

محمد حسن الوزاني

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية

6

ظهور الأحزاب

والمطالبة بالإستقلال

1946 - 1937

-2-



مؤسسة محمد حسن الوزاني



محمّد حسن الوزاني

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية

6

ظهور الأضراب
والمطالبة بالإستقلال

1946-1937

-2-

مؤسسة محمد حسن الوزاني

حقوق الطبع والترجمة محفوظة

1986

الإهداء

إلى أرواح جميع شهداء المقاومة المسلحة والحركة الوطنية التحريرية في المغرب
وإلى جميع الأجيال المغربية لكي تعلم وتتذكر، عسى تنفع الذكرى المؤمنين.

المؤلف

دد وفي هذه المناسبة من اللئيم فلهذا التحدث عن نظام المغرب بملأ فيه
مؤثر ألبان في أعلن هذا المساء إيمانهم بقاء إن عقد الجزيرة في ١٩٥٦
يعد إحدى الوثائق الدولية الأساسية المتعلقة بالنشأانات الاقتصادية
مع المغرب ود أمثل هذه البلاد، ومباراة دد مراقبة، في ذلك العقد
هي «الحرية الاقتصادية» بدون قيود على التجارة أو الاستثمار من عدم
المساواة، ولست موقناً بأنه قد وقع تقدير كل قوة هذه الجملة، فالجزيرة
متى التي جرت العادة بالإلحاح عليه هو دد من أي نوع من عدم
المساواة، ويعني مبدأ الباب المفتوح، غير أن الجملة دد الحرية
الاقتصادية من أي نوع من عدم المساواة، لها تاويل أوسع جداً،
لفظة «اقتصادية» أوسع من «تجارية»، فهي تشمل سلسلة تامة
من النشاطات يبذل الأضام بجهد في سبل الحياة، وهذا
التأويل مؤيد بفهم العقد الذي ينقوي على إنشاء بنك، وفصل
إدارية، وأشغال عمومية، وكذلك قفايا اقتصادية داخلية أخرى،
والح هذا المساء ^{على} النشأانات الاقتصادية الممول بها في المغرب،
لأنها مهمة في مد ذاتها فقط، ولاكن لأنها أركان مثال يعطي نغمة
من الحقيقة لدفاعي عن الحرية والمساواة الاقتصادية.

وفيها يلي النفا بالفرنسية:

صفحة من الكتاب بخط محمد حسن الوزاني.

المغرب في الحرب العالمية الثانية

كانت المنطقة الشمالية، منذ اندلاع ثورة فرانكو انبعثاً منها، مجالاً لأنواع النشاط الألماني والإيطالي في عهدي النازية والفاشستية، وكان هذا النشاط مستمداً من التأييد المزدوج الذي حظيت به الحرب الفلانجية ضد النظام الجمهوري في إسبانيا كما كان يلقي تشجيع السلطات الإسبانية بقدر ما كان موجهاً ضد فرنسا وسياستها في المغرب، ومطابقاً لما ألفتته تلك السلطات، حتى في عهد الجمهورية، من السماح للوطنيين في الشمال بمعارضة فرنسا وسياستها إلى أبعد حد ممكن مادام الأمر لا يعني، في كثير ولا في قليل، سياسة الحماية الإسبانية. ومنذ فرض هذه الحماية اتخذت لها قاعدة هي مناوأة الفرنسيين بكل شكل ووسيلة، فجرت على تقليد ثابت هو غض الطرف عن كل ما من شأنه أن يسيء إلى سمعة فرنسا، وينال من سياستها في الأوساط المغربية عامة.

وبقيام الحرب العالمية الثانية تضاعف النشاط الألماني والإيطالي في منطقة الشمال بحيث سقط القناع عن المطامع النازية والفاشستية فيها، فأخذت الصحف والأوساط الصناعية والرأسمالية تتجاهر بالتطلع إلى الاستيلاء على ثروات البلاد

المعدنية من نحاس وغيره. وقد اهتمت الصحف الفرنسية والإنكليزية بما أخذ هيتلر يفكر فيه ويخططه من إعادة الأمر جذعاً في المغرب، وفتح المجال من جديد للتدخل الألماني بغية الاستيلاء على المعادن وغيرها من ثروات طبيعية كانت دولته التوسعية في أشد احتياج إليها. ومما أغراه على هذا، وسهل له في نظره تنفيذ الخطة المبينة تسرب النفوذ النازي إلى المنطقة الشمالية، وانقياد الحكومة الإسبانية الفلانجية التي كانت جد مدينة لألمانيا الهيتلرية بالأزر العسكري الفعّال لحركة الانقلاب بقيادة فرانكو ضد النظام الجمهوري سنة 1936.

ومما كتبه الصحافة الانكليزية في ذلك مقال نشر في «نيوزيكرونيكل» اللندنية الكبرى بتاريخ 31 ديسمبر 1937 وذلك بقلم أحد كبار الصحفيين ورئيس تحريرها فيرنون بارليط، فقد أكد فيه أن ألمانيا مشغولة بالمغرب «الإسباني» أشد بكثير مما هي مهتمة بشبه الجزيرة الأيبيرية، وذلك لأنها تعنى بتنمية نفوذها فيه، ثم قال:

«إن الفصول من 141 إلى 146 من معاهدة فرساي - هذه الفصول التي تخلت ألمانيا بمقتضاها عن مطامعها في المغرب - تعد من بين العدد القليل من الفصول التي ما تزال سارية المفعول، والتي تفرض عليها أنواعاً من عدم المساواة المزرية المهينة، فلا يكون إذن من المستغرب أن يشن المستشار هيتلر حملة ضد تلك الفصول قبل نهاية الحرب المدنية الإسبانية.

«وهناك أربعة أسباب - خارج ما تكنه ألمانيا من نعمة جد

طبيعية ضد المعاهدات المجحفة بها. يمكن أن تقنعنا بأن المغرب «الإسباني» سيلعب دوراً مهماً في السياسة الدولية في مستقبل قريب.

«أما السبب الأول فهي أهميته الاستراتيجية، ذلك أن الدولة الأوروبية التي تسيطر عليه تملك كذلك الرقابة على مضيق جبل طارق، فالسبب الأساسي الذي من أجله أعطيت تلك المنطقة لإسبانيا هو أن إنكلترا تعارض امتلاك فرنسا لشاطئها يمكن أن تصبح مهددة منه المواصلات البريطانية مع الهند عبر البحر الأبيض المتوسط، وقد تكون تلك المعارضة أكبر ضد دولة كبرى أخرى.

«وأما السبب الثاني فهو أنه فيما إذا انتقلت تلك المنطقة النفوذية إلى ألمانيا أو فيما إذا صار النفوذ الألماني فيها متفوقاً وغالباً فإنه ستتحطم آمال فرنسا في الإقدام بالمغرب الذي هو تحت الحماية الفرنسية، على تنظيم جيش أهلي يمكن أن يكون مفيداً لها عند الاقتضاء؛ ثم إن الحد الفاصل بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية جد مصطنع، ولهذا فمن السهل إثارة الهيجان والاضطرابات من منطقة إلى أخرى، وقد عملت ألمانيا بشدة وتوفيق في هذا السبيل أثناء الحرب العظمى.

«والسبب الثالث هو أن المغرب «الإسباني» يوجد الآن بين أيدي الوطنيين (الإسبانيين)، وسيظل في قبضتهم، حتى ولو تكبد الجنرال فرانكو، على سبيل الاحتمال، هزيمة ساحقة في إسبانيا، ولدى أحسن الأسباب لتأكيد أن الحكومة الجمهورية،

في أي ظرف، لن تبعث الجيوش إلى ما وراء البحر لاسترداد الممتلكات الإسبانية بإفريقيا، فإن الإسبان اليساريين لم يشعروا قط بأقل افتخار من أجل ذلك المغرب الذي كلفهم غالباً جداً في الأرواح البشرية وفي المال، والذي اتخذهُ ألفونس الثالث عشر ذريعة لتنظيم جيش عتيق كان يلعب دوراً في السياسة الداخلية. ففي احتمال تربع ألمانيا في تلك الناحية، وعقد انكلترا وفرنسا عزمهما على إزاحة «الرايخ» عن المغرب وحتى عن الجزر الكنارية فيتحتم أن تتوليا هذا بنفسهما دون أن تظفرا بأي عون من الحكومة الإسبانية.

«والسبب الرابع هو أن جبال الريف غنية بالمعادن التي تحتاج إليها بصفة خاصة الصناعة الثقيلة الألمانية، وليس من شك في أن النفوذ الألماني في المغرب كبير جداً، والجنرال فرانكو يدفع ثمن المعونة الألمانية بمعدن المنغنيز والحديد، وقد جرى الحديث أخيراً حول اتفاق بين الحكومة الإسبانية وألمانيا التزم بمقتضاه شركة المعادن الإسبانية في الريف بتقديم ثمانمائة ألف طن من المعادن خلال ثمانية أشهر، وليس هذا غير جزء ضعيف من التجارة التي تزداد نمواً بين الحكومة الألمانية وحكومة فرانكو. ومنذ شهر أكتوبر الأخير أنشئت شركة تحت اسم «هيسما» ومقرها بإشبيلية، ومهمتها تحت رقابة الصناعة الألمانية، إمداد ألمانيا بالمنتجات المعدنية، وقد منحها فرانكو احتكار إصدار جميع معادن الريف بالرغم عن أن أغلب الشركات المعدنية يملكها مساهمون بريطانيون، وفرنسيون، وإسبانيون. وهكذا فإن

الشركات الأجنبية تزود ألمانيا بالمواد الأولى من أجل تسليحها، ولكنها لا تأخذ مالاً بدل هذه الخدمات.

«وسيوصل التوغل الألماني في المغرب «الإسباني» إذا ما ربح فرانكو الحرب، وسيكون ذلك برضى الحكومة الإسبانية الجديدة، كما أنه سيستمر إذا ما خسر الجنرال فرانكو، وبدون رضى الحكومة الإسبانية الحالية، ولكن بدون معارضتها أيضاً. وأخيراً، سيمتد ذلك التوغل إذا قرر هيتلر أن يجعل من إلغاء الفصول من 141 إلى 146 من معاهدة فرساي شرطاً للكف عن تدخل جديد في إسبانيا.

«وفي أي حال من تلك الأحوال فمن الواضح أن فرنسا وبريطانيا ستفقدان شعور الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط، وسيكون هذا ثمن رفضهما، في بداية الحرب المدنية الإسبانية، السماح للحكومة الشرعية في إسبانيا بالحصول على الأسلحة والذخائر من الخارج بصفة قانونية وعادية».

وقد رددت الصحف الانكليزية والفرنسية صدى هذا المقال، وعلقت على ما فيه بما يفضح أكثر نوايا ومطامع، ومكاسب ألمانيا - حاضراً واستقبالاً - في المغرب عامة، والريف خاصة. وورد في مصدر فرنسي أن ألمانيا وإسبانيا اتفقتا في 1941 على اقتسام المغرب هكذا:

ألمانيا تستولي على المغرب الأطلنطيقي المشتمل على الرباط، والدار البيضاء، وأكادير، وسائر السهول، وثلاثي

الأطلس، وإسبانيا تستولي على ما بقي من المغرب مع وهران، من جهة، والصحراء الممتدة إلى الساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة أخرى.

ونشرت جريدة «سانطرال نيوز» البريطانية استناداً على برقية من مراسلها أن الحكومة الفرنسية ارتاعت من النفوذ الألماني في شمال المغرب وما أخذ يهدد به من تدخلات ومحاولات الاستيلاء، ففكرت تلافياً لما قد ينجم عنها من أخطار، في وسيلة غريبة هي استدعاء الأمير محمد بن عبد الكريم من منفاه.

هذا بالنسبة لألمانيا ومطامعها في المغرب قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها؛ وبالنسبة لإيطاليا فقد انزعجت هي نفسها، فردت صحفها على الأخبار الواردة من مصدر إنكليزي والقائلة بأن ألمانيا تحاول الاستيلاء على منطقة النفوذ الإسباني في المغرب حيث كتبت «تريبونا» (المنبر) في 31 ديسمبر 1937، «إذا تبين أن لخطر الاستيلاء على المغرب «الإسباني» من طرف ألمانيا بصفة احتكارية أقل حظ من الصحة فليست فقط جريدة لندنية هي وحدها التي ستكشف عنه، بل الحساسية السياسية لسائر البلاد الكبرى المتوسطة المعنية كذلك بكل الأحداث الجديدة التي من شأنها أن تزعزع وضعياتها الخاصة في هذه الشواطئ».

ولم يكن هذا هو موقف إيطاليا فحسب، بل أرادت أن تمد يدها إلى الفوسفات، ولكنها فشلت في محاولتها، لأن المغرب الحريص على ثرواته عارضها وأحبط مساعيها. فمنذ عهد ليوطي اعتبرت الثروات المعدنية ملكاً للدولة المغربية، كما

أمتت معادن الفوسفات كمورد أساسي للميزانية العامة، وقد أقدمت فرنسا على هذا باسم صالح المغرب حتى تفلت الثروات المعدنية من أي استيلاء أجنبي، فالنصوص التشريعية الخاصة بذلك تسد الباب في وجه كل المطامع والتدخلات الأجنبية، ونعم ما فعل ليوطي، ففي كل نقمة نعمة!

ولما انهزمت فرنسا في يوليو 1940، وانقسمت إلى شطرين أحدهما تحت الاحتلال النازي، والثاني تحت إشراف المارشال بيتان الموالي لألمانيا انضمت سلطات الحماية في الرباط إلى نظام فيشي بقيادة الجنرال نوڤيس. وقد حاولت حكومة فيشي أن تطبق في المغرب التشريعات العنصرية اقتداءً بالنازية ومثال هذا أنها أرادت أن تفرض على اليهود المغاربة حمل شارة تميزهم من غيرهم، وكذلك مقتضيات القوانين المستوحاة من المذهب النازي، فعارض السلطان مستنداً على النظام الدبلوماسي والقانون الدولي للمغرب الذي يجعل منه قطعاً أجنبياً عن فرنسا، وعلى أن القوانين الفرنسية لا يجوز أن تطبق في المغرب، ولهذا فاليهود بصفتهم من رعايا السلطان مغاربة لا تعنيهم هذه القوانين لا من قريب ولا من بعيد. وهكذا سنحت الفرصة للمغرب ليرز من جديد وضعيته، ويؤكد مرة أخرى شخصيته، ويحفظ كيانه ضد تسرب النفوذ النازي بواسطة الفرنسيين من أشياع بيتان.

ومنذ انهزام فرنسا عسكرياً ظهر الوجود الألماني النازي في المغرب بواسطة لجان الهدنة المكلفة بمراقبة تطبيق شروط الاستسلام التي منها منع كل بعث عسكري فرنسي. وكان أعضاء

تلك اللجان يحبون المغرب فيتصلون بالمغاربة، ويقومون ببث الدعاية الألمانية في انتظار النصر النهائي وإتاحة الفرصة للمغرب لينفض عنه كل سيطرة فرنسية؛ ولكن المغاربة قليلاً ما كانوا يثقون بهذا السراب علماً منهم بأن الألمانيين كانوا يخفون وراء الوعود والأمني مطامع الاستيلاء والسيطرة خلفاً للفرنسيين.

وحتى تؤثر ألمانيا أكثر في الأوساط المغربية كانت دعايتها تستغل وجود عدد من كبار الشخصيات الإسلامية في برلين من بينهم الأمير شكيب أرسلان، والمفتي محمد أمين الحسيني، ورشيد الكيلاني. وكانت إذاعة برلين العربية تتولى الحملة على الفرنسيين وسياستهم الاستعمارية، وبسبب هذا أصبحت برلين ملجأ لكثير من الوطنيين العرب. ومن أشهر المذيعين العرب في راديو برلين يونس بحري المراني ومن المغاربة اللاجئيين وقتئذٍ بألمانيا تقي الدين الهلالي معيد اللغة العربية في جامعة بون منذ 1936، وقد تحدث مراراً في الإذاعة الألمانية ضد سياسة فرنسا في المغرب. وأمام الانتصارات الساحقة التي حققتها الجيوش الألمانية في معظم الأقطار الأوروبية، والدعايات الصحفية، والراديو فونية، والخطابية ضد فرنسا وسياستها، والتصريحات الزاخرة بالوعود والأمني لصالح الشعوب المستعمرة، اندفع بعض السياسيين المغاربة مع تيار الظروف فقصدوا برلين مقر الشخصيات الشرقية والمغربية الساعية في وسائل الخلاص من نير الاستعمار، وكانت تصدر هناك صحيفة هي «نشرة الأخبار» بالعربية وتوزع في البلاد المعنية بالأمر شرقاً وغرباً. ومن الملاحظ أن

النشرات الألمانية الموزعة بواسطة أعضاء الجالية الألمانية في تطوان كانت ذات صبغة عنصرية ضد اليهود الذين كانت تحاول تحريض المسلمين عليهم، ولكن هذه المحاولة كانت معرضة للفشل، لأن المغاربة لم يكونوا عنصريين أعداء لليهود كيهود، بل كانوا أعداء الصهيونية وأشياعها من اليهود والموالين لهم ضد العرب في فلسطين. وهكذا تبين أن الدعاية الألمانية كانت لا تلتقي مع الدعوة الوطنية المعادية لكل استعمار، ولكل غزو صهيوني، والقائمة على نوعية الشعب، والسعي في سبيل حريته، وسيادته، ووحدته، واستقلاله، وكل هذا كان يتعارض مع كل سياسة ترمي إلى التوسع، والغزو، والاحتلال، والاستعمار.

غير أن هذا لم يمنع بعض السياسيين المغاربة من إدارة وجههم نحو دولتي المحور تمشياً مع الظروف وتأثراً، شيئاً ما بالدعاية، وطمعاً في نيل العطف والالتفات لصالح القضية المغربية.

وهكذا توجه أحمد بلافريج الكاتب العام للحزب، والمقيم إذاك بطنجة تحت الاحتلال الإسباني، إلى برلين مقتدياً ببعض الشخصيات الشرقية، ومغترأً بادعاءات السياسة النازية التي كانت تستغل كل شيء، وكل واحد في حربها الدعائية ضد عدوها التقليدي الفرنسي.

وذهب كذلك سراً عبد الخالق الطريس مرتين، فتمكن من إجراء اتصال بواسطة مع الأنسة براون خليعة هيتلر من أجل موعد لمقابلة هذا الأخير، فكان جوابها بعد المخاطبة مع هيتلر أن أذهب إلى موسوليني بروما، فهو الخبير والمستشار لألمانيا النازية

فيما يخص شمال إفريقيا، فرجع الطريس بالخيبة، لأنه لم تكن فائدة في إيطاليا المطالبة بالاستيلاء على الشمال الإفريقي تقريباً؛ كما سلك نفس المسلك إبراهيم الوزاني الذي كان يعيش لاجئاً سياسياً في تطوان منذ أحداث أكتوبر 1937، وقد أسس في هذه المدينة «مكتب الدفاع الوطني»، وأصدر جريدة «الدستور» بالعربية، والإسبانية، والفرنسية في 10 يناير 1938، وأعلن أن برنامج المكتب، الدفاع عن القضية المغربية بكل الوسائل المشروعة، وتوضيح نوايا الاستعمار الفرنسي تجاه الأمة المغربية والديانة الإسلامية، وفضح الفظائع التي يرتكبها باستمرار الفرنسيون في المغرب.

كما أن المكتب كان يصدر منشيراً تناشد المغاربة أن يثوروا على فرنسا وسياستها، وكانت تطبع بالمطبعة الطونوية في تطوان، وكانت جريدة الدستور توزع مجاناً في الداخل والخارج أكثر مما كانت تعرض للبيع. وسافر إبراهيم الوزاني كذلك إلى مصر في الأشهر الأولى من 1939، ومن القاهرة وجه برقية إلى الرئيس روزفيلت يطلب منه أن يمد بلدان الحماية والانتداب بكل العون الكفيل بجعلهم يسترجعون حريتهم السليبة، وقد تسبب له هذا في الطرد من مصر بطلب من الحكومتين الانكليزية والفرنسية المعنيتين بذلك.

وأثناء غياب إبراهيم الوزاني وجه «مكتب الدفاع الوطني» في 30 أبريل 1939 برقية إلى هيتلر عقب خطاب له تعرض فيه للقضايا العربية، ونص البرقية:

«أودُّلف هيتلر، زعيم ألمانيا، برلين.

«إننا نبلغكم الاعتراف العميق من الشعب المغربي على دفاعكم عن القضايا العربية أثناء خطابكم الحازم، وملتس من عطفكم اعتبار المغرب تحت النفوذ الفرنسي من ضمن الدول المحتاجة إلى العدالة لنفس الأسباب الواردة في خطابكم، إن حالة المغرب لا تقل سوءاً عن حالة الشعوب الأخرى بسبب التدابير التعسفية المتخذة فيه من لدن فرنسا، والمنافية لتعهدات الأوفاق الدولية وخاصة معاهدة الحماية».

وأمضيت البرقية باسم الشعب المغربي المضطهد والمغلوب على أمره من فرنسا، وبإمضاء مكتب الدفاع الوطني المغربي في تطوان. وكان القصد من هذه البرقية الخروج بالقضية المغربية من المجال الفرنسي والحوار مع الفرنسيين إلى الميدان الدولي حتى تصير موضوعة على البساط أمام الرأي العام العالمي. غير أنه من الملاحظ أن الظرف لم يكن مناسباً لأنه كان ظرف حرب، كل الدول فيه منصرفة إلى مشاغل أخرى أهم في نظرها وأخطر، وفي الواقع لم تقم دولة المحور بأي عمل غير الدعاية المغررة لحاجة في نفسها.

وهكذا خابت الظنون، وفشلت الجهود، وانهارت الآمال لما نزل الحلفاء الأمريكيون في المغرب يوم 8 نوفمبر 1942، فخرج المغرب من حوزة الحاكمين باسم نظام فيشي، وانتهت الدعاية المحورية، واختفت لجان الهدنة، فأصبح المغرب قاعدة حربية تعد فيها انطلاقة التحرير لشمال إفريقيا وأوروبا.

وأثناء عمليات النزول حاول الجنرال نوغيس أن ينقل السلطان وحكومته إلى مكان آمن، ولكن السلطان رفض معلناً أن الحرب ليست موجهة ضد سلطان المغرب وبلادهم، وأنه لن يبرح الرباط. وهكذا أعرب السلطان عن خلافه مع ممثل حكومة فيشي الموالية للمحور، وأظهر أن المغرب - بالرغم عما تعرض له ترابه من عمليات حربية - يعتبر نفسه في موقف حياد، أو على الأقل، في مرحلة تراث وانتظار. وبهذا تمهد الجو لما كانت الأيام به حبل من اختيار جانب الحلفاء على غيره. وفي الحقيقة لم ينتظر الوطنيون المغاربة نزول الحلفاء بشواطئ بلادهم لئيتبها إلى ما قد يأتيهم على يد دول الديمقراطية، فمنذ التوقيع على «ميثاق الأطلنطيك» من طرف روزفيلت وتشرشيل في 14 غشت 1941 أخذت الأنظار في المغرب تتجه نحو الحلفاء، خصوصاً وأن الفصل الثالث من ذلك الميثاق أعلن «أن الأمم المتحدة تتمنى أن ترى حقوق السيادة معادة للشعوب التي حرمت منها بالعنف».

كما أن الميثاق ينص على «الاعتراف بحق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تريد أن تعيش تحته».

وكل هذا كان في صالح الولايات المتحدة الأمريكية - لا في صالح انكلترا التي كانت أكبر دولة استعمارية، والدولة التي أنشأت الوطن القومي لليهود في فلسطين العربية (وعد بلفور). وتذكر المغاربة أن المغرب كان أول دولة اعترفت باستقلال أمريكا الشمالية عن الأمبراطورية البريطانية، وأهدت للدولة الفتية أول مقر لسفارتها بطنجة.

كما تذكر الأمريكيون من جهتهم، فكان من شأن هذه الذكرى التاريخية أن أوجدت بين الجانبين جواً من حسن الاستعداد، والتجاذب حتى تأثر بعض الشباب بالوجود الأمريكي في المغرب، فأسس أحدهم، هو عبد اللطيف الصيحي، «نادي روزفيلت» بالرباط، وقد انخرط فيه كثير من الشبان، وكان مركز مخاض سياسي، ودعاية لصالح السياسة الأمريكية المطبوعة بطابع الفلسفة التحررية روزفيلتية التي كانت في الحرب العالمية الثانية شبيهة بسياسة ويلسون في نهاية الحرب العالمية الأولى.

ولم تكن فرنسا هي وحدها الخاسرة في «الفترة الأمريكية» الطارئة على المغرب مع نزول القوات الأمريكية، بل كانت هناك دولة خاسرة أخرى هي إسبانيا، فكان خسرتها أشد وأكبر، لأنها كانت دولة حليفة للمحور، كما كانت هي نفسها عدوة للحرية والديموقراطية.

ومما أحفظ عليها المغاربة أكثر أنها انتهزت فرصة انهزام فرنسا في الحرب فاحتلت طنجة، وطردت منها المندوب السلطاني بينما احتلت السفارة الألمانية مركز المندوبية، ونظمت في إسبانيا المظاهرات للمطالبة باحتلال منطقة الحماية الفرنسية، وسمح فرانكو لدول المحور بتدريب قواتها في المنطقة الشمالية، وباستغلال الموانئ المغربية فيها، كل هذا مضافاً إلى سياسة القهر والدكتاتورية المتبعة مع المغاربة، مما جعل هؤلاء يؤملون إتاحة الفرصة لهم مع الأمريكيين لتحرير وطنهم من كل سيطرة أجنبية فرنسية كانت أو إسبانية.

اللقاء الرسمي المغربي بآنفا

لقد أخذ الفرنسيون يلاحظون تحولاً في موقف السلطان منذ نزول القوات الأمريكية، كما أخذ المغاربة عامة، والوطنيون خاصة، يرقبون الأحداث والتطورات عن كثب، ويتطلعون في صمت وسر إلى ما قد يتمخض عنه المستقبل لصالح القضية الوطنية. وهكذا ساد الشعور بأن تطوراً مهماً قد حدث بوجود الأمريكيين الذين ارتكبوا في أول نزولهم كثيراً من الأخطاء ظناً منهم أنهم في أرض غزو وفتح كل ما فيها مباح لهم حتى أعراض النساء في الشارع، ولكن كبار المسؤولين منهم، أمام تيار السخط والاحتجاج، وخشية على سمعة بلادهم، وتلافياً لرد فعل عنيف من المغاربة، تمكنوا من ردع أولئك الجنود، فأفهموهم أنهم في أرض وبين شعب كلاهما جدير بكل احترام، وبسبب هذا عادت الأمور إلى نصابها، وكان هذا في صالح العلاقات التي جرت أحياناً مع بعض المسؤولين الأمريكيين بالرغم مما كانوا يلتزمون من احتراز في تصريحاتهم وأحاديثهم حتى لا يغضبوا السلطات الفرنسية التي لم تكن قريرة العين بالتدخل الأمريكي، وكانت متضايقة من كل صلة بين المغاربة وأي شخصية أمريكية خصوصاً

وأنها كانت تعلم أن وضعية فرنسا في المغرب لن تخرج من الحرب سليمة، ولا معززة.

وأكد لها هذا ما أظهره السلطان من استقلال ذاتي حينما رفض طلب الجنرال نوغيس، المقيم العام إذاك الجلاء هو وحكومته عن الرباط إلى مكناس ليكون فيها بعيداً عن الوجود الأمريكي وما قد ينجم عنه من تأثير غير مرغوب فيه. وتجلى ذلك الاستقلال أوضح وأقوى لما تم في آنفا بالدار البيضاء اجتماع خاص بين السلطان والرئيس روزفيلت في 22 يناير 1943، وكان الاجتماع بدعوة من الرئيس دون وساطة المقيم العام الذي تجعل منه معاهدة الحماية وزير خارجية الدولة المغربية المحمية بحيث لاحق للسلطان في إجراء أي اتصال دبلوماسي إلا برضاه وواسطته، فكانت تلك الدعوة خرقاً صريحاً لبند أساسي من تلك المعاهدة الفرنسية المفروضة في 30 مارس 1912، وأكثر من هذا لم يسمح بحضور المقيم العام رغم أنه رافق السلطان إلى مكان الاجتماع كما رافقه الصدر الأعظم محمد المقري، ونائب مدير التشريفات محمد العمري، والأمير مولاي الحسن، وفي هذا كتب مؤلف إنكليزي هو روم لاند.

«كان من أبرز الحوادث في حياة السلطان أثناء الحرب مقابله للرئيس روزفيلت، ذلك أنه إذا كان لم يحدث أي ارتباط سياسي بينهما فإن مغزى الاجتماع يرجع إلى أن محمداً الخامس تحادث فيه لأول مرة، منذ تولى العرش، على قدم المساواة مع رئيس دولة، ولأن الاجتماعات التي سبق أن عقدها مع الممثلين

الأجانب نادرة الوقوع، وإذا حصلت فكانت في رعاية الفرنسيين . . .

«وقد اجتمع السلطان مع الرئيس الأمريكي أثناء مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد في يناير 1943، وشارك فيه جميع زعماء الحلفاء: روزفيلت، وتشيرشل، وأيزانهاور، وهاري هوبكنز، والجنرال باطون، كما شارك فيه الجنرالان جيرو ودوگول. وكان الفرنسيون يودون أن يتعاون زعماء الحلفاء مع المقيم العام وحده، فقد كان إلى جانب منصبه وزير خارجية السلطان، ولكن غضب روزفيلت على عميد الحماية بلغ حداً جعله يصر على مقابلة السلطان، فاستدعاه هو وابنه الأكبر مولاي الحسن إلى تناول الغداء في دار السعادة، وهو المنزل الذي كان يقيم به الرئيس خارج الدار البيضاء . . .

«كانت المناسبة بالنسبة للسلطان أكثر أهمية من أن يعتبرها مناسبة لتبادل المعاملات، ولذلك طلب أن يجتمع على انفراد بالرئيس . . . وتم الاجتماع دون أن يحضر ما دار فيه من حديث حتى مستر تشيرشل نفسه. ومهما يكن المستوى الذي بلغته القرارات التي اتخذها زعماء الحلفاء، ومهما تكن أهميتها، فإن أقرب موضوع إلى قلب السلطان لم يكن موضوع الحرب التي لا تستطيع بلاده أن تقوم فيها بدور كبير (وهذا قول يتجاهل به الكاتب الدور العظيم الذي قامت به الجيوش المغربية في ميادين القتال التي لولاها لما سهلت على الحلفاء الانتصارات في تونس، وصقلية، وإيطاليا، وفرنسا، وبلاد الدانوب، كما سنوضحه فيما

بعد) وإنما كان أقرب موضوع إلى قلبه هو المصير الذي يكتب لبلاده في المستقبل. وبالرغم من أن كل ما يعرفه عن روزفيلت كان يدفعه إلى أن يتطلع إلى الاجتماع بنظرة التفاؤل، فإن الرئيس روزفيلت تجاوز كل ما كان يتوقعه السلطان من حماسة وهو يتحدث عن المغرب ومستقبله، وبالرغم أنه كان من الواضح أنه يوجز في حديثه، فقد طلب من السلطان أن يحيطه علماً باقتصاديات المغرب، وتقدمه الاجتماعي، وقد قال إنه علم بظروف الشقاء التي تعيش فيها أغلبية الأهالي والثروة التي جمعها المستوطنون الفرنسيون. ولما ذكر السلطان أنه يشكر الرئيس إذا تفضل بإبداء بعض التوجيهات لتحسين حالة الأهالي من حيث الصحة والتعليم وعده روزفيلت بأن يبذل كل ما في استطاعته، ولكن أكثر التصريحات تأثيراً هي تلك التي أكد فيها الرئيس أنه لا يرغب فقط في أن يتمتع المغرب باستقلاله في المستقبل، ولكنه أضاف إلى ذلك أنه لن يدخر جهداً للإسراع بتحقيق هذا الاستقلال حينما تضع الحرب أوزارها، وقد كرر هذا الوعد أكثر من مرة كما لو كان يريد أن يؤكد لضيفه أنه وعد صادق، وليس مجرد حديث منمق.

«كانت عناية روزفيلت بمستقبل المغرب أكثر متانة من أن تكون مجرد مجاملة دبلوماسية، ولم يبذل وعده فيما يتعلق باستقلال البلاد في المستقبل بدلاً عابراً يمكن أن ينسى، بل إنه حينما لقي الأمير فيصل ابن الملك ابن السعود وزير خارجيته طرق معه الموضوع، وأظهر نفس الاهتمام الذي أظهره خلال

محادثاته مع السلطان، كما كرر نفس الآمال والنوايا.

«...» وقد وصل السلطان ومعه الهدايا التقليدية التي قدمها لمضيفه، وهي خنجر لروزفيلت، وتاج وأساور وطنية طلب من الرئيس أن يحملها إلى عقيلته.

«وكان الموضوع الذي استغرق الحديث وأثناء تناول الطعام بين السلطان والرئيس هو موضوع المغرب، وكان الجنرال نويس أقل الحضور اهتماماً بهذا الموضوع، واستدعي بدافع القواعد الدبلوماسية وكان أقل المدعويين سروراً... وأعرض عنه كل من كان حول المائدة، ولم يكن يبدو عليه أنه في حالة طبيعية، وكأنه كان يشعر بأنه سيطرد بعد لحظة... وكان الشخص الوحيد الذي لا يبدو عليه أنه يولي هذه المحادثات - أو بالأحرى كل ما دار في هذه الوليمة - أي اهتمام هو تشرشل، وقد اكفهر لها من اللحظة الأولى...»

«كان السلطان بالطبع يعتبر اجتماعه بالرئيس روزفيلت حادثاً ذا أهمية بالغة في تاريخ بلاده، ذلك أنه تمكن من أن يبلغ صوت المغرب إلى الرجل الذي كان يتمتع في ذلك الحين بنفوذ منقطع النظير في شؤون العالم، واطمأن إلى ما سمعه من فمه هو نفسه من عطف على أماني المغرب الوطنية، وبذلك كان من الطبيعي أن تكون وفاة روزفيلت بعد اجتماعه بالسلطان بقليل قبل نهاية الحرب خسارة شخصية فادحة بالنسبة للشعب المغربي وملكه.»

وكتب نفس المؤلف: «ثمة حادثة واحدة في شؤون المغرب

الحديث كان لها في ذلك الوقت دلالة كبيرة ولم تبل جدتها بعد، هي ذلك الالتقاء الذي تم بين السلطان والرئيس روزفيلت في مؤتمر الدار البيضاء.

«وفي الوقت الذي تم فيه الاجتماع كانت الأمة المغربية تنظر إلى الرئيس الأمريكي على أنه أعظم رجال تلك الفترة. ومما زاد في عزتهم واحترامهم لأنفسهم هو أن زعيم الاتحاد الغربي هذا لم يكن راغباً في مجرد مقابلة سلطانهم فحسب، وإنما كان راغباً في معاملته على أنه حاكم ذو رأي وخطط للمستقبل يهتم بها الرئيس الأمريكي اهتماماً خاصاً.

«يمكن أن يقال إن الاجتماع بين السلطان والرئيس قد فتح عهداً جديداً في الشؤون المغربية، فقد وضع المغرب على الخارطة الأمريكية أو على الأقل خارطة الرئاسة (وصحيح أن الخارطة كانت موجودة من قبل، ولكن ذلك كان لقيمتها الاستراتيجية البحتة)، وأُحْيَتْ في نفس السلطان وشعبه الأمل بأنهم ضمنوا تأييد حليف له من قوته ما يمكن لبلادهم من أن تحصل في المستقبل على ما تريد...»

«... فقد أبدى الرئيس أكثر ما يمكن من الاهتمام بماضي المغرب وحاضره، وقدم ملاحظات متعددة تتعلق بمستقبله، والسلطان الذي سره اهتمام المضيف كان يقدم المعلومات اللازمة، وكثيراً ما طلب منه النصح. وقد أثر في نفس الرئيس اهتمام السلطان الدقيق بأمريكا تأثيراً حسناً، يقول «بانهار» الذي كان له شرف استضافة الرئيس في مراكش بعد ذلك ببضعة أيام:

«تحدث إليَّ الرئيس عما دار بينه وبين السلطان، وعن الاهتمام الخاص الذي أبداه الملك بأمريكا وبكل شيء أمريكي»، وقد اتضح لكل واحد أن السلطان والرئيس كانا مسرورين في ذلك الوقت، وقد تضمنت الملاحظات التي أبداهما الرئيس أن المغرب يجب ألا يسمح للأجانب بأن يمتصوا ثروته، وأنه يجب أن يطور إمكاناته الاقتصادية لمنفعته الخاصة، وأن «حكومة ذات سيادة يجب أن يكون لها إشراف كبير على موارد الثروة في بلادها»؛ وعلى العموم، فقد كان عشاءً لطيفاً تمتع فيه كل واحد، باستثناء شخص واحد، (تشرشل)، بما فيه من مباحج إلى أقصى حد، وكان السلطان أكثر الجميع سروراً، لقد طفح وجهه بشراً وقال: «مستقبل جديد لبلادي» . . .

«إن أشد أنصار المغاربة تأييداً لطلبهم الاستقلال كان عليه أن يتذكر أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة لم تكونا في حرب مع فرنسا، وأنهما، بقطع النظر عما يمكن أن يؤول إليه الأمر، لم يعهد إليهما بحل القضية المغربية، ومع ذلك فقد كان من الواضح أن مثل هذه الاعتبارات لم تكن ذات قيمة كبيرة بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يشتركون في الاجتماع. وقد كان من الطبيعي أن يكون السلطان قد فهم من هذا كله أن الرئيس قد ضمن للمغرب استعادة سيادته التامة سياسياً واقتصادياً، ومثل هذا الانطباع زادته قوة أقوال متعددة تفوه بها روزفيلت أثناء محادثات أخرى حول الموضوع نفسه، مثال ذلك أنه التقى بعد بضعة أشهر بوزير خارجية الملك ابن سعود (الأمير فيصل) وأعاد على مسامعه

آراء شأن «حق المغرب في أن يستفيد مما هو ملك حق له» .

«... كان إليوت ابن الرئيس يدون حالاً ملاحظات عن الأحاديث التي جرت مع أبيه... ومن ملاحظات الرئيس التي ليس فيها غموض قط: «لماذا يكون المغرب وسكانه من المغاربة ملكاً لفرنسا؟ أي شيء لا بد أن يكون خيراً من العيش تحت حكم الاستعمار الفرنسي! عندما نربح الحرب سأبدل كل جهدي وقوتي لتأكد من أن الولايات المتحدة لن تكون في وضع تقبل فيه أية خطة من شأنها توسيع مطامح فرنسا الاستعمارية» .

«تلقي السلطان فيما بعد من الرئيس رسالتين تركتا في نفسه شعوراً بالاطمئنان كالاطمئنان الذي حصل عليه من قبل، والمعتقد أن روزفيلت كتب إلى السلطان فيهما «واعداً إياه بأن يعمل بنفسه، عند انتهاء الحرب، ليعجل باستقلال المغرب»، ولو أن الرئيس عاش مدة أطول لكان ممكناً أن يكون عند وعده على ما يرى المراقبون الفرنسيون...» .

وعلق كاتب فرنسي، روجي لوطورنو، في كتابه «التطور السياسي لإفريقيا الشمالية الإسلامية» على نفس الموضوع بأن النزول الأمريكي في المغرب جعل السلطان يشعر بأن الوقت قد حان للانعتاق من النفوذ الفرنسي، وتجلي هذا بكيفية ذات قيمة ومغزى لما رفض طلب نوڤيس اللجوء إلى مكناس، وتجلي أكثر بمناسبة الاجتماع في مؤتمر أنفا بالدار البيضاء. وقد أعطت المحادثة السلطان الشعور بأنه خطأ خطواته السياسية الأولى، ومهما يكن، فقد تحدث الطرفان بما فيه الكفاية للتفاهم،

فالسُلطان كان يعلم أن روزفيلت سيجتهد لإرخاء العلائق بين المغرب وفرنسا، ولبذل المعونة التقنية والمالية الأمريكية، بينما تأكد الرئيس من أنه فتح آفاقاً شاسعة وجدية لشعب جديد. وباختصار ففي بضعة أيام تحولت نظرة السلطان، فانتقل فجأة من الصِّبَا إلى المراهقة السياسية مع ما يصحبها من فورات، وحدة، ورغبات، ففارق رئيس الولايات المتحدة وهو رجل آخر قائلاً: «مستقبل جديد لبلادِي».

وبديهي أن ذلك اللقاء على الصعيد الرئاسي الأعلى كان حدثاً سياسياً خطيراً له ما بعده، وقد أعطى للمغاربة، وعلى رأسهم السلطان، أقوى برهان على أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تتقيد بمعاهدة الحماية التي فرضت على المغرب في غيبتها وبتواطؤ مع دول استعمارية أوروبية هي إنكلترا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، أي مع دولتي المحور عدوتي أمريكا في تلك الحرب، ومع حليفاتها إسبانيا الفلانجية. كما قام البرهان بذلك على أن المغرب نفسه لم يعد مقيداً في المجال الدولي، وكل هذا فتح آفاقاً جديدة وبعيدة للمغرب المناضل في سبيل استعادة حريته، وسيادته، واستقلاله.

ورغم ما أحاط لقاء أنفا من كتمان فإنه علم من طرق شتى أن السلطان عرض القضية المغربية في طورها الوطني الحديث، وأن الرئيس روزفيلت بذل له وعوداً صريحة فيما يخص استقلال المغرب بعد نهاية الحرب، وقد أكد هذا فيما بعد ما أفضى به روزفيلت إلى الأمير فيصل بن سعود من أنه أعطى للسلطان كل

الضمانات حول نيل المغرب استقلاله في الوقت المناسب.

ومع أن فرنسا أصبحت حليفة الحرب لأمریکا، وأنها بسبب هذا شغلت كرسياً في صف الحلفاء، فإنه لم يكن من شأن هذا أن يغير شيئاً في وضع الأمور وسيرها بالنسبة للمغرب وقضيته الوطنية، كما أن انقسام فرنسا بين المارشال بيتان الموالي لألمانيا النازية، وبين الجنرال دو كول المنضوي تحت لواء الحلفاء، كان في أعين المغاربة منذراً بانهيار قوة ونفوذ فرنسا التي أصبحت، بعد هزيمتها النكراء وانقسامها إلى معسكرين متطاحنين، دولة قلما يحسب لها حساب، وينظر لها بعين الاعتبار.

وإذا كانت ضرورات وظروف الحرب قد حتمت على الأمريكيين التعاون مع السلطات الفرنسية فإن هذا لم يكن ليصرفهم عن الاهتمام بالجانب المغربي؛ ولهذا لم يحجم خبراءهم السياسيون عن الإتصال بالأوساط المغربية، وخاصة منها الوطنية، وهذا ما لم يترك تلك السلطات مكتوفة الأيدي، بل سعت جهدها لدى حلفائها الأمريكيين ليكفوا عن ذلك خصوصاً وأنهم كانوا يخططون عسكرياً للنزول في شواطئ فرنسا لاقتحام أوروبا غرباً على ألمانيا النازية، وكان هذا عاملاً قوياً استغله الفرنسيون للتأثير على الأمريكيين. غير أن هناك عاملاً أقوى، وهو أن فرنسا المنهزمة والمنقسمة كانت في أشد الحاجة إلى القوة الضاربة الأمريكية لتنتقم من عدوها، ولتحرر بلادها، فتقف من جديد على قدميها. واستعملت السلطات الفرنسية وسيلة أخرى لإبعاد الأمريكيين عن المغاربة، وهي أنها ادعت أن الوطنيين كانوا

متواطئين مع المغاربة المواليين في المنطقة الشمالية لدول المحور. ومن غير شك أن السلطات الفرنسية كانت تتوفر على حجج مؤثرة في هذا المجال، بالإضافة إلى أنها حذرت الأمريكيين وأخافتهم من خطر هجوم تشنه قوات المحور على جناحهم ابتداء من شمال المغرب وبتواطىء مع إسبانيا الفلانجية. وقد كان لهذا أثره في الموقف الأمريكي حيث إن الأمريكيين أخذوا يظهرون تلكؤا في صلاتهم بالمغاربة، بل بذلوا بعض التأمينات للفرنسيين للتقليل من ذعرهم، وتهدئة هواجسهم، وذلك أن روزفيلت نفسه صرح «بأن إفريقيا الشمالية كلها ليست سوى مستودع في أيدي الأمريكيين»، كما أن كورديل هول، وزير الخارجية، أعلن في خطابه بتاريخ 23 يوليوز 1943 «إن حق الشعوب المستعمرة في نيل استقلالها مشروط بقدرتها وأهليتها لتحمل مسؤوليات الحكم». ومع أن هذه التصريحات كانت انتهازية في وقت الحرب فإنها طمأنت الفرنسيين بعض الشيء، ولكنها قوبلت بامتعاض في الأوساط المغربية دون أن تكون باعثة لها على اليأس. والحقيقة أن القضية الوطنية المغربية لم يكن الاعتماد فيها أول الأمر وآخره إلا على الكفاح والتضحية عملاً بالمبدأ: «الحق يؤخذ ولا يُعطى».

ولكن الاعتماد على النفس لا يتنافى مع استعمال السياسة والديبلوماسية في صالح الدعوة الوطنية، واستخدام وسائلهما لإقناع الرأي العام الدولي. ومن ذلك «ميثاق الأطلسنيك» الذي التزم فيه الحلفاء بما أعطى لحربهم ضد المحور صفة الحرب

التحريرية للشعوب المحرومة من حقوقها المشروعة، ويدخل في ذلك أيضاً ما تعهد به روزفيلت للسلطان من تحقيق الاستقلال عندما تضع الحرب أوزارها.

ولم تكن الوطنية المغربية لثماليء أياً كان من المعسكرين المتحاربين: دول المحور أو دول «الديموقراطية»، فبعد محاولات وتجارب باءت كلها بالفشل تغلب الضمير الوطني في النهاية، وخلص الوعي السياسي من كل الشوائب والشبهات التي علقَت به وبكيفية أو بأخرى في ظروف الارتباك والانزلاق مع تيارات دخيلة غير سليمة، فأدى ذلك إلى جمع الكلمة بعد تفرقتها، ولمّ الشمل بعد تشتته في «ميثاق وطني» تمّ الاتفاق عليه في المنطقة الشمالية في 18 ديسمبر 1942 بين حزبي الوحدة والإصلاح، فأسكت الخلافات الشخصية هناك، وهدأ التطاحنات الحزبية، وأحبط المناورات الإسبانية التي طالما لعبت أدوارها الشيطانية سراً وعلانية عملاً بالقاعدة «فرق تسد» التي مهر في تطبيقها فيكيراس، مدير إدارة الأمور المسماة «بالوطنية»، وبيكبيدير المندوب السامي الذي ودعه حزب الإصلاح لما عين وزيراً للخارجية بأن سلم إليه وثيقة «أخ المغاربة المختار» (جريدة «الحرية» لسان الحزب، العدد 10 و13 غشت 1939)، والجنرال أوركاز المندوب السامي الإسباني الذي تحقق في عهده الميثاق الوطني بعد أن تلاعب وناور جرياً على سياسة أسلافه لتفريق الصفوف، وبث الأحقاد والضغائن بين الوطنيين، وكان «الميثاق الوطني» برنامجاً مشتركاً بين الطرفين، وخطة ملزمة لهما في

ظروف الحرب تجاه سائر المعسكرات الأجنبية، وينص البيان المشترك الصادر بذلك على :

- 1- منح الحرية والاستقلال للمغرب .
- 2- إقامة النظام الملكي على أساس إسلامي ووطني في ظل الأسرة العلوية .
- 3- إعادة وحدة المغرب بإلغاء المناطق التابعة لمختلف النفوذ الأجنبي .
- 4- استرجاع كامل السيادة الداخلية والخارجية التي انتزعت من المغرب لصالح دول أجنبية .
- 5- رفض إدماج المغرب - كلياً أو جزئياً - في أية إمبراطورية استعمارية . ثم بعد ذلك صدر بيان في ثلاثة عشر فصلاً باسم «الجبهة الوطنية المغربية» كان مطابقاً للبيان المشترك الأول، ورفع إلى الخليفة كما نشر في جريدة «الحرية» وخلال سنة 1943 لخص الميثاق الوطني، وبإمضاء المكي الناصري، وعبد السلام التتمتاني نيابة عن حزب الوحدة، وعبد الخالق الطريس، والتهامي الوزاني نيابة عن حزب الإصلاح، قدم إلى قنصل إنكلترا في تطوان، وإلى المكلف بشؤون الولايات المتحدة في طنجة. وفي هذه الفترة عهد إلى بعض الأفراد بالاتصال مع الأمريكيين في طنجة، ومع الإنكليز في تطوان، ولكن بدون جدوى. وقد كان من شأن هذا وغيره من المحاولات والتجارب أن يزيد الأوساط الوطنية اقتناعاً بأن

القضية المغربية قضية المغاربة دون سواهم، وأن المعول فيها على نضالهم وتضحياتهم قبل شيء آخر، وقد أفضت بهم سلبية المساعي المبذولة في الداخل والخارج لدى ممثلي دول المعسكرين إلى إيجابية العمل الوطني الذي شهد ميلاد سنة 1944 انطلاقته في حركة المطالبة بالاستقلال.

وفي أبريل 1943 - أي بعد صدور «الميثاق الوطني» في تطوان بنحو أربعة أشهر - استطاعت السلطة الإسبانية أن تؤثر بصرامتها في سير الحزبين العضوين في الميثاق، ومن جملة التدابير المتخذة ضدهما قطع الإعانات المالية عنهما. وبما أن الطريس كان في أشد الحاجة إلى المال فقد باع ما كان عنده من مُخَلَّفَات والده الحاج محمد الطريس من وثائق دبلوماسية ومراسلات تاريخية مغربية لطوماس كارسيما فيكراس، مندوب الشؤون الأهلية، ومن بين تلك الوثائق الهامة عدد من المعاهدات بين المغرب والدول الأجنبية، وكذلك النسخة الأصلية لمعاهدة الجزيرة في 1906، وبلغ ثمن ذلك أربعمائة ألف بسيطة إسبانية (400,000) وقد أشاع الإسبان فوراً خبر هذه الصفقة بكل الوسائل، وكان قصدهم تحطيم الطريس وحزبه، والانتقام منهما بسبب ما تمّ من «اتحاد وطني»، وصدور ميثاق باسمه. وكانت سياسة إسبانيا تعيش دائماً على الخلاف والتطاحن بين الأحزاب، فلم تطق ما وقع من ائتلاف وعمل مشترك. ومن وجهة وطنية فإن تلك الوثائق لم تكن ملكاً عائلياً ولا شخصياً، ولهذا لم تكن مما يرثه الولد عن والده، بل كانت ملك الدولة المغربية، ومن التراث

الوطني والتاريخي للمغرب. وأذكر أن محمداً الخامس كان تحدث معي في الموضوع بعد عودته من المنفى مستنكراً بشدة ذلك التصرف الشخصي الغريب. وبدل المبلغ المذكور على أن البيع كان ذخيرة عظيمة وقيمة، وقد كانت تريد إسبانيا من اقتنائها لتلك الذخيرة البحث عن وثائق تفيدها في تدعيم مطالبها ومطامعها في المغرب.

فيجب على المغرب أن يعمل لاسترجاع تلك الوثائق التي بيعت بغير حق لدولة أجنبية، لأنها من محفوظاته القومية والتاريخية التي لا يجوز تركها في الخارج، إذ المكتبة الوطنية المغربية أولى بها من أية مكتبة أجنبية، ومسؤولية كل تقصير وتهاون في هذا تقع على الحكام المسؤولين، ولن يغفر لهم التاريخ ولا الأجيال المغربية السماح في ذلك التراث الذي ضاع وخرج من حوزتنا نتيجة صبغة شخصية مع المستعمر الإسباني الذي أراد أن يتخذه في الوقت المناسب سلاحاً ضد المغرب ومطالبه بالنسبة لإسبانيا الطامعة أكثر في بسط سيطرتها وتدعيم استيلائها على ترابنا الوطني السليب.

خطة الإخفاء العسكري في المغرب

انهزمت الجيوش الفرنسية أمام الهجوم الألماني في بداية الحرب العالمية الثانية، وفرضت الهزيمة على فرنسا قبول الرقابة الألمانية بواسطة لجان الهدنة التي تمركزت في التراب الفرنسي وفي الأقطار التابعة له كالمغرب. وباستسلام الجيوش المحاربة الفرنسية لم ييأس الفرنسيون من عودتهم للمقاومة أملاً في تحرير ترابهم المحتل، واستعداداً لهذا دبروا في المغرب خطة سرية محكمة لإخفاء القوات المغربية والاحتفاظ بها حتى لا يضيع منها قليل ولا كثير، وإعدادها لخوض المعركة من جديد بتنمية عددها، وتقوية تدريبها، وتوفير الأسلحة لها. وحتى لا تتعرض لرقابة لجان الهدنة الألمانية، وفرض حلها أو التخفيض منها لجأت السلطات العسكرية الفرنسية في المغرب إلى مكيدة حربية ناجحة هي: إخفاء حقيقة الوحدات المغربية، وخاصة منها الفرق الاحتياطية والمساعدة، فعسكرتها في المناطق الجبلية الوعرة المنيعة على لجان الهدنة، وأخذت تقويها، وتدريبها على خوض حرب عصرية في أوروبا، وشاركت جميع السلطات العسكرية في تنفيذ الخطة في منتهى السرية والكتمان، واستفاد هذا التنفيذ من مساعدة السكان والولاة المغاربة. ومع ما أحيط به العمل

العسكري من الإخفاء، والتمويه، والتضليل شعرت لجان الهدنة بأن الفرنسيين كانوا يسرون عنها أشياء، وكانت الاستعلامات الإسبانية تستطلع الأمور بوسائلها الخاصة، وتفضح خطة الإخفاء للقيادة الألمانية التي استنطقت السلطات العسكرية الفرنسية دون أن تتمكن من كشف أي شيء يصح أن يكون حجة في يدها.

وأول ما لجأت إليه السلطات العسكرية الفرنسية، في غشت 1940 تحويل وحدات الكوم إلى «محللات شريفة» إحياء لاصطلاح قديم كان يطلق على الجيوش المغربية قبل عهد الاحتلال، وجرياً على هذا سميت كل وحدة «بطابور»، وباتخاذ هذه المصطلحات أمكن للسلطات الفرنسية أن تتحايل على لجان الهدنة الألمانية، وتضللها موهمة إياها أن تلك الوحدات إنما تؤلف الجيش المغربي، وليست تابعة للجيش الفرنسي الذي تطبق عليه وحده شروط الهدنة. وإمعاناً في إحكام اللعبة، وحفاظاً على مكيدة الإخفاء تحملت الميزانية المغربية نفقات الوحدات. وبما أن هذه الميزانية لم تكن تتوفر على مداخيل كافية فقد تقرر اللجوء إلى حكومة فيشي الموالية لألمانيا لتخصص - في منتهى السرية والخفاء - الاعتمادات المالية الضرورية للانفاق على الوحدات التي أعطيت لها صبغة مدنية نفت عنها ظاهراً كل مهمة عسكرية، حيث اعتبرت قوات للمحافظة على الأمن والنظام أي ذات مهام شرطية (بوليسية) لا غير.

وللحصول على تلك الاعتمادات توجه مسؤول عسكري إلى فيشي فاتصل بقائد هيئة الأركان لجيش الهدنة الذي لم يستطع

تقديم تلك الاعتمادات لأن ميزانية الجيش كانت خاضعة لرقابة لجان الهدنة، لكنه وضع رهن إشارة الوحدات المغربية أطراً مقتدرة على سبيل التطوع للخدمة فيها. وسعيًا في المال وقع الاتصال بوزارة الخارجية الفرنسية التي أظهرت الاستعداد شريطة اللجوء إلى حيلة هي الزيادة في الأموال المخصصة لما كان يسمى «بمالية التوغل»، وهي أموال سرية كانت تعطى للإقامة العامة لغايات سياسية زمن العمليات الحربية للتجسس، وشراء الضمائر، وتمويل التحركات السياسية الخفية، ويعبر عنها «بالصندوق الأسود». وكتبت وزارة الخارجية إلى وزارة المالية في الموضوع، وقدرت الزيادة المالية بمليار من الفرنك قابل للتجديد سنويًا من غير إجراء ولا بيان. وبعد يوم وضع المليار رهن الإشارة، وبهذا أصبحت إدارة الشؤون السياسية المشرفة على الوحدات المغربية تتوفر على المال الضروري إلى نوفمبر 1942، واستعملت الاعتمادات في تقوية تدريجية لعدد القوات المغربية المساعدة، وفي إخفاء الوحدات النظامية المنحلة إثر الهدنة، والمحافظ برجالها كعملة مدنيين يشتغلون في خدمات غير عسكرية.

وفي 1941 اهتم الألمان بوجود الوحدات المغربية، فألحوا في حلها أو إدماجها في «جيش الانتقال» على حساب الوحدات النظامية التي سيخفض عددها، وباختصار فقد جرى حوار مع لجنة الهدنة العليا بفيزيادن (ألمانيا) استطاع المحاور العسكري فيه أن يسفط على الضباط الألمانين ذاهبًا إلى أن المغرب مهدد

بخطرين هما: التدخل الأجنبي أي للحلفاء، والثورة الداخلية؛ وذكرهم بأن حرب الريف تطلبت مدة سنتين من الحرب ثلاثمائة ألف جندي نصفها من الإسبانيين. ومما قاله لهم هل أتم مستعدون - في حالة ثورة بالأطلس - لإرسال مثل هذا العدد من المحاربين لإعادة الأمن والنظام في ناحية صعبة تسكنها قبائل حربية؟ في حين أن القوات المساعدة التي يطالب حلها هي المكلفة بحفظ النظام وحماية الأمن: وعددها لا يكاد يكفي للقيام بهذه المهمة. أما إدماج وحدات الكوم في «جيش الانتقال» فيؤدي إلى تخفيض عدد القوات النظامية إلى أقل من الحد الأدنى الذي هو ضروري لمواجهة كل تدخل أجنبي. وبعد ساعتين من الحوار أحيل البت في الأمر على القيادة العليا التي قررت الاحتفاظ بعدد وحدات الكوم، وهو 16,000، وتخفيض عدد غيرها من القوات، ثم توبعت مضاعفة عدد وحدات الكوم إلى أن بلغ 26,000 كما توبع تدريبها وتسليحها سرياً، حتى إنه أمكن، في مايو 1942، وبجوار خنيفرة، حشد مجموعتين من «الطواير» على قدم الحرب دون علم من لجنة الهدنة، وذلك للقيام بمناورات عسكرية شارك فيها أزيد من 5000 جندي استعرضها في النهاية الجنرال نويس.

أما الوحدات النظامية فشمّلها كذلك الإخفاء بتحويلها إلى عملة مدنيين مزورين. وفي 1942 وصل عددها إلى 50,000، وكانت لجان الهدنة هي ذاتها مراقبة سراً من السلطات الفرنسية التي كانت تتمكن من شل نشاطها بجعله عديم الجدوى.

وأما إخفاء الأسلحة والأعتدة فتم فور الهدنة، وقبل وصول لجانها إلى مراكز الرقابة، كما أخفيت كمية هامة من المعادن التي كانت مشحونة في البواخر الملتجئة إلى المغرب في يونيو 1940.

وبذلك كله انطلقت حيلة الإخفاء على تلك اللجان الألمانية والإيطالية، بالرغم عما زودتها به السلطات الإسبانية من أخبار ومعلومات، وعما كانت تشويه من أن الفرنسيين كانوا يخفون عنها أشياء. ومما طمأن تلك اللجان أنها كانت تحتقر الكوم باعتبارهم جبليين غير قادرين على التحول إلى وحدات محاربة عصرية.

ولم يكن باستطاعة الفرنسيين أن ينجحوا في عملية الإخفاء لولا تواطؤ الولاة المغاربة معهم، و«مؤامرة السكوت» الفعلية لسكان البادية.

مأدبة العشاء على شرف سلطان المغرب - الجمعة 22 يناير 1943 -

لقد تقبل السلطان بسرور عظيم دعوة الرئيس روزفيلت لتناول العشاء معه، وسلم الدعوة إليه القبطان ماك كريا - Mc Rea - في الرباط، كان وصول السلطان في الساعة السابعة وأربعين دقيقة إلى قبلة دار السعادة حيث كان يقيم الرئيس روزفيلت وكان السلطان مصحوباً بالأمير مولاي الحسن وعمره إذاك ثلاث عشرة سنة، وبالصدر الأعظم الحاج محمد المقري، وبمدير التشريعات السلطانية محمد المعمري الجزائري الأصل، وأراد الجنرال نوغيس أن يحضر العشاء ويحتلّ بالمائدة مقعداً مشرفاً جداً يناسب مقامه كمقيم عام يمثل فرنسا في المغرب، وكوزير خارجية الحكومة المغربية بمقتضى معاهدة الاحتلال والاستعمار المؤرخة في 30 مارس 1912، والمفروضة على المغرب بالقوة الغاشمة، والتأمر الدبلوماسي بين فرنسا والدول المستعمرة مثلها، وهي إسبانيا، وإنكلترا، وإيطاليا، وألمانيا؛ وكان نوغيس يطمع في أن يجلس أقرب ما يكون من الرئيس الأمريكي، وغاب عنه أنه قاوم نزول الحلفاء بالمغرب مدة ثلاثة أيام تكبدت فيها قواته أفضع الخسائر البشرية والمادية، وأكرهت على الانهزام العسكري والمعنوي، وقد أقدم على تلك المقاومة الطائشة والفاشلة باسم

حكومة فيشي الموالية لألمانيا النازية، وظناً منه أن قوة الحلفاء التي نزلت بشاطئ المغرب كانت مجرد كتيبة من الكوماندو، ولكن سرعان ما ظهرت الحقيقة، وهي أن قوات الحلفاء كانت تتمثل في جيوش جرارة معززة بكل أنواع العتاد الثقيل، وبأسطول حربي عظيم، وبذلك تناسى نوڨيس أنه كان مبغوضاً من الحلفاء، وخاصة من الأمريكيين، وكذلك من الشعب المغربي الذي كان يعتبره جلاًداً، وعدواً. ولهذا كان السلطان يقف منه موقفاً تبدو فيه الكراهة، والإهمال، والإهانة؛ كما كان لا يرغب في حضوره المأدبة. ونفس الموقف اتخذته منه روزفيلت الذي رفض أول الأمر دعوته للعشاء معه قائلاً: لا أريد أن أراه، غير أن الرئيس اضطر إلى تعديل موقفه نتيجة تدخلات ومساعي شورشيل - الحليف الاستعماري للفرنسيين - وكذلك بعض الشخصيات الأمريكية بدافع اعتبارات دبلوماسية، ومجاملات أملتها الظروف. وهكذا قبل روزفيلت على مضض حضور نوڨيس في العشاء، مراعاة شيئاً ما للفرنسيين الذين صاروا من الحلفاء. ولما جاء دور البروتوكول الخاص بمائدة العشاء تكلف الأميرال ماك كريا بترتيب جلوس الشخصيات المدعوة بما فيها نوڨيس المفروض بالصفة المذكورة. ولما قدم موبكيتس إلى روزفيلت رسم الترتيب كان فيه هذا الأخير الرئيس الشرفي، وعلى يمينه السلطان، وعلى يساره شورشيل، وأعطى لنوڨيس في الترتيب المقترح مقعداً بعد السلطان، ثم الجنرال باطون القائد الأعلى الأمريكي، ويليه الأمير مولاي الحسن، ويأتي بعده ابن روزفيلت، ووضع الأميرال ماك كريا الأمريكي في رأس المائدة قبالة روزفيلت، وبعده

هوبكينس، ثم رئيس التشريفات معمري، ثم الجنرال ويلبور، ثم الصدر الأعظم بجانب شورشيل. وبمجرد ما اطلع روزفيلت على رسم الترتيب المقترح شطب على اسم نوغيس وجعل مكانه معمري رئيس التشريفات، كما شطب على اسم الأميرال وأجلس مكانه هوبكينس، وأعطى لنوغييس المقعد الذي كان لهذا الأخير، وحذف اسم معمري وأسند مقعده للأميرال ماك كريا، وألغى اسم الجنرال ويلبور وجعل مكانه مورفي. وكان رأي روزفيلت أن يقرب رئيس التشريفات معمري من السلطان ليتحدثا مباشرة إن دعت الحاجة إلى هذا، وأن يبعد نوغييس ليكون بين هوبكينس والأميرال الذين تكلفا بشغله أثناء المأدبة حتى لا يسترق السمع للحديث الذي يجري بين روزفيلت وسيدي محمد بن يوسف، وحتى لا تكون له الحظوة التي طمع فيها وحاول عبثاً انتزاعها بدافع هواجس وأحلام العظمة والسيطرة، ورأى روزفيلت أن يجلس الأمير مولاي الحسن على يمين الجنرال باطون القائد الأعلى لأن الأمير الفتى كان له إعجاب عظيم به.

ولما قدم السلطان أعرب عن رغبته في الاجتماع بروزفيلت قبل وصول شورشيل الذي جاء في الساعة الثامنة، وكان السلطان يحمل معه هدايا ذهبية جميلة وثمانية، وهي خنجر ذهبي مرصع للرئيس، وأساور من ذهب مرصعة كذلك لزوجته مع تاج فاخر، فأعجب الرئيس وحرمه بهذه الهدايا، وتقديراً للسلطان منعت الخمر ولحم الخنزير، ولم يرق الشخصيات الحليفة الحاضرة، وخاصة الأمريكيين، خلو المأدبة من الخمر، وأثناءها لم يكن

شورشيل منشرحاً ومنطلقاً لأنه كان في نفسه غير راضٍ عن الحفاوة التي خصها روزفيلت للسلطان ولمن معه، وغير مرتاح للاتصال والحوار بينهما، فكان متضامناً معنوياً وحسبياً مع الفرنسيين، ولكنه كان مثلهم مرغماً على تحمل مواقف الرئيس بدءاً وختاماً. وقد أهدى روزفيلت صورته للسلطان في إطار فضي منقوش نقشاً يدوياً، وظهر أن الجميع قضى وقتاً طيباً رائقاً باستثناء شورشيل ونوكيس، الأول لأنه كان متضايقاً ومتبرماً يبدو عليه العبوس والانقباض، والثاني لأنه كان سيء الحظ حيث عومل معاملة الإقصاء والتطويق. أما الفائز فكان هو ضيف الشرف السلطان سيدي محمد بن يوسف.

معاهدة رسمية بين المغرب والولايات المتحدة بالدار البيضاء

بعد اللقاء بين سلطان المغرب سيدي محمد بن يوسف والرئيس الأمريكي روزفيلت في الدار البيضاء، وما جرت بينهما من مذكرات رأساً لرأس، وأثناء مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس على شرف السلطان، تمت معاهدة رسمية في 23 يناير 1943 بين الطرفين ممثلين، المغرب بالحاج محمد المقري، الصدر الأعظم، ومحمد المعمري مدير التشرifications الملكية، والولايات المتحدة بهوبكينس، - Hopkins - المستشار الخاص للرئيس، والجنرال ويلبور، عضو حاشيته، ولم تعرف تلك المعاهدة لأن الجانبين احتفظا بها سرية، وقد ورد ذكرها في وثائق هوبكينس ملخصة بقلم رفيقه ويلبور، وعثرت عليها بالإنجليزية في مصدر أمريكي صحيح، وأثبتها هنا لأول مرة وللتاريخ معركة عن الأصل:

«لقد شرح الصدر الأعظم أن الموضوع الذي ستتناوله المناقشة لن يطلع عليه إلا الرئيس، بحيث لا تعرف المحاور أية سلطة أخرى باستثناء الولايات المتحدة، وقد يكون الأفضل عدم مناقشة أي شيء إذا لم يتوصل إلى الاتفاق حول الموضوع المشار إليه أعلاه.

«وأكد السيد هوبكينس للصدر الأعظم أن ما يرغب فيه سيتحرم تماماً، وأن الموضوع الذي سيناقش لن يعلمه غير الرئيس».

«فصرح الصدر الأعظم بأن أربعة أسئلة تحتاج إلى أن تعرض على اهتمام الرئيس».

«السؤال الأول: لقد سمع جلالة الملك بأن اجتماعاً للتباحث يدور الآن بين الجنرال جيرو والجنرال دوغول، وأن فرنسا التي تشعر بعدم الأمن تريد أن تغير هذه الحالة قبل الاتجاه إلى غيرها، ومنذ 8 نوفمبر (يوم نزول الجيوش الأمريكية في المغرب) ظلت العلاقات مع فرنسا مضطربة، وذلك نتيجة وجود عدد من الفرق المنشقة، وليس للملك أي اعتراض على الجنرال نوغيس، فهذا الأخير رجل إداري كفء، وعلاقته مع السلطان، وحكومة جلالته، والشعب جيدة، ولكن الجنرال نوغيس اقترح، منذ 8 نوفمبر، برنامج عمل، وعلى الفور عارضه بعض الدوگوليين أو أصحاب جماعة فيشي».

«إن السلطان متخوف بسبب ما ذكر آنفاً، وقد تلقى بسرور مجيء جيوش الولايات المتحدة أتجاه المغرب؟ وأية علاقات ستوضع مع الولايات المتحدة؟ ومن أجل أن يقرر سياسته المستقبلية يود السلطان معرفة السياسة القارة للولايات المتحدة فيما يخص المغرب».

«السؤال الثاني: لم يكن اليهود الشعب المتفوق في المغرب،

بل كانوا دائماً وبكيفية جد محددة ثانويين عدداً ونفوذاً، وكانوا يعاملون معاملة حسنة من المسلمين، ولما حلت لجنة الهدنة الألمانية بالمغرب ألح أعضاؤها أول الأمر على معاملة اليهود فيه كما كانت معاملتهم في ألمانيا، فامتنع السلطان بقوة من أن يفعل هذا.

«إن الحالة الراهنة ناشئة عن قرون من التعايش، فالمسلمون محتاجون إلى اليهود كما أن اليهود محتاجون إلى المسلمين».

«ولا توجد مشاكل يهودية في المغرب، ولن تكون في المستقبل إذا بقي هذا الموضوع كما هو الآن، وقد ظن بعض اليهود أن مجيء الجيوش الأمريكية يعني أنه سيضعهم في مراكز قوة ونفوذ بالنسبة للمسلمين، وهذا ما يجب أن لا يقع».

«السؤال الثالث: إن للمغرب احتياجاً كبيراً للتزود ببعض مواد التموين، والألبسة، والأجهزة الخ، وقد تعرض نفوذ الولايات المتحدة، بكيفية أو بأخرى، في هذه المسألة كما دلت عليه التصريحات التي أكدت أن هذه المواد الضرورية ستصل، والمؤمل أن احتياجات المغرب الأكثر أهمية يمكن إرضائها قريباً».

«السؤال الرابع: إن السلطان متأكد من أن الحرب ستنتهي بانتصار الولايات المتحدة، وستعقب هذا الانتصار معاهدة سلام، وعندما يحين وقت التداول في شروط السلم ينوي السلطان أن يرتمي بين يدي السيد روزفيلت، بشرط قبول السيد روزفيلت وكذلك بلاده».

«فإذا قبل السيد روزفيلت عروض السلطان الرامية إلى استفتاء شعبه فإن السلطان متأكد من أن شعبه كله سواء في المنطقة الفرنسية أو الإسبانية سيكون موافقاً وراضياً بأن يضع مستقبله بين يدي السيد روزفيلت».

«وصرح الصدر الأعظم بأن للسؤال الأخير أهمية تتطلب أن يحفظ بمطلق السرية والكتمان، وبأنه يرغب في أن يعرض على السيد روزفيلت وحده، فأكد السيد هوبكينس أن هذا السؤال لن يعرفه غير السيد روزفيلت».

«وبما أن السيد هوبكينس كان مطلعاً على وجهات نظر السيد روزفيلت فقد أعلن أنه يستطيع أن يعطي فوراً جواباً مقنعاً عاماً».

الجواب العام:

«إن السيد روزفيلت يعتقد أن هذه الحرب معركة حياة أو موت، وفي الوقت الراهن يجب أن تبذل كل الجهود لهزم ألمانيا، وإيطاليا، واليابان».

«ونعتقد أننا سننجح، وأن انتصاراً تاماً سيتحقق».

«وستواصل الحرب إلى أن تقبل ألمانيا، وإيطاليا، واليابان الاستسلام بلا قيد ولا شرط».

«ويعي الرئيس الصعوبات التي تواجه الآن المغرب، كما يدرك أن السلطان كان عالماً بما حاولته لجنة الهدنة الألمانية لإكراهه على الامتثال لمطالبها، فقد ظهر السلطان كرجل حازم

وقوي، وهذا ما يهنيء به الرئيس نفسه، ويعلم كذلك أن السلطان رجل عظيم».

«وفي الماضي دخل الجيش البلاد، وبعد إعادة السلم إليها بقي فيها بدعوى أو بأخرى، أما الجيش الأمريكي فلن يبقى في المغرب».

«وقد استغلت البلاد القوية البلاد الفقيرة، وامتصت الثروة والخيرات فأخذت خارج البلاد لمنفعة البلاد القوية، ورجا السيد هوبكينس أن يؤكد الصدر الأعظم للسلطان، أن الولايات المتحدة لا تنوي استغلال المغرب، كما يتمنى وضع علائق اقتصادية وثيقة، خصوصاً وأن الطائرات ووسائل النقل البحري الآخذة في التقدم ستسمح للبلدين بأن يكونا أكثر تقارباً».

«ويعلم الرئيس أن كثيراً من شعوب هذا العالم لم تظفر بقسطها العادل من الخيرات، كما يعلم أنها تستطيع التمتع بها، وستتوفر على هذه الخيرات بعد الانتصار».

«ويعتقد الرئيس أنه لا توجد أسباب تدعو إلى تغيير الحكومة الحالية في المغرب، لأن هذه الأخيرة سمحت له بزيارة المغرب، وبملاقة السلطان، وقد تأثر الرئيس تأثراً عميقاً، وستكون زيارته ذات فائدة حيث إنه أصبح صديقاً كبيراً للسلطان وللبلاد».

«وصرح السيد هوبكينس بأنه لا يستطيع أن يعطي جواباً نهائياً على كل الأسئلة، وفيما يخص التمويل من أجل المدنيين فسيرسل، ولكن الأسبقية للحاجيات العسكرية».

«ويعرف الرئيس أن الشعب المغربي صاحب الشأن، ويجب أن لا يكون هذا بكيفية غير عادلة، ويمكن انتظار النتيجة النهائية بدون شك ولا ريب».

«وشكر السيد هوبكينس الصدر الأعظم على صراحته معلناً أنه سيبلغ الرئيس التقرير الكامل والصحيح عن هذه المناقشة».

ويلبور

بريكادي جنرال

تلك هي الوثيقة التي شملت فحوى المحادثة الجارية بين الصدر الأعظم نيابة عن السلطان وبين هوبكينس ممثل الرئيس الأمريكي، وهي - في صيغاتها الإجمالية كما سجلها كاتبها - لا تعتبر محضر جلسة مفصلاً، ومضبطة مدققة لكل ما راج أثناء المذاكرة بين الطرفين، وإنما هي مجرد ملخص لها بقلم شريك فيها كمندوب وترجمان، أما التفاصيل والتدقيقات فتركت للتقرير الذي رفعه هوبكينس إلى روزفيلت، ولكن للوثيقة أهمية في حد ذاتها كخلاصة للمحادثة، فقد أوضحت حقيقتها، وهي أنها - فيما رأينا - لم تكن مفاوضة بالمعنى الصحيح للكلمة، وإنما أخذت شكل أسئلة وجواب عام، ولم يكن في الإمكان أبدع مما كان، كما يقال، لأن الطرف المغربي اقتصر على وضع أسئلة محدودة طلب الإجابة عليها من الرئيس الأمريكي نفسه حتى تكون الأمور في المستوى الأعلى الذي أريد لها، خصوصاً وأن الأسئلة كانت صادرة من السلطان وموجهة إلى الرئيس، ولعل الطرف المغربي لم يكن يتوقع الحصول فوراً على جواب عام من ممثل الرئيس

ومستشاره الخاص، ولكن هذا الأخير رأى أن له الصلاحية - بما
له من صفات واختصاصات - ليعطي جواباً مجملاً مسبقاً تاركاً
للرئيس أن يتولى الإجابة الرسمية المدققة على كل واحد من
الأسئلة الأربع. ولا شك أن الطرف المغربي رحب بالجواب
العام الذي أعطاه هوبكينس على الأسئلة، واعتبره توطئة وتمهيداً
للجواب الرسمي الرئاسي، وبقي أن نعرف هل أجاب الرئيس
السلطان على الأسئلة بعد اطلاعه عليها في التقرير المرفوع إليه
عن المحادثة وبماذا أجاب عن كل سؤال؟ وهل كان جوابه مرضياً
للجانب المغربي؟ ولعل هذا كان موضوع الرسالتين الموجهتين -
حسب المصادر الأمريكية نفسها - من الرئيس روزفيلت إلى
السلطان، ويظهر أنهما كتبتا بخط الرئيس، إما تحصيئاً للسر، كما
طلب منه، وإما للاختصار. ولا يوجد أثر للرسالتين اللتين وردت
مجرد الإشارة إليهما في المجموعات الوثائقية الأمريكية مع
ملاحظة أنه لم يعثر عليهما، ويتضح من هذا أنه لم يحتفظ
بنسخة منهما نظراً لكونهما شخصيتين بين الرئيس والسلطان،
وهكذا ربما طوي أمرهما إلى الأبد. ومما لا شك فيه أن
المحفوظات الملكية لا تتوفر عليهما بعد أن تعرضت لاستيلاء
السلطات الفرنسية عقب نفي السلطان وأسرته في 20 غشت
1953، ولم تكن وفاة روزفيلت قبل نهاية الحرب، وكذلك وفاة
السلطان سيدي محمد بن يوسف، لتسهل العثور على الرسالتين،
فضاعتا، وضاعت كذلك معهما الوعود المبدولة، والآمال المعلقة
عليهما لصالح المغرب بعد الانتصار في الحرب. وطبقاً
للتصريحات الأمريكية الصادرة من روزفيلت داخل المغرب، وفي

واشنطن عقب عودته إليها، ولولا أن الوفاة عاجلته بعد أشهر لشهد المغرب مع نهاية الحرب تحولاً في وضعه، وتغيراً في مصيره.

وحتى لو لم تتخذ المحادثة شكل مفاوضة بمعنى الكلمة فقد كانت على جانب كبير من الأهمية، نظراً لوقوعها، أولاً، ولما تضمنته من استطلاع الموقف الرسمي الأمريكي من المغرب وقضاياها الأساسية في الحال والمآل ثانياً، وهذا ما سعى له السلطان بوضع أسئلة صريحة وديقة: ما هي نوايا الولايات المتحدة تجاه المغرب؟ وما هي العلاقات التي يمكن أن تؤسس معها؟، ولم يكتفم السلطان أنه في حاجة إلى معرفة هذا لتقرير سياسته على ضوء الموقف الأمريكي المحدد بأجوبة الرئيس، ورغب السلطان في أن تكون هذه الأجوبة مستمدة من السياسة القارة - لا العابرة بحكم ظروف الحرب - للولايات المتحدة الأمريكية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حرص السلطان أن يوضح قضية اليهود في المغرب، فبين أنهم ليسوا بمتفوقين لا بعددهم، ولا بنفوذهم بل ليسوا إلا أقلية مجردة من كل تأثير، ونفى وجود أية مشكلة لهم حيث إنهم متعايشون منذ قرون مع المسلمين، ومعاملون من هؤلاء معاملة حسنة، وحرص السلطان على وضع حد نهائي لما فكر فيه بعضهم ظناً منهم أن وجود الجيوش الأمريكية سيتيح لهم احتلال مراكز القوة بالنسبة للمسلمين المغاربة. ومن شأن توضيح الموقف المغربي أن يقضي في المهد على كل تدخل يهودي أمريكي لصالح الأقلية الإسرائيلية في المغرب.

وبالإضافة إلى هذا أثار السلطان مسألة مصير المغرب فيما بعد الحرب، موضحاً نيته في أن يجعله بين يدي الرئيس حينما تنتهي الحرب بالانتصار، ويشرع في تحديد شروط السلم، خصوصاً وأن المغرب شارك مشاركة فعّالة بأرضه، وجيوشه، وخيراته في تحرير أوروبا والعالم من سيطرة الدكتاتورية، وساهم كذلك في انتصار الحلفاء الذين حارب في صفهم، فحق له أن يطمح إلى نيل ما كان يصبو إليه من استرجاع سيادته واستقلاله. وعزز السلطان ما أفضى به في هذا الشأن بطلب استفتاء الشعب في النظام المفروض عليه من فرنسا وإسبانيا مؤكداً أنه سيكون رفضاً لهذا النظام، وحتى يتم هذا لصالح البلاد طلب السلطان أن يبقى الأمر مكتوماً عن الفرنسيين حتى لا يتعرض لعراقيلهم ومكايدهم، وحتى لا يتعدى نطاقه المغربي الأمريكي الذي أراد السلطان أن يكون، في الوقت المناسب، النطاق الوحيد لإيجاد الحل المنشود للمشكلة المغربية.

ومن خلال المساعي المبذولة من السلطان استطاع المغرب أن يخلق الجو الملائم لوضع هذه المشكلة من جديد في الإطار الدولي النسبي، وأن يثير اهتمام الرئيس الأمريكي بها بصفته المسؤول الأول في أكبر دولة، والزعيم الأكبر للحلفاء، وأن يشق الطريق لسياسة التحرير المغربية، وقد نشأ عن هذا كله تيار من التقارب، والتفاهم بين الجانبين المغربي والأمريكي، مما دل على انسجام فكري، وتجاوب سياسي بينهما بخصوص الوضع الأجنبي الشاذ في المغرب، والتصميم على إخراج البلاد منه بعد

الحرب بما يحقق الأمانى الوطنية في التحرر من نير الاحتلال والاستعمار.

وإذا كان الجواب العام الذي تلقاه الصدر الأعظم المقري من المستشار هوبكينس لم يكن وافياً في موضوع الأسئلة المغربية، فإنه تضمن تطمينات وتأكيدات في الاتجاه المتوخى من المغرب على لسان سلطانه، كما تضمن إيضاحات وإيضاعات حول الموقف الأمريكي بصفة عامة، مما جعل الجانب المغربي يشعر سلفاً بالارتياح، ويتفاءل بالأجوبة المنتظرة من الرئيس روزفيلت.

وكيفما كانت حقيقة هذه الأجوبة، ومن الأرجح أنها كانت مرضية، فقد منيت بسوء الحظ بسبب وفاة الرئيس الأمريكي بعدها بقليل. ومما ضاعف سوء الحظ بالنسبة للمغرب وقضيته الوطنية أنه لم يعمل من أجلها في وقت الانتصار حتى تنفذ الوعود، من خلفاء الرئيس المتوفى، وتحقق للمغرب أمانيه القومية. ولعل أمر ما تم مع الرئيس روزفيلت اعتبر إذاك مسألة خاصة بموقفه وسياسته بحيث لم يكن الأمر ملزماً لمن خلفه في البيت الأبيض، ولكن بالرغم عن هذا كانت المحاولة جديرة بالقيام بها، لأنها كانت تتعلق بوعود صريحة، وتعهدات أكيدة صدرت باسم الولايات المتحدة، فلم تكن مقيدة بشخصية الرئيس الراحل؛ وبعدم استئناف المحاولة، وتجديد المساعي استناداً إليها ضاعت الثمرة التي كانت لكل ما جرى من اتصال، وتباحث، وتفاهم بين المغرب والولايات المتحدة بواسطة رئيسي

دولتيهما، وهو ما يدعو إلى الأسف الشديد، ويعد تقصيراً، على أقل تقدير، من السياسة المغربية في ذلك العهد. ومما يزيد في هذا التقصير أن المغرب لم يكن يعوزه الرجال، وتنقصه الوسائل لإثارة مشكلته مع المسؤولين الأمريكيين، خصوصاً وقد كان يتوفر على وثائق ومستندات رسمية أمريكية، وعلى شهود ثقة من كبار الأمريكيين، مدنيين وعسكريين، كانوا من المساعدين الأقربين للرئيس روزفيلت، فكل هذا كان يفرض تجديد المحاولة بصرف النظر عن نتائجها، ولعل خلو الميدان من الرئيس أفنى الآمال، وحطم الهمم، وبث اليأس في النفوس.

الجيش المغربي في الحرب العالمية الثانية

في فترة ما قبل الحرب التي كان العالم يعيش فيها عيشة يسودها التوتر والرعب، ويشرف فيها باستمرار على خطر حرب قد لا تبقي ولا تذر، صدر تصريح لملك المغرب سيدي محمد بن يوسف بتاريخ 7 شتنبر 1938 قال فيه: «مهما يحدث في المستقبل ففي حالة حرب، ووقوع أسوأ ما ينتظر أستطيع أن أؤكد بأعلى صوتي أن سلطان المغرب وجميع رعاياه سيقومون قومة واحدة، ويكونون بجانب فرنسا».

وفي 3 شتنبر 1939 أعلن السلطان: «ابتداء من هذا اليوم، وإلى أن تتوج راية فرنسا وحلفائها بالنصر يجب علينا أن نمدّها بمعونة لا تحفّظ فيها ولا احتراز، وأن لا نساومها على أي واحد من مواردنا وأن لا نحجم عن أية تضحية».

وقد حمل هذا الموقف رئيس الجمهورية الفرنسية «البيير لوبران» على أن يؤكد للسلطان «المساعدة التامة من فرنسا»، كما أبلغه بواسطة المقيم العام في 21 شتنبر 1939 «أن فرنسا لا تنسى أبداً بأي اندفاع كريم وثب سلطان المغرب وكل شعبه، فوقفا بجانبها دفاعاً عن العدالة والحق».

وهكذا أعلن المغرب رسمياً مشاركته في الحرب مع فرنسا وحلفائها، ولم تكن هذه المشاركة رمزية أو للمجاملة، بل تحمل المغرب نصيباً وافراً من جميع مسؤولياتها، وتكاليفها، وتضحياتها، وأقدم على هذا وهو شاعر بواجباته مهما كلفته من البداية إلى النهاية. وواضح من التصريحين الملكيين الرسميين أن المغرب اختار جانب الحلفاء ضد دول المحور النازية والفاشستية، دون أن يغتر بدعاياتها الضالة المضللة لحاجة في نفسها، وباختيار المغرب انضم إلى «معسكر الديمقراطية» ضد «معسكر الديكتاتورية». وقد أدرك الرئيس الفرنسي حقيقة، وقيمة، ومدى ذلك الاختيار لما أبلغ السلطان، على لسان ممثل فرنسا في المغرب، أن بلاده لن تنسى أبداً الاندفاع الكريم الذي تميزت به الوثبة التي وثبها المغاربة بجانب دولته وحلفائها دفاعاً عن العدالة والحق.

ولما نزلت الجيوش الأمريكية بالمغرب، وقاومها الفرنسيون بقيادة الجنرال نوغيس باسم نظام فيشي الموالي لألمانيا، عارض السلطان هذه المقاومة، فطلب من نوغيس أن يتخلى عنها معلناً تضامنه مع الأمريكيين، وقائلاً له: «يستطيع الجيش الفرنسي أن يخوض البحر، ويحارب خارج بلادنا»، وأفهمه «أن المغرب أعلن الحرب على ألمانيا دفاعاً عن قضية الحلفاء، وأنه لم يوقع هدنة قط». (روم لاندو).

وقياماً بواجبه نظم المغرب نفسه لمواجهة المعركة الكبرى، فأعلن أنه في حالة حرب، وأسس حالة الطوارئ، وحجز جميع

ممتلكات الأعداء، واعتقل رعاياهم، وأخذ يعبيء موارده الضرورية لمتطلبات الحرب، واستعد للطوارئ بكل ما لديه من قوة بشرية ومادية.

وفي ميادين القتال كانت القوات المغربية تتألف من عشرة فيالق (ريجيمات) بلغ عدد جنودها تسعين ألف، وكان الفيلق الأول على خط ماجينو من 19 ديسمبر 1939 إلى 27 يناير 1940، وقد تمكن الفيلق من قلب الوضعية الحربية ضد الجيش الألماني هناك.

وفي 10 مايو 1940 دخل الفيلق الأول إلى بلجيكا وواصل تقدمه، كما استطاع أن يحتفظ بمواقعه بالرغم عن تفوق العدو في القوات والأسلحة الثقيلة والطيران، حتى إن الألمان اضطروا إلى الإشادة بشجاعة وبطولة الجنود المغاربة الذين كبدوهم خسائر جسيمة في الرجال والعتاد، فكتبت جريدة «بيرلينر الوسترييرت زایتون» (جريدة برلين المصورة) بتاريخ 10 أبريل 1940 منوهة بقوة الدفاع لدى الجيوش المغربية.

وقد كانت جيوشنا الباسلة تواجه قوات متفوقة عليها في العدد والعدة أرضاً وجواً، وكانت تقاتل في الصفوف الأمامية، وفي أصعب الأماكن الطبيعية، وفي أمنع المواقع الجبلية وذلك بوسائل محدودة، وأسلحة غير وافرة، وذخيرة حربية ناقصة، وتموين غير مضمون. ومع هذا كله كانت تبلي البلاء الحسن سواء في الهجوم أو في الدفاع، وكثيراً ما كان المغاربة يخوضون المعارك بالحرب المركبة في البنادق أو بال سلاح الأبيض. وفي الرسائل

التي عثر عليها في الميادين والتي كانت مكتوبة من الجنود الألمان إلى عائلاتهم كانوا يتحدثون عما كان يستولي عليهم من فزع وإرهاب كلما واجهوا المغاربة في القتال .

وقد برهن المحاربون المغاربة، (كما قالت «المجلة التاريخية للجيش في شتبر 1952») خلال عشرات السنين التي خاضوا فيها الحروب في فرنسا والشرق، والشمال الإفريقي، وبلجيكا، وكورسيكا، وصقلية، وإيطاليا، وألمانيا والنمسا، والشرق الأقصى على خصال خارقة للعادة من مكابدة، وصمود، وحماس، وإقدام وبطولة حتى نوه بهم جميع الذين حاربوهم . وكان الألمان يسمونهم في الحرب العظمى «بخطايف الموت» (Hirondelles de la mort.)، وحينما ظهر المغاربة في ميادين إيطاليا سنة 1943 أخذ يتدفق سيل التوصيات المحزنة المرسله من القيادة الألمانية للجيش، وكتب ضابط ألماني يقول: «إن خصومنا المغاربة رائعون جداً»، وقال تقرير: إنها وحدات ذات روح قتالية، وإقدامية، وهجومية .

وجميع قادتهم كانوا يلهجون بهم، ويكونون لهم كل إعجاب وتقدير، فاستحقوا أن ينحني أمامهم الجميع بكل احترام وامتنان كمحاربين صناديد. وجميع ألوية الفيالق المغربية في الحربين العالميتين كانت تحمل وسام الحرب الفرنسي مزوداً بإكليل، ووسام الاستحقاق العسكري المغربي الذي هو في درجته الممتازة .

وإذا استطاع المغاربة أن يخوضوا غمار الحرب، ويسيروا فيها

من نصر إلى نصر في تونس، وكورسيكا، وصقلية، وإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، منذ 1943 حتى 1946، بفضل شجاعتهم ومهارتهم في الحروب، أكانت في السهل أم في الجبل، وكذلك بفضل ما سلحتهم به قيادة الحلفاء من وسائل ومعدات. أما في المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية فكانوا يقاتلون بوسائل وأسلحة فرنسية غير متكافئة مع أسلحة العدو، فاعتمدوا أحياناً في الهجوم والدفاع على شجاعتهم ومهارتهم أكثر من شيء آخر، فتكبدوا خسائر بسبب تفوق العدو في العدد والعدة، والطيران، حيث كانوا يواجهون وفرة الجيوش والدبابات، والمدافع، وأسراباً من الطائرات كانت تحلق قريباً من الأرض وتقذفهم بقنابلها. ومرة وجد المغاربة أنفسهم يقاتلون في غابة مورمال في فرنسا على مقربة من حدود بلجيكا التي كلفوا بتطهيرها وهي تحترق ومن حولهم العدو يسحقهم بمدفعيته ودباباته، وفوقهم الطيران يمطرهم وابلاً من القذائف، فاستماتوا في العراك، وأظهروا بطولة أثارت كل إعجاب. وكان الفرنسيون يدفعون بالمغاربة خاصة إلى أخطر المواقع في الصفوف الأمامية وهم لا يتوفرون على كل ما يلزم من سلاح، وذخيرة، ومؤونة، فكان المغاربة كانوا في نظرهم «لحوم المدافع» حسب التعبير الفرنسي، «ومرتزقة» يزوج بهم في ميدان القتال والتضحية ليوفروا الأرواح والأجسام الفرنسية «الغالية»، وكان هذا من أقوى الأسباب فيما تعرض له المحاربون المغاربة من الخسائر.

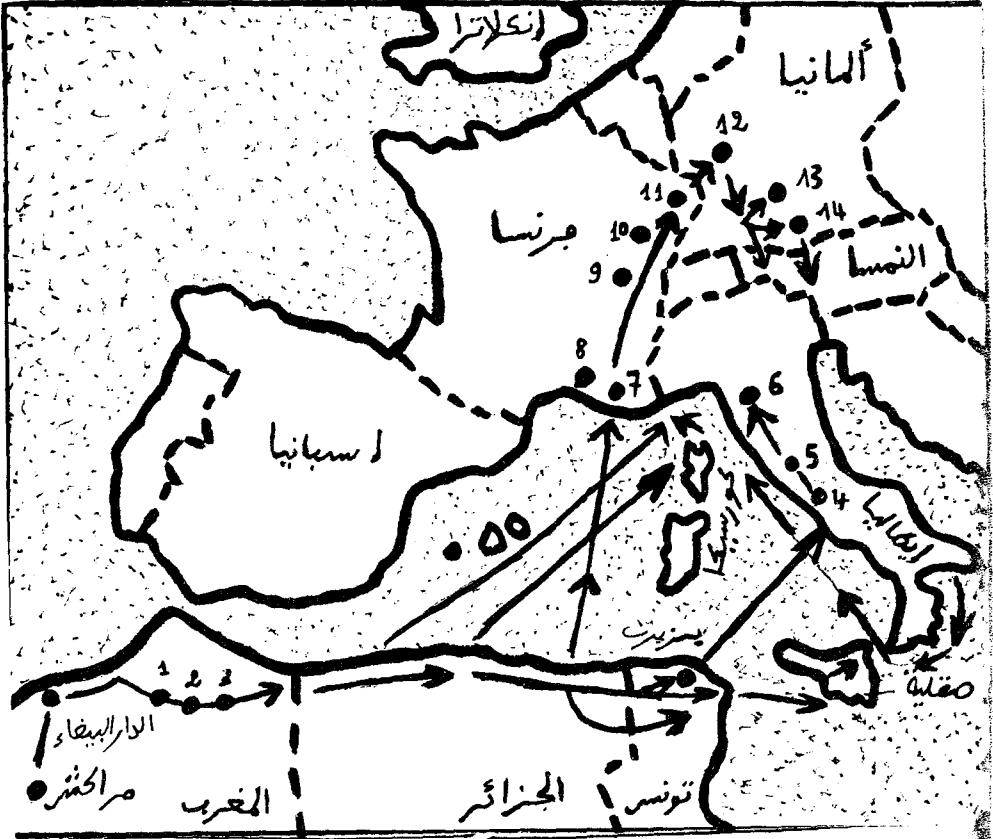
وفي فترة الهدنة بين يوليو 1940 ونوفمبر 1942 جاءت اللجان

الألمانية والإيطالية المكلفة بتطبيق شروط الهدنة في المغرب لتتولى مهامها، وفي 14 أكتوبر 1940 تم الاتفاق مع ألمانيا على أن يتألف الجيش الإفريقي التابع لفرنسا من مائة ألف بينما سمح للفرنسيين بما سمي «بفرقة العمال» وعدده عشرون ألف. وفي آخر يناير 1941 سمحت لجان الهدنة بزيادة عشرين ألف في الجيش الذي سمي بجيش الانتقال، وكان يعد سراً للانتقام والإنقاذ، وكان المنخرطون فيه من قدماء الجنود. وتحت ستار العمل والخدمة المدنية كانوا عبارة عن رديف. ومن الوسائل التي ناور بها الفرنسيون وخادعوا بها الألمانين أنهم خصصوا فرقة من ذلك الجيش لحراسة القصر السلطاني، كما كونوا «محللات» مغربية مؤلفة من «طوابير» مدعين أنها تؤلف الجيش المغربي، وأن ضباطه من الفرنسيين إنما هم أعضاء لجنة فنية للتدريب في خدمة جيش السلطان، وقد أخذوا وراء هذا الستار يعبئون الرجال، ويدربونهم، ويخزنون الأسلحة في مخابىء الجبال المنيعه البعيدة عن أنظار لجان الهدنة الألمانية والإيطالية. ولم يتمكن الفرنسيون من إنجاح الخطة، وإحكام اللعبة إلا بتواطؤ مع المغاربة الرسميين وغيرهم، حتى إذا نزلت الجيوش الأمريكية بالمغرب اتضح كل شيء، وأصبح الأمريكيون، منذ 11 نوفمبر 1942، يشرفون، ويسلحون، وينظمون في انتظار شن الهجوم على العدو ابتداء من تونس إلى أوروبا. وقد ألقت الفيالق المغربية المظفرة، منذ 1943، هيكل الجيش الجديد المحارب باسم فرنسا بجانب الحلفاء، فكانوا فيلقين في أبريل 1944 ثم أضيف إليهم ثالث من طوابير الكوم، وهي التي خاضت معارك

إيطاليا بمنطقة أبروز الجبلية الوعرة المحصنة. وقد عهد إلى المغاربة بالاستيلاء على جبال هذه المنطقة وفتح طريق روما، وهذا ما حققوه فمكنوا قوات الحلفاء من التدفق نحو أوروبا المحتلة. وكان هذا بدءَ حرب التحرير قام فيها المغاربة بدور فعّال وعظيم استحقوا عليه كل إعجاب وتأييد من قيادة الحلفاء. وجبال كاسينو الإيطالية تشهد ببطولة المغاربة إلى الأبد، وقد كان لهم شرف الاستعراض في روما يوم 5 يونيو 1944. وفي هذا اليوم صدر أمر عسكري كله تنويه بما حقته الفرق المغربية من انتصارات متوالية في جميع المعارك التي خاضتها في مقدمة الجيوش الحليفة بإيطاليا خلال عشرين يوماً من القتال المستمر ليلاً ونهاراً، بلا نوم ولا راحة، وأحياناً بلا مؤونة ولا ذخيرة. وختم الأمر العسكري المذكور بقوله: «إن المغرب لفخور بكم، في إعلان انتصاراتكم تهتز فرنسا المكبلة المستعبدة أملاً ورجاءً، فستحررونها غداً، لقد هزمتنا الألمان، وسنهزمه، إننا نمسك بتلابيبه، ولن نفلته بعد اليوم أبداً».

وفي 25 غشت من نفس السنة نزلت القوات المغربية بفرنسا فكلفت بضمان تغطية الفرقة السادسة للأمريكية بجبال الألب. وفي 22 شتنبر كان المغاربة في واجهة جبال «الفوسج» (Vosges)؛ وفي 14 نوفمبر أغاروا على الألمان في مقاطعتي الألزاس واللورين، وفي 11 فبراير كانوا على ضفاف نهر الرين حتى حدود سويسرا، فكان المغاربة أول من قطع النهر ودخل إلى ألمانيا في 27 مارس. وفي 29 أبريل 1945 كانوا أول الداخلين

- 1: مكناس - 2: فاس - 3: تازة - 4: كاسينو - 5: روما - 6: سين - 7: تولون -
 8: مرسيليا - 9: ليون - 10: ميلوز - 11: ستراسبور - 12: مَنهاين - 13:
 ستونكارت - 14: أوكم.



المغاربة في الحرب العالمية الثانية

العمليات الحربية في تونس وإيطاليا وصقلية وكورسيكا وفرنسا
 وألمانيا والنمسا، ديسمبر 1942 - 8 ماي 1945.

إلى النمسا، ولم توقف مسيرتهم المظفرة إلا الهدنة التي تمت بهزيمة دول المحور وانتصار الحلفاء وفي مقدمتهم الجيش المغربي الذي ذهب إلى النهاية، كما قالت مجلة عسكرية فرنسية في شتبر 1952 : Les Marocains sont allés prés qu'au bout - وقد كتب روم لاندو الانكليزي في ذلك : «وقد كان معظم الجنود الذين يحاربون في صحراء ليبيا تحت إمرة فرنسا من المغاربة، ولقد خاض الجنود المغاربة بعد ذلك معارك ضارية في شمال إفريقيا، وبرزوا فيها، فقد أعانوا جيوش الجنرال أندرسون في معارك الخمير وبنزرت، وقد طلب الجنرال باطون من الجنود المغاربة أن يرافقوه في حملته ضد صقلية. وفي شتبر 1943 قاموا بدور فعال في فتح جزيرة كورسيكا، ثم في فتح جزيرة ألبا بعد ذلك ببضعة أشهر، وقد أثبتوا مقدرتهم الكبيرة في حملات «أبروز» (Abruzzes)، و «كركليانو» (Garigliano) «وبتريل» (Petrella)، (وكلها في إيطاليا). وقد حاربوا عند أقدام «مونتي كاسينو» وأسهموا في الزحف على روما، وأعانوا في تطهير سيين (Sienne) من النازيين، وتحملوا مسؤولية تحرير مرسيليا عندما نزلت جيوش الحلفاء على الشواطئ الفرنسية للبحر المتوسط في غشت 1944. وأخيراً بعد أن اجتازوا خط سيكفريد (Ligne Siegfried) (ألمانيا) صاروا في اتجاه «ستوتكارت»، ووصلوا إلى شواطئ نهر الدانوب في الوقت الذي سلمت فيه ألمانيا.

«إن أرض شمال إفريقيا، وكورسيكا، وألبا، وصقلية، وفرنسا،

وإيطاليا، والنمسا، وألمانيا مخضبة بالدم المغربي .

إن المتطوعين المغاربة الذين ساعدوا فرنسا على تحرير نفسها والذين كانوا في الوقت نفسه يقومون بعمل هام من أجل الأمم المتحدة بلغ عددهم ثلاثمائة ألف رجل» .

وكتبت مجلة «طام» الأمريكية في 15 أبريل 1944 عن حرب المغاربة في إيطاليا: «نعرف أي دور قامت به الفيلق المغربية في عمليات الجيش الخامس بإيطاليا، فلقد عهد إليها بمهمة الاستيلاء على موقع منيع، والاعتصام به، وقد فعلت بالرغم عن الهجومات العنيفة لعدو متفوق في القوات المقاتلة، وبصفتي ضابط طيران لم تسنح لي فرصة كثيرة رأيت فيها فيالق «فرنسية» (اقرأ: مغربية) في مجال القتال . . . فبفضل فيالق مجهزة تجهيزاً كاملاً كما كانت هذه الفيلق المغربية التي كان دورها شبيهاً تماماً بدور كل فيلق أمريكي فإن «فرنسا» (اقرأ كذلك المغرب) ستكون قد ساهمت مساهمة هامة في هذا الانتصار.

«وإن ما يميز هؤلاء الجنود هم أنهم لا يتقهقرون أبداً، فإننا نذكر جميعاً المعركة الدائرة في تونس بالسر الجبلي من الفحص في السنة الماضية، وقد قاتلت فيه القوات المغربية إلى أن نفذت كل ذخيرتها، وفي ذلك الوقت لم تكن مجهزة كما هي اليوم، غير أن سلوكها أثار إعجاب الجيش كله» .

فتلك نظرة ألقيناها على مشاركة المغرب في الحرب العالمية الثانية بجيوشه التي قاتلت بشجاعته النادرة المعهودة في الصفوف

الإمامية، وفي أصعب المواقع، فحققت كل مهامها الخطيرة، وانتصرت دائماً في مسيرتها المظفرة على عدو متفوق في الكثرة والعتاد براً وجواً. وقد كان لها شرف السبق في الهجوم والاستيلاء على الخطوط والمواقع، وفتحت لقوات الحلفاء الممرات الجبلية، والمسالك الوعرة، فكان لا يقف حاجز طبيعي محصن، ولا قوة حربية متفوقة في طريقها التي كانت تجرف فيها كل ما يعترضها من حوائل ومقاومات. وجميع قادة الحلفاء أشادوا بالقوات المغربية، وكانوا فخورين ومعجبين بوجودها ضمن جيوشها التي كانت تعتمد عليها في أشد مراحل الحرب حتى النصر الذي كان لها فيه الحظ الوافر كما يشهد به التاريخ، وتعترف به التنبهات العسكرية، والتوسيمات الحربية المعلقة على جميع ألويتها.

وإذا كانت القوات المغربية المحاربة بلغت تسعين ألف رجل منظمين في عشرة فيالق فإن مجموع المحاربين المغاربة المتطوعين بلغ ثلاثمائة ألف رجل، وهو عدد ضخم بالنسبة للمغرب، وكان المغاربة يحاربون قوات الشر والطغيان باسم الحق، والحرية، والديموقراطية، ومن أجل أن يكتبوا لوطنهم مصيراً جديداً يتناسب مع مطامحهم، وتضحياتهم، وحظوظهم في النصر المشترك. وهذا ما أوضحه سلطان المغرب قبل الحرب وعند نشوبها، واعترف به كذلك الرئيس الفرنسي كما تقدم، ولكن يتبين في الواقع - بكل أسف - أن الفرنسيين كانوا لا يقدرون موقف المغرب، وحرب المغاربة بجانبهم التقدير

المتنظر، فكانوا ينظرون إلى المغرب كمستعمرة، وإلى المغاربة كشعب مسخر برجاله وخيراته في سبيل فرنسا وحربتها ونصرتها، وعظمتها.

وهكذا جيشوا الجيوش المغربية، وألحقوها بما سموه «بتجريدة الحملة الفرنسية» (C. E. F)، وهو الجيش الذي شاركوا به مع الحلفاء في تحرير أوروبا والذي كانت القوات المغربية عمدته، وكيانه، وحرته؛ بل بلغ بهم الاستغلال أن جعلوا القوات المغربية تحارب تحت الراية الفرنسية دون الراية المغربية التي لم يسمح لها بأي وجود، فلم تظهر إلى جانب الراية الفرنسية تقديراً للمغرب، واعترافاً لقواته الظافرة. وأثناء حرب التحرير بواسطة المقاومة الفرنسية شارك كذلك فيها كثير من المغاربة الجنود الفارين من معتقلات العدو أو المدنيين المتطوعين.

وفي المغرب - بينما كانت قواته تخوض المعارك الضارية في ميادين القتال، وتكتب صفحات الفخر والنصر بشجاعته، وبطولته، وتضحيتها - كانت السلطات الفرنسية تعامل الشعب المغربي معاملة شاذة تقوم على التمييز العنصري، وقد تجلى هذا مثلاً في بطائق التموين التي كانت مختلفة بالنسبة للمغاربة والأوروبيين، فكان يعطى للمغاربة ست مواد مقابل خمس وأربعين للأوروبيين، فكان هؤلاء أكثر حظاً بدعوى أن احتياجاتهم كانت أكثر وحياتهم أفضل، الأمر الذي أثار الاستياء والاستنكار في الأوساط المغربية المحرومة باسم العنصرية والعصبية. كما أشعر

المغاربة بضرورة التفكير في وسائل الخلاص من السيطرة الأجنبية الباغية. وفي يناير 1944 ظهرت حركة المطالبة بالاستقلال فقمعها الفرنسيون قمعاً وحشياً بدبابات الجنرال لوكير متناسين العهد والوعود، وضارين بجهود المغرب وبتضحيات جيوشه عرض الحائط، وناكرين كل جميل، وما أسداه لبلادهم المحتلة ولشعبهم المغلوب الأبطال المغاربة من أياد بيضاء في ميادين القتال. وبعد الانتصار على ألمانيا عادت القوات المغربية إلى وطنها فاحتفلت بها السلطات الفرنسية، وبهذه المناسبة لم يستحي المقيم العام كابريل بيو من أن يחדش شعور المغاربة قاطبة في خطابه بفاس يوم 29 مايو 1945 لما ذكر بنزول تلك القوات المحررة على شاطئ فرنسا المحتلة فقال: إنكم لم تأتوا بصفنكم قراصنة جسورين، كما تتحدث عنهم القصص المغربية... غير أنه ينبغي أن تحدثوا أنفسكم بأننا نحن، معشر الفرنسيين في المغرب، سنستمر في الاعتماد عليكم».

وهذا كلام لا يحتاج إلى تعليق، ويكفي أن يكون قائله هو بيو المستعمر الذي قمع حركة المطالبة بالاستقلال بوحشية نادرة، والذي جعل من نفسه شر ممثّل لنظام الاستعمار والجبروت في المغرب آنذاك.

أما التصريحات الكريمة التي أعلنها السلطان سيدي محمد بن يوسف تضامناً مع فرنسا في الحرب، والأجوبة التي تلقاها عليها من رئيس الجمهورية فذهبت كلها مع أدراج الرياح، إذ نسيها الفرنسيون فور النفوس بها، مما دل على أنها كانت منهم بالأخص

مجرد مجاملة للمناسبة، ولغواً من القول وزوراً، وأما الشعب المغربي فلم تغره التصريحات المعسولة الفرنسية لأنه كان يعيش كذي قبل مساوىء السياسة التي استمر الفرنسيون على نهجها تجاهه بكل عناد وإصرار، الأمر الذي أزال كل غشاوة عن عيونه، وحصنه ضد كل اغترار بالوعود والمظاهر، والشكليات.

المغرب وسياسة فرنسا في الحرب العالمية

أشرنا إلى موقف السلطان من فرنسا قبيل الحرب وبعد اندلاعها، وهو موقف كريم جعل المغرب يقف بجيوشه وخيراته بجانب فرنسا المعتدي عليها من ألمانيا النازية؛ كما أشرنا إلى أن المغاربة لم يختاروا ذلك الموقف إلا دفاعاً عن الحق، والحرية، والعدالة في العالم، وأملاً في أن توضيحاتهم في سبيل قضية الحلفاء سيؤدي تقديرها حق قدرها، والاعتراف بها منهم كعامل كبير في الانتصار على دول المحور، وفي تحرير أوروبا عامة، وفرنسا خاصة، إلى ضمان مصير جديد للمغرب ينال معه حقه المشروع في الحرية التي استبسلت جيوشه في نصرتها ضد قوى الديكتاتورية العاتية. وفي الصفحات الماضية أمثلة ناطقة بتلك التوضيحات والاعترافات، ولكن الأمر في النهاية أدى إلى خيبة آمال المغرب، ونكران أمانى المغاربة من لدن الحلفاء، وفي طليعتهم فرنسا التي اعتبرت أنها لم تفز في الحرب مع الفائزين إلا لتعود إلى سياستها في المغرب غير ناظرة إلى مساهمته الفعالة في الحرب والنصر بالرجال والخيرات.

وقبل ذلك ساءت العلاقة بين المغاربة والفرنسيين خصوصاً بعد هزيمة فرنسا في الحرب، وقد تجلّى هذا في الخلاف

الناشيء بين السلطان والجنرال نوڨيس بمناسبة نزول الحلفاء بشواطئ المغرب في 8 نوفمبر 1942، فقد قاومتهم القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي الخاضعة هي نفسها لألمانيا الغالبة. وأثناء هذه الأحداث حاول نوڨيس أن يفر بالسلطان وحكومته إلى مكناس، فأبى سيدي محمد بن يوسف أن يتعد عن عاصمة البلاد ومقر حكومته ذاكراً أن مقاومة الفرنسيين للجيوش الحليفة لا تعني المغرب الذي لم يكن في حرب معها، ولم تكن هي كذلك في حرب معه. وبهذا انهزم نوڨيس وأشياعه أمام السلطان قبل أن ينهزموا بعد أربعة أيام من عمليات حربية يائسة أمام قوات الأمريكيين، فكان موقف المغرب منطقياً مع خطة التضامن مع فرنسا ضد عدوان النازية، لا مع الفرنسيين المنشقين الموالين باسم حكومة فيشي لدولة النازية، كما أن موقف المغرب كان موقف تبصر، وتريث، وانتظار باسم الحياد أثناء الاصطدام بين الأمريكيين والفرنسيين الذين غاروا من التدخل الأمريكي في المغرب، كما ارتاعوا مما قد يؤدي إليه في غير صالح وجودهم فيه، خصوصاً والجميع من المغاربة والفرنسيين كانوا يعلمون أن روزفلت وشرشل قد أعلنوا في 14 غشت 1941 «ميثاق الأطلنطيك» الذي ينص على استعادة الشعوب لحقوق السيادة التي كانت محرومة منها، كما يعترف بحق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي تريد أن تعيش في ظله.

وقد خيل لبعضهم، كما قالت جريدة «ميدل إيست جورنال» (جريدة الشرق الأوسط) في حديثها عن القومية بالمغرب، في

عدد يناير 1947، «إن الأمريكيين قد يهيئون البلاد للاستقلال، ويحولون المغرب إلى كاليفورنيا أخرى بسدودهم، وقنواتهم للرّي، ويؤسسون مدارس وجامعات لتلقين المغاربة فن حكم أنفسهم بأنفسهم».

ولهذا شعر الفرنسيون بتحول أنظار المغاربة عنهم في تلك الفترة، وخشوا أن يفقدوا في أعين هؤلاء، كل اعتبار واحترام، فيسقطوا في حسابهم كطرف معني بالأمر. وفي الواقع لم يكن الفرنسيون مخطئين في هذا كله حيث تأكد لهم الخطر الذي كانوا يتوجسون منه خيفة وذلك لما التقى السلطان بالرئيس روزفيلت في الدار البيضاء سنة 1943 دون وساطة الجنرال نوّيس ولا حضوره، بل عومل من الطرفين بما كان جديراً به من الإهمال والامتهان، حتى إنه يخشى الطرد من مأدبة العشاء التي لم يحضرها إلا بصفة بروتوكولية ديبلوماسية لا غير، وتؤكد الفرنسيون من ذلك أكثر لما علموا فحوى الحديث الذي جرى فيما بعد بين روزفيلت والأمير فيصل بن سعود حول عزم الرئيس على تحقيق وعوده للسلطان باستقلال المغرب في نهاية الحرب.

غير أن ما خفف من تخوفات الفرنسيين هو انضمامهم بقيادة الجنرال دوغول إلى صف الحلفاء الذين اضطروا تحت قهر ظروف الحرب وضرورتها إلى التعاون معهم لإخراج القوات العدوّة من تونس، وإعداد العبور إلى إيطاليا، والنزول بالشواطئ الفرنسية جنوباً وشمالاً. ولم يفت الفرنسيين أن يستغلوا ذلك الانضمام ضد الحركة الوطنية، كما أنهم حاولوا

إفساد العلاقات المغربية الأمريكية باتهام المغاربة باطلاً بالتواطؤ -
سراً - مع دول المحور خصوصاً في المنطقة الشمالية التي كانت
تعتبر بسبب وجود الإسبانيين فيها أرضاً «صديقة» للمحور ريثما
تصبح فريسة لإحدى دولتيه الطامعتين . وتحت قهر تلك الظروف
والضرورات الحربية بذل القادة الأمريكيون بعض التطمينات
للفرنسيين مثل ما فعل كوديل هول كاتب الدولة في الخارجية في
خطابه بتاريخ 23 يوليوز 1943 حيث علق حق الشعوب المستعمرة
في نيل استقلالها على استحقاقها له بقدرتها على تحمل
مسؤوليات الحكم، وبهذا الشرط طمأن فرنسا على مستعمراتها،
وخطا خطوة إلى الوراء بالنسبة لميثاق الأطلسي وتصريحات
روزفيلت التحررية. وفي الحقيقة لم يكن الوطنيون المغاربة
يعتمدون أساساً في نيل الاستقلال على سواهم، بل كانوا يعولون
دائماً على أنفسهم قبل كل واحد، و ينتظرون الفرصة المؤاتية لبدء
العمل في ذلك السبيل .

وفي انتظار هذا كان الوضع السياسي في المغرب متصفاً
بالشدة، والعنف، والتوتر منذ حوادث 1937، فضحايا سياسة
القمع من الوطنيين كانوا لا يزالون في السجون والمنفى إقالة
ضئيلة منهم عاد أفرادها بعدما قضوا المدد المحكوم عليهم بها
في الاعتقال أو الإقامة الإجبارية في أماكن مختلفة . ولهذا كان
العمل متعذراً خصوصاً وقوانين وأنظمة الحرب الاستثنائية كانت
تمنع كل نشاط سياسي، ولكن المغاربة - بالرغم عن الظروف -
أخذوا يرقبون الأحداث والتطورات عن كثب، وفي صمت رهيب

شبيه بسكون ما قبل العاصفة، صاروا يتطلعون إلى ما كانت الأيام به حبلى، بل كانوا يستعدون في تكتم وتريث. هذا من جهة المغاربة؛ ومن جهة الفرنسيين، لم يتغير الموقف تجاه المغرب وأهله، لا فرق بين أشياخ بيتان وبين أنصار الجنرالين جيرو، ثم دوغول، فكلهم كانوا يؤيدون سياسية الصرامة بكل معنى الكلمة تجاه الأهالي، ويمتنعون من كل تساهل مع هؤلاء حتى لا يشجعوهم في مشاعرهم ومطالبهم، وحتى لا يظهروا في أعينهم بمظهر العجز والتقهقر في سياستهم التقليدية بعد أن تكبدت فرنسا الهزيمة في الحرب. وبعد أن نزل الأمريكيون بالمغرب، ولم يكن المغاربة في الواقع غافلين عن حقيقة السياسة الفرنسية، ولا مخطئين في فهم موقف الفرنسيين من أي معسكر كانوا، وقد تجلّى لهم هذا الموقف أكثر لما عين كابريل بيو مقيماً عاماً بالمغرب في 5 يونيو 1943، فلم يكن بالرجل الذي يصلح لأي نوع من التساهل مع المغاربة الذين لم ينتظروا منه أي تفهم لقضيتهم، خصوصاً وقد جاء مسبقاً بأسوأ سمعة من المشرق حيث كان مندوباً سامياً لفرنسا من يناير 1939 إلى نوفمبر 1940. ففي سوريا حل البرلمان وعطل الدستور، وأنشأ مجلس المديرين من غير السياسيين ليتولى الحكم بمراسيم تشريعية تحت إمرته؛ وفي لبنان حل كذلك البرلمان، وأكره الوزارة على الاستقالة، وعطل الدستور، وأسند أمر الإدارة العامة إلى كاتب دولة مسؤول مباشرة أمام رئيس الجمهورية، أي في الواقع أمام المندوب السامي الذي كان المسيطر المطلق في البلاد، وجميع تصريحاته وتصرفاته كانت في نطاق العمل للسيطرة على الموقف في سوريا

ولبنان بالقوة التي لا تعرف، وهنا في حفظ النظام بكل الوسائل .

وكان بيو مسبقاً كذلك بسمعة لا تقل سوءاً عن ذلك حيث كان كاتباً عاماً لحكومة الحماية الفرنسية في تونس من 1919 إلى 1922، فتميز بشدته وصرامته، وهو الذي أشار على المقيم العام بخلع الباي منصف، وكان ينظر إلى سلطة الحماية على أنها سلطة مستقلة بنفسها بحيث لا تستشير حكومة باريس، ولا تتقيد بتوجيهاتها؛ وكان يرى ويعلن أن الصعوبات التي تعترض تلك السلطة إنما تأتي من الخلافات الحزبية والمناورات «الكواليسية» في البرلمان، ولهذا يجب، في نظره، الإعراض عن تدخل حكومة باريس في تسيير بلاد الحماية تلافياً لتلك الصعوبات. وكان بيو بهذا كله مثال الرجل المستعمر، ورجل السلطة الرجعي، وكل هذا - مضافاً إلى (بورجوازيته) العريفة - جعل منه خصماً لكل تقدم وتطور في سياسة الاستعمار، وعدواً لكل حركة وطنية سواء في سوريا أو لبنان أو تونس. أما في المغرب الذي كان يجهل عنه كل شيء، لما عين فيه مقيماً عاماً، فقد صرح في ندوته الصحفية بباريس في 23 ديسمبر 1944 بأنه يعتبره بمثابة «قلعة العظمة الفرنسية» وذلك من حيث ما له من قيمة تفوق كل حد بالنسبة للمكانة التي يمكن لفرنسا أو يتحتم عليها أن تحتلها في العالم. وقد أتاحت له خلال السنة نفسها فرصة تطبيق آرائه ونظرياته الاستعمارية ضد المغاربة المطالبين بالاستقلال، كما سنرى فيما بعد.

ومنذ نزل الأمريكيون بالمغرب بذلت السلطات الفرنسية كل ما

في وسعها للحيلولة دون اتصال بعض ضباطهم بالمغاربة، حتى إن حاكم ناحية مراكش طلب أن لا يتصل الأمريكيون بباشا المدينة الحاج التهامي الكلاوي بدون حضور شاهد فرنسي كترجمان رسمي. ومما لجأ إليه الفرنسيون لإبعاد الأمريكيين عن كل تقرب من المغاربة عامة، ومن الوطنيين خاصة، ادعاؤهم أن بعضهم كانوا يتراسلون مع إخوانهم في المنطقة الشمالية، وخصوصاً مع المجاهد الكبير إبراهيم بن عبد الله الوزاني الذي أعلن الدعوة إلى الثورة على فرنسا في المغرب، وكان ممن سافروا إلى برلين حيث كان بعض زعماء العرب والمسلمين أمثال الأمير شكيب أرسلان، والمفتي محمد أمين الحسيني، ورشيد الكيلاني، الذين كانوا يسعون لتحرير شعوبهم من الاستعمار والصهيونية.

ولكنه وجد بين الأمريكيين من أدرك حديث موقف المغاربة وهو والتركلين الذي صرح في حديثه عن «القومية في المغرب» (يناير 1947) بقوله: «قليلون هم الذين استطاعوا أن يفهموا أن المغاربة، بسبب كراحتهم للسيطرة الفرنسية، أمكنهم أن يكونوا بالتتابع مؤيدين للألمانيين ثم للأمريكيين مع بقائهم منطقيين مع أنفسهم».

وفي المثل العربي: عدو العدو صديق.

والخلاصة أن فرنسا - وحلفاءها - استغلوا المغرب والمغاربة إلى أبعد الحدود - زمن الحرب - دون أن يلتفتوا إلى ما بذلوه سلفاً من الوعود والتطمينات، ومن غير أن يهتموا أدنى اهتمام

بالمطالبة بالحقوق المغربية إنصافاً لأصحابها، واعتباراً للظروف والطوارئ، وتقديراً للتضامن المغربي، ورعياً للتضحية بالأرواح في سبيل النصر على الأعداء. كل هذا لم يغير من واقع السياسة الفرنسية شيئاً، بل رأينا القوات الفرنسية تقمع وتبطش بأقصى وحشية حركة المطالبة بالاستقلال التي اتخذت في الأول صبغة سلمية. والشيء الذي أثار دهشة المغاربة هو تصريح المسؤولين الأمريكيين في المغرب بأنهم مصممون على التدخل بالقوة والعنف لقمع حركة المطالبة بالاستقلال فيما إذا تخلى الفرنسيون عن هذا أو عجزوا عنه، لأنهم حريصون على استمرار الهدوء والاستقرار في المغرب الذي يستعدون فيه بتعاون مع الفرنسيين لشن هجوم بالقوات المشتركة على الوجود الألماني في تونس وأوروبا. مما دل على أن الأمريكيين كانوا متواطئين مع المستعمرين الفرنسيين ضد الشعب المغربي عامة، وحركته الوطنية التحريرية خاصة. وهو حدث سجله عليهم التاريخ، كما بقي راسخاً في ذاكرة المغاربة كافة.

ولعل القدر شاء أن لا يكون المغاربة مدينين باستقلالهم لأية دولة أجنبية، بل لكفاحهم وتضحياتهم لا غير، وهذا ما كتب لهم مجدداً عظيماً وخالداً انضاف إلى أمجادهم التي لا تحصى في التاريخ.

حركة المطالبة بالاستقلال في المغرب

أشرنا فيما سبق إلى أن نزول الأمريكيين بالمغرب في 8 نوفمبر 1942 فتح آفاقاً جديداً للمغاربة المناوئين للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، وقد كان حلول الأمريكيين مسبوقةً بحدث عالمي جديد هو صدور «ميثاق الأطلنطيك» في 14 غشت 1941 حدد فيه الحليفان الأمريكي والإنكليزي موقفهما من قضايا الشعوب المغلوبة على أمرها.

وقد كان من شأن هذا أن يوحى للوطنيين بدواعي جدية وبواعث قوية للتفاؤل بمستقبل جديد للبلاد، وبالرغم عن ظروف الحرب الشاذة فقد نشطت الدعوة الوطنية في السر ضد السياسة الفرنسية، وانضفت إليها الدعاية المحورية التي كانت تبث من برلين، وروما، وتطوان، وإشبيلية للتشجيع بهذه السياسة، والتحريض على الوجود الفرنسي لا لشيء سوى بغية خلق المصاعب لفرنسا في المغرب، والحلول محلها في الوقت المناسب. وقد تضعض فعلاً مركزها في المغرب بعد الهزيمة الحربية واحتلال بلادها من ألمانيا النازية، وزاد ذلك التضعض بظهور لجان الهدنة المحورية في المغرب، وتطور الأوضاع لغير صالحها في سوريا ولبنان، وانقسامها إلى فرنسا محتلة، وأخرى

مالية لألمانيا تحت نظام فيشي برئاسة المارشال بيتان، إلى غير هذا من المصائب والكوارث التي تعرضت لها فرنسا في تلك الحقبة من الحرب.

وكل هذا شجع المغاربة على الاستعداد لليوم الذي يعلنون فيه مطالبتهم بالاستقلال.

ويجدر التذكير، في هذه المناسبة، بما تحقق في المنطقة الشمالية يوم 18 ديسمبر 1942، وهو «الميثاق الوطني» بين حزبي الوحدة والإصلاح، وبهذا توحدت الصفوف الوطنية هناك بعد أن ألقت السلطة الإسبانية العمل على تفريقها وإثارة المنافسات الشخصية، والمشاحنات الحزبية بينها بكل وسائل الإغراء والتحريض سراً وعلانية. وقد أثار الميثاق الوطني سخط السلطة الإسبانية في عهد الجنرال أوركاز الذي صب جام غضبه على الفريقين بعد أن كانا رهن العتب الإسباني الماكر. وبتحقيق ذلك الميثاق برزت فكرة المطالبة بالاستقلال في المغرب وإن كانت لم تتجاوز دائرة الوثيقة الحزبية الثنائية، فكانت عبارة عن إبداء رأي، وإعلان موقف، ورسم اتجاه، بحيث لم تأخذ أية صبغة جدية، ولم تنطلق كذلك على الصعيد الشعبي حتى تفجر تيار أحداث سياسية هناك.

كان هذا في منطقة الاحتلال الإسباني، «أما في منطقة الاحتلال الفرنسي فظلت السياسة متصلبة لا تفكر في أي تغيير، ولا تهتم بأي إصلاح، الأمر الذي بعث كل المغاربة على التشاؤم واليأس من تنازل هذه السياسة تحت ضغط ضرورات الساعة في

الداخل، خصوصاً مع الوجود الأمريكي، وفي الخارج حيث كانت الظروف تقضي بالتنازل والتفاهم إلى الحد الممكن، فلم تتعظ السياسة الفرنسية في أي مكان، أثناء الحرب مع ما جرته على فرنسا من محن وبلايا، مثال هذا ما جرى في لبنان يوم 10 نوفمبر 1943 من اصطدام مع الحكومة اللبنانية، واعتقال رئيس الجمهورية. وقد انقلب كل هذا على فرنسا هناك فخسرت الموقف بسياسة الطيش، والعنف، والتحدي، إذ أعلن كل من لبنان وسوريا عزمهما الأکید على إلغاء نظام الانتداب الفرنسي مؤيدين في هذا من إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن مصر وجهت إلى القطرين الشقيقين الدعوة إلى الانضواء تحت لواء الوحدة العربية، وكل هذا كان فيه تلقين درس لفرنسا، ولكنها لم تستفد منه مطلقاً، فلم تعمل لتلافي الأحداث في المغرب الذي كان يتتبع كل ما كان يتمخض عنه العالم وقتئذٍ من تقلبات وتطورات، خصوصاً في المشرق الآخذ بجد وحزم في التخلص من كل سيطرة أجنبية بكل الوسائل، ومهما كانت التضحيات.

وبديهي أن كل هذا كان له صداه في المغرب، فأثر أكثر في النفوس التي كانت تنهياً لحركة جديدة تسير بقضية التحرير خطوات جريئة وحاسمة إلى الأمام. وقد وجد في الفرنسيين من انتقد عدم إقدام السلطات الفرنسية، بعد سنة مضت على التدخل العسكري الأمريكي في المغرب، على وضع برنامج للإصلاحات؛ وفي هذا كتب الجنرال كاترو، مثلاً، أنه أسف

أسفأ شديداً على أن شيئاً واقعياً وملموساً حقاً لم يغير بالمغرب - في المجال السياسي - النظام التقليدي للحماية (معركة البحر الأبيض المتوسط، صحيفة 438): فلم يكن من شأن التصلب الفرنسي تجاه المغاربة إلا أن يدفع بهم أكثر إلى العمل المجدي ضد النظام الاستعماري المفروض إذاك، منذ أكثر من اثنتين وثلاثين سنة، وقد كانت سنة 1943 حاسمة في إعداد هذا العمل الرامي إلى رفض هذا النظام، والسير بالبلاد نحو المطالبة بالاستقلال.

ومن المؤكد أن هذه الحركة لم تتأثر في شيء مطلقاً بما أقدمت عليه الأحزاب في تطوان من قبل من إعلان ميثاق وطني في 18 ديسمبر 1942، ومن بيانات تتضمن مطالب وطنية تحريرية، فكل هذا كان عملاً حزبياً محلياً لم يتجاوز النطاق الصحفي، ولم يكن له أي مفعول حتى في عين المكان، فأحرى أن يكون له صداه وأن يؤخذ بعين الاعتبار في منطقة الاحتلال الفرنسي، خصوصاً وأن الاتصال وقتئذٍ بين المنطقتين كان متعذراً بسبب الأوضاع القائمة فيهما، وأن الوطنيين في فاس والرباط لم يكونوا ينظرون بعين الجد والثقة، والاطمئنان إلى ما كان يجري في الأوساط الحزبية التطوانية التي اعتادت أن تكون في نشاطها مسالمة للسياسة الإسبانية، ومتعايشة مع السلطات الإسبانية؛ بل تجاوز هذا حزب الإصلاح إلى اتخاذ النظام الدكتاتوري الفلانجي الإسباني قدوة ومنهجاً حينما أنشأ ما سمي بحركة الفتيان، وهو ما كان يفسره - دون أن يبرره - قول ابن خلدون: المغلوب مولع

أبدأ بالاعتداء بالغالب. ومهما يكن، فإن ذلك كان مخالفاً لمبادئ وغايات الوطنية المغربية التي كانت إسلامية شورية، وحرّة ديموقراطية، وتحريرية استقلالية، فكل هذا كان يباعد بين الاتجاهين، وقد أدى فعلاً إلى قطع الصلة بين الحركة الوطنية التحريرية، وبين أصحاب حركة الفتیان الفاشيستية في تطوان.

حركة المطالبة بالاستقلال في 1944

إن الاستقلال لم يكن غريباً عن المغرب الذي عاش حراً مستقلاً طوال تاريخه، والذي استطاع، في نطاق استقلاله، أن يحافظ على سيادته، ووحدته خلال أكثر من ثلاثة عشر قرناً حتى بالنسبة لدولة الخلافة التي خضع لحكمها العالم الإسلامي كله بما فيه الجزائر، وبذلك حافظ على وجوده، وكيانه، وشخصيته حتى عند احتلال فرنسا للجزائر وتونس، وكذلك أثناء الصراع بين دول الاستعمار الأوروبية، وتنافسها من أجل الاستيلاء على مناطق النفوذ في قارتي آسيا وإفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى.

وقد خلق ورسخ كل ذلك روح الحرية والاستقلال في الأمة المغربية التي عاشت أبية النفس، عزيزة الجانب، موفورة الكرامة قروناً طوالاً، فكانت جديرة بأن تدعى أمة «الأمازيغ» أي الأحرار، كما عرفت عبر تاريخها الطويل بالشهامة، والشجاعة، والمراس في الحرب، فكان المغاربة رجال شدة، وصلابة، ومكايد في السلم، وبطولة في الحرب زحفاً على العدو، أو دفاعاً عن الحمى.

وأمة ذلك شأنها تجعل من الاستقلال قاعدة وجودها، ونظام

حياتها وضمانة استمرارها، فتضحى بالمهج والأرواح في سبيل حفظه وسلامته. وما تاريخ المقاومة المسلحة المغربية، منذ بدء الاحتلال الأجنبي في 1907 إلى 1934، إلا أقوى برهان على استماتة المغاربة في الدفاع عن كل شبر من وطنهم، وحماية استقلال أمتهم ضد قوات العدوان، والاحتلال، والاستعباد باسم الإصلاح المزعوم والحماية المشؤومة.

وقد كانت كذلك ثورة الريف، بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، جهاداً مقدساً، وحرماً تحريرية ضرب فيها المغاربة أروع مثل لما جبلوا عليه من خصال الحرب، وشيم الحرية، وروح الوطنية، وغريزة الاستقلال، وكان هدف الثورة الريفية تحرير المغرب، وإعادة الاستقلال إليه بحد السيف.

ثم كانت الحركة الوطنية التي خلفت المقاومة المسلحة، فكانت هي الأخرى حركة تحريرية في صميمها بوسائل السياسة والدعوة، والكفاح والتضحية، فاكتمت بهذا صفة المقاومة السلمية مع اللجوء إلى الشدة عند الاقتضاء. وهكذا تمثل فيها رفض المغرب لكل سيطرة أجنبية، وتركزت فيها إرادة التحرير، وعزيمة الاستقلال، وقد بلغ الصراع أشده بين الحركة الوطنية ودولة الاستعمار في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

أما أحداث وتطورات هذه الحرب فكانت ذات آثار معنوية بعيدة داخل المغرب الذي خاضت جيوشه معامعها ببسالة وبطولة، إذ كانت في مقدمة قوات الحلفاء تفتح لها الطرق والمسالك في أوعر المناطق، وأمنع المواقع سائرة من نصر إلى

نصر، ورافعة رأس المغرب عالياً في معركة التحرير والمصير بأوروبا، وفي هذه الحقبة كان المغاربة يتبعون عن كثب مراحل الحرب، ويهتمون بكل ما تروجه دعاية المتحاربين خصوصاً بالنسبة للشعوب المغلوبة على أمرها من دول الاستعمار، وفي وسط هذا الخضم من الدعايات المتنافسة والمتضاربة التي ترددت أصداؤها القوية في الداخل بمختلف الوسائل والوسائط كان المغاربة يفكرون في مصير بلادهم، ويتدبرون أمر مستقبلها محاولين الاستفادة من الظروف، والاستعانة بالأحرار من الحلفاء في تحقيق ما كانوا يتطلعون إليه آنئذٍ، بقوة وتلهف، من آمال وطنية غالية.

ولهذا انصرف تفكير المغاربة إلى تجاوز المطالب التقليدية، والإعراض عن الإصلاحات الجزئية، ومسايرة ركب الأحداث في العالم، آخذين بمنطق ما كانت تتمخض عنه تطورات الحرب من انقلابات ومفاجآت في حياة الشعوب كلها. وبديهي أن يكون المغاربة وقتئذٍ شديدي الاهتمام والتأثر بكل ما يجري في الشرق الأدنى خاصة من كفاح في سبيل الاستقلال مستفيدين في هذا من الصراع بين فرنسا كدولة الانتداب وبين حلفائها الانكليز المناوئين لوجودها هناك. وفي بداية الحرب لم تكن المطالبة بالاستقلال مجرد فكرة تخالج نفوس المغاربة، وتداخل قلوبهم، وتهمس بها أفواههم، بل أتيح لها أنبرزت على صفحات بعض الجرائد الوطنية، وهي «الريف» التي كان يصدرها التهامي الوزاني في تطوان. فقد أصدرت ملحقاً في صفحتين بتاريخ 8 جمادى الأولى

1359 موافق 14 يونيو 1940، وجعلت عنوانه: نريد استقلال المغرب، وكتب تحته: «يجب أن توحد البلاد المغربية، وأن تكون بها دولة وطنية مستقلة، المغرب كله لنا، والأجانب ضيوف عندنا»، وخصص الملحق بقلم محمد داود لبيان ما يجب على المغرب أن يعمل ليتحرر من الاستعمار، ويتلافى الوقوع فيما هو أشبه به وأفظع منه، ومما ورد في الملحق باقتضاب:

«لقد أصبحنا الآن على أبواب عهد جديد... ولا شك أن خريطة العالم أجمع، سيقع فيها من التبديل والتغيير ما سيقرب أوضاعها وأنظمة الحكم فيها رأساً على عقب...»

«نحن الآن أمام تقسيم جديد للعالم... فهل سيبقى المغرب كسلعة تتبادلها الأيدي؟ هل سيبقى رجال المغرب كمية مهملة؟ هل سنبقى، نحن أهل البلاد وأصحابها الشرعيين، لا يصلح خواصنا إلا لأكل الحلويات كالأطفال، ولا يصلح عوامنا إلا لحمل السلاح والموت في سبيل حكومات غير حكومتنا أو إراقة دمائهم للدفاع عن رايات غير راياتنا؟ وبعد أن ذكرّ بضحايا المغرب في الحرب الكبرى، وفي الحرب الأهلية الإسبانية بدون مقابل، وهو الاستقلال، وبعد أن استعرض ما يهدد المغرب بعد الحرب العالمية الثانية من احتلالات وسيطرات أوروبية خلفاً لفرنسا، أضاف الكاتب إن الواجب أن يعيش أبناء المغرب بلادهم... وإن الواجب على كل مغربي أن يعمل للوصول إلى الأهداف الوطنية العليا التي في مقدمتها توحيد المغرب واستقلاله التام...»

«إننا، نحن المغريبين، نريد أن نعيش في بلادنا أحراراً أعزة، لا عبيداً أذلة، نريد استقلال المغرب، نعم نريد توحيد البلاد المغربية، وأن تكون بها دولة وطنية مستقلة، شعارنا: أن المغرب كله لنا، نحن المغريبين، وأن الأجانب إنما هم ضيوف عندنا...»

«ولعل الفرصة قد دنا وقتها، فلتتحرك أحزابنا السياسية، ولتتقدم إلى الميدان هيئاتنا الوطنية في جمع الأنحاء المغربية... فليتكلم قادة الأمة... فليقل المغريبيون الأباة الأحرار كلمتهم، وليعلنوا رأيهم...»

فهذه دعوة صريحة إلى المطالبة بالاستقلال، وهذا نداء إلى العمل في سبيل الظفر بهذا الاستقلال.

وإذا كان لجريدة «الريف» فضل السبق في تلك الفترة من زمن الحرب إلى الجهر بفكرة المطالبة بالاستقلال فإنه لم يتجاوز كالمعتاد النطاق الصحفي إلى المجال السياسي، ولم يكن له أكثر من صدى على الصعيد الدعائي المحلي دون التحرك الشعبي في منطقة الشمال التي لم تكن الأحزاب فيها قادرة على أكثر من القول وتحبير «عرض حال» أو ميثاق أو ما أشبه ذلك، كما لم تكن لذلك أية استجابة، في أية جهة أخرى من المغرب، لأن الظرف كان غير ملائم، والاستعداد غير متوفر. وبعد نزول الجيوش الأمريكية بشواطئ المغرب في 8 - 11 - 1942 بأسابيع صدر في تطوان نفسها بتاريخ 18 ديسمبر 1942 «ميثاق وطني» بين حزبي الوحدة والإصلاح، فتضمن:

- 1- المطالبة بمنح المغرب الحرية والاستقلال .
- 2- إقامة نظام ملكي إسلامي (أي شوري) وقومي .
- 3- إعادة الوحدة الترابية للمغرب بإلغاء المناطق .
- 4- استرجاع كامل السيادة الخارجية والداخلية للمغرب .
- 5- رفض اندماج المغرب استقبالاً، كلاً أو بعضاً، في أية إمبراطورية استعمارية. ولكن تضامن الحزبين لم يدم إلا أشهراً إذ عاد بينهما الخلاف والصراع بتحريك وتحريض من السلطة الإسبانية التي كانت تعمل للهدس والإيقاع بين الأحزاب المتنافسة وقادتها حتى تفشل كل نشاط سياسي ضدها. ويتضح من ذلك أن فكرة المطالبة بالاستقلال كانت رائجة بين المغاربة الذين كانوا يتهيئون لها في انتظار الوقت المناسب للجهر بها، أي بعدما يظهر اتجاه الحرب الدائرة رحاها في أوروبا.

وفي 14 غشت 1941 صدر «ميثاق الأطلنطيك» فحدد للحرب وجهتها ورسم لها هدفها، حتى يعرف العالم أجمع، والشعوب المغلوبة والمحرومة بالأخص، من أجل ماذا كانت تحارب أمم الحرية والديموقراطية، فكان أحد المعنيين بذلك خصوصاً، وقد كان يخوض غمار الحرب مع الحلفاء الذين مكنتهم جيوشه من انتصارات باهرة أثارت كل إعجاب من الحليف والعدو على السواء.

وفي 8 نوفمبر 1942 تحقق نزول القوات الأمريكية بالمغرب، فكان حدثاً كبيراً غير الأوضاع، والمفاهيم، كما رسم الخطوط

والآفاق للمغرب المتطلع إلى الجديد في مجال التحرير والخلاص.

وفي يناير 1943 كان «مؤتمراً أنفاً» بالدار البيضاء حيث اجتمع قادة الحلفاء للتشاور والتداول، فتم اللقاء بهذه المناسبة بين سلطان المغرب والرئيس روزفيلت دون حضور المقيم العام الفرنسي، وعرض السلطان على الرئيس الأمريكي مطالب المغرب، فأبدى الرئيس تفهمه وعطفه، ووعد ببذل الجهد لتحقيق الأمانى المغربية عندما تنتهي الحرب.

ثم تخللت هذه الأحداث اتصالات كانت فرصاً للتحدث والاستطلاع بين المغاربة وبعض الأشخاص من الحلفاء الذين كانوا لا يخفون اهتمامهم بما كان يروجه معهم محدثوهم من المغاربة، ولا يحجمون عن إبداء عطفهم وتفأؤلهم بالمستقبل. وسواء كان هذا الموقف شخصياً أو معبراً عن اتجاه سياسي رسمي فقد كان مشجعاً للمغاربة الطموحين إلى الحرية والاستقلال، وكان المغاربة كلهم وقتئذٍ آذاناً صاغية، وقلوباً واعية، لأهم ما يضطرم به الوضع السياسي في الشرق العربي، حيث كانت الحركة الوطنية في صراع شديد مع سلطات الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان من أجل عودة السيادة والاستقلال. وقد بلغ ذلك الصراع أشده في نوفمبر 1943، إذ أقدمت تلك السلطات على سياسة العنف والتحدي، فاعتقلت رئيس الجمهورية في بيروت، وحلت الحكومة، وعطلت البرلمان، وألغت الدستور، كما فعلت ما يقرب من هذا في دمشق حتى أدى

في ديسمبر 1943 إلى إعلان سوريا ولبنان عن إرادتهما في الاستقلال التام، وإلغاء الانتداب الفرنسي عليهما بمساعدة إنكلترا وأمريكا جهاً ورسمياً، لأنهما كانتا حريصتين على تصفية الوجود الفرنسي في الشرق.

وهكذا تطورت الأوضاع هناك في صالح الحركة التحريرية، وضد استمرار السيطرة الفرنسية التي عصفت بها التيارات الوطنية، والمساندات الحليفة. وفي الشمال الإفريقي تحركت كذلك التيارات السياسية بعد نزول الحلفاء، فصدر «البيان الجزائري» لعباس فرحات وهيئته في 10 فبراير 1943، وهو برنامج مطالب لصالح الجزائريين، ووقع عليه نحو الخمسين، ثم أيده الأوساط الأهلية؛ وقدم لبيروتون الوالي العام في 31 مارس، وفي 3 أبريل تكونت لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن البيان كان يرمي إلى تمييز الجزائر عن فرنسا باسم الأمة الجزائرية، وصدر له ملحق باسم مشروع الإصلاحات في 26 مايو 1943. وفي هذا الشهر خرج كذلك بورقيبة من صمته، وعرض في نداء إلى فرنسا التآزر معها لتحريرها من الاحتلال المحوري، فرفضت عروضه، وأكره الباي منصف على التخلي عن كرسيه بسبب ما اعتبره الفرنسيون منهما عطفاً على دول المحور زمن احتلالها لتونس. وهكذا اتخذت فرنسا هذا ذريعة للتوصل من كل عمل يسير بها في غير الاتجاه التقليدي لسياستها الاستعمارية التي لا تلين مهما كانت الظروف، ولا تتنازل لما اقتضته المصلحة المشتركة، وليس من شأن ذلك كله إلا أن يكون له في

نفس الوقت صداه البعيد في النفوس المغربية المتحينة للفرص المؤاتية لعمل جريء وحاسم في المجال الوطني .

وفي تلك الظروف بالذات برز في الميدان عنصر مغربي طالما كان في أكثريته بعيداً عن كل نشاط سياسي، منذ نشأة الحركة الوطنية المغربية في 1930، فلم ينضم إليها، ولم يتورط في أحداثها، وإن كان له عطف عليها من بعيد، ذلك العنصر المعروف إذاك بالحياد تجاه المقاومة السياسية، وباعتداله في المطالبة بالإصلاحات الجزئية والمتواضعة، خصوصاً في حقل التعليم، وبمجانبته الاشتراك في كل معارضة علنية للسياسة الفرنسية، وبتعاون بعضه داخل المجالس القائمة في عهد «الحماية» هو عنصر قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية الإسلامية - ثانوية مولاي إدريس - بفاس، فقد تولى بعض مسيري جمعية القدماء ترويج فكرة المطالبة بالاستقلال في نطاق سري لجماعة محدودة من مسيري الحركة الوطنية حتى لا تفتضح الفكرة قبل أوان الخروج بها، وحتى لا تطلع عليها السلطات الفرنسية فتعمل على خنقها في المهد بالقوة .

وكان الموقف الجديد الذي ظهر به فجأة «القدماء» والذي اكتسى «التطرف» في الحركة المطلبية مدعاة لكثير من التساؤلات، بل «التقولات» في مختلف الأوساط المغربية، وخاصة منها السياسة. فماذا طرأ حتى انقلب «القدماء» دعاة للمطالبة بالاستقلال؟ هل هو مجرد تطور ولبد الظروف السياسية في الخارج، أو صنيع الوجود الأمريكي في المغرب؟ أو هل هو

موقف موحي به من جهات رسمية مغربية أو موعز به من شخصيات حليفة جديرة بالاعتبار؟ أو ليس هو هذا ولا ذاك، وإنما هو موقف تلقائي نابع من ضمائر متيقظة، ومنبثق من نفوس متفائلة؟

ومهما يكن من الأمر، فإن قيام بعض «القدماء» بالدعوة سراً إلى طلب الاستقلال، وإلحاحهم الشديد على من اتصلوا بهم من الوطنيين في الإسراع بالعمل المشترك كان مثار استفهامات مختلفة، وترددات ممن لم يطلعوا على حقيقة ما حفز أولئك الأشخاص وأعجلهم للإقدام على ذلك. وقد ظهر أنهم لم يكونوا يعتمدون على شيء واضح وصحيح في دعوتهم، وكان الاقتراح الذي تقدموا به هو العمل المشترك على أساس فكرة واحدة هي المطالبة بالاستقلال، وأريد هذا العمل أن يظهر باسم حزب جديد يحمل اسم «حزب الاستقلال» مؤلف من الحزب الوطني، والحركة القومية، وشخصيات مستقلة هي عناصر القدماء. وتولى المخابرة مع رجال الحركة القومية باسم هذه العناصر كل من محمد الزغاري وأحمد أبا حنيني، الأول كرئيس لجمعية القدماء، والثاني كنائب له، وكان كلاهما عضواً في مجلس شورى الحكومة. ومع أن فكرة الاستقلال كانت فكرة جميع المغاربة عموماً، والوطنيين خصوصاً، فكان الاهتمام بها سائداً في الأوساط المغربية، كما كانت سائر النفوس مستعدة للجهر بها ونصرتها، فإن الإقدام على المطالبة عدّ أمراً جسيماً في ظروف الحرب التي كان يعيشها المغرب تحت السيطرة الفرنسية،

والاحتلال الأمريكي . غير أن هذا لم يكن مانعاً من الإقدام إذا كان هناك ما يدعو إليه مما يصح الاعتماد عليه من معلومات، وتصريحات، ووعود، ومساندات جديدة بأن تؤخذ بعين الاعتبار. كانت هذه وجهة النظر كما أبداهها مسيرو الحركة القومية، ولكن ممثلي القدماء امتنعا من كل إيضاح وتبيين، ومن الإدلاء بأي شيء في الموضوع، وآخر الأمر اشترطاً أن تتفق الحركة القومية معهما على العمل المقترح قبل الإفضاء بما وقع الاعتماد عليه، ثم أعطاها مهلة التأمل والتداول بعد حوار ونقاش بين الطرفين .

وهكذا أريد من الحركة القومية أن تندفع إلى عمل كان لا شك وطنياً في حد ذاته، ولكن من غير أن تطلع مسبقاً على البواعث أو الجهات التي دعت إليه؛ وبعبارة طلب منها أن تنغمر وتحمل المسؤوليات على غير بصيرة وهدى، ودون أن تكون في مستوى أصحاب الاقتراح من حيث العلم والإطلاع، فتنقاد انقياداً أعمى متحمسة لما عرض عليها من أشخاص جدد في الميدان الوطني، وحديثي عهد بالكفاح السياسي . ومع تقدير رجال الحركة القومية للشخصيات المتحاوره معهم من «القدماء»، وتحمسهم لفكرة المطالبة بالاستقلال الذي كان من أسس «الأيديولوجية» القومية منذ نشأة حركتها في 1937 لم يكن الإقدام آنذاك على العمل - في نظر القوميين - مسألة هينة لا تحتاج إلى أكثر من حماس، واندفاع مهما كانت الظروف والعواقب، بل هو عمل جريء يحتاج إلى أنظمة ووسائل فضلاً عن ظروف ملائمة، وفرص مؤاتية، ومؤازرات مجدية حتى يتم الأمر بإحكام وإتقان .

ومما زاد القوميين تساؤلاً أن الدعوة إلى ذلك أتت من مسيري جمعية عاشت دائماً على هامش النشاط السياسي، والكفاح الوطني، فإذا بها تبنت فكرة المطالبة بالاستقلال، كما أن رفض إطلاعهم على ما دفع وقتئذٍ إلى هذه المرحلة القصوى من المطالب الوطنية جعلهم يقرئون ليستطلعوا الأحوال، ويتقصوا الحقائق بوسائلهم الخاصة، حتى إذا انطلقوا للعمل كانوا على بينة وبصيرة من أمرهم، وتحملوا مسؤوليته عن وعي وإدراك، ومهما كانت العواقب. وهكذا تحمل «القدماء» مسؤولية هذا التراث بحيث لو كانوا صرحاء مع القوميين فأجابوهم إلى طلب معرفة ما اعتمدوا عليه يومئذٍ لطويت المراحل، وتوحدت الصفوف كلها في صالح العمل، ولكن «القدماء» لم يفعلوا لسبب غير واضح، إما لأنهم كانوا مجرد «مأمورين ومسخرين» من لدن جهة ما كانت هي وحدها المطلعة بحيث لم يكونوا يملكون أكثر من الوساطة لعرض العمل المشترك، فلما أخرجوا من القوميين لم يسعهم إلا أن يلودوا بالصمت تستراً على حقيقة دورهم، وإما لأنهم لم يكونوا يتوفرون على أخبار موثوق بها، ومعلومات صحيحة، وتحقيقات جدية من شأنها أن تقنع، لا بفكرة المطالبة بالاستقلال والتي كانت فكرة قومية أصيلة منذ أربعة عشر عاماً، ولكن بالتعجيل بإعلان المطالبة بالاستقلال في وثيقة تقدم إلى المراجع العليا في المغرب.

ثم إن الشيء الذي غاب عن ذهن «القدماء» ومن كانوا من ورائهم، مغاربة أو غير مغاربة، هو أن الحركة القومية كانت

قائمة على مبدأ الديمقراطية أي الشورى، فلم يكن لأحد من مسيرها في تلك الحقبة أن يستبد بالرأي والتقدير دون الرجوع إلى الهيئة المسيرة بأكملها، وأخذ رأي مسيري فروع الحركة في أهم المدن والجهات كما كان يفرضه نظامها فرضاً، خصوصاً والأمر كبير، والمطلب جسيم، فلا يمكن البت في الموقف بكيفية عفوية، واغتباطية كما لو كان الأمر مجرد مغامرة، وبدون مشورة جميع الذين سيتحملون مسؤولية العمل، وسيتعرضون في سبيله إلى تدابير القمع والانتقام من المستعمر الغاشم.

فإذا رحبت الحركة القومية بالفكرة لأنها كانت من صميم عقيدتها الوطنية، ودعوتها السياسية، فإنها اضطرت إلى أخذ مهلة باتفاق مع الوفد المحاور للقيام أولاً باستطلاعاتها الخاصة، بعد أن امتنع «القدماء» من الإدلاء بما ربما كان لديهم من أسرار اعتمدها في القيام بدورهم، وثانياً للاتصالات بالفروع أخذاً لرأيها. ولكن لم تلبث الحركة القومية إلا قليلاً حتى فوجئت بجعلها أمام الواقع عندما أعلن عن «حزب الاستقلال» وتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال. وهذا ما أحدث الانقسام في الصفوف، ولم يفهم أحد أي مبرر لهذه العجلة الحائلة دون جمع الكلمة وتوحيد العمل، مع أن المسألة كانت مسألة أيام معدودة ينهي فيها القوميون مداواتهم الجارية بالليل والنهار في سائر المدن والجهات. ولعل التفسير الصحيح لتلك العجلة هو أن الأمر لم يكن بيد القدماء، وأن الحزبية الجامحة تغلبت آخر الأمر عليهم حتى تفوّت على الحركة القومية المشاركة في العمل الذي

كان وطنياً لا طائفياً، وهكذا آفات الحزبية أنها بذلك إنما أساءت إلى القضية الوطنية وحركة المطالبة بالاستقلال التي ظهرت كحركة انفرادية لا إجماعية مغربية. وقد أتاحت الحزبية بموقفها الفرصة لسلطات الحماية لتقول إن المطالبة بالاستقلال جاءت من فريق دون فريق، فاستغلت مؤقتاً ذلك الموقف أثناء مقابلة المقيم العام للسلطان سيدي محمد بن يوسف.

أما الحركة القومية فقد استاءت من ذلك التصرف المنجز مهما كان الدافع إليه، والأمر به، والمسؤول عنه، ولكنها واصلت استطلاعاتها واتصالاتها لتتقدم وهي واعية لموقفها، وسائرة على بصيرة وهدى من أمرها، ولما قدمت وثيقة المطالبة بالاستقلال إلى السلطان أمر باجتماع القواد والباشوات والقضاة وغيرهم بالقصر في 13 يناير، وفي هذا الجمع كان لباشا مراكش الحاج التهامي الكلاوي موقف شريف حين أعلن في الجمع للسلطان: مُرنا بما تشاء، فنحن عبيدك، وأيد المدعون مطلب الاستقلال باستثناء باشا فاس محمد التازي. وبهذا تبين أن السلطان كان على رأس حركة المطالبة بالاستقلال فهو الذي أوعز بها، وكان العمدة في تحريك القائمين بها من «القدماء» وأعضاء الحزب الجديد، وشاع إذاك أن السلطان لم يمكنه أن يتخذ ذلك الموقف من غير أن تكون بيده ضمانات صحيحة نتيجة اتصالات، واستطلاعات، ووعود صريحة بالتدخل والمساندة من الحلفاء، وقد أكد هذا لقاؤه سابقاً مع روزفيلت بالدار البيضاء في يناير 1943، وكذلك ما شاع من بعد من أن الرئيس الأمريكي وعد

يبدل جهده لاستقلال المغرب بعد نهاية الحرب .

أما وثيقة المطالبة بالاستقلال فهذا نصها نثبته للتاريخ مع ما يستحقه من مآخذ وملاحظات :

«إن حزب الاستقلال الذي يضم أعضاء الحزب الوطني السابق وشخصيات حرة، حيث إن الدولة المغربية تمتعت دائماً بحريتها وسيادتها الوطنية، وحافظت على استقلالها طيلة ثلاثة عشر قرناً إلى أن فرض عليها نظام الحماية في ظروف خاصة» .

«وحيث إن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هما إدخال الإصلاحات التي يحتاج إليها المغرب في ميادين الإدارة، والعدلية، والثقافة، والاقتصاد، والمالية، والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربي التاريخية ونفوذ جلالة الملك، وحيث إن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية ومنها جيش الموظفين الذي لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه، وإنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد .

«وحيث إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها» .

«وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية، ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شؤون بلادهم، ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة» .

«وحيث إن الظروف التي يجتازها العالم هي غير الظروف التي أسست فيها الحماية».

«وحيث إن المغرب شارك مشاركة فعّالة في الحروب العالمية بجنب الحلفاء، وقام رجاله أخيراً بأعمال أثارت إعجاب الجميع في فرنسا، وتونس، وصقلية، وكورسيكا، وإيطاليا: وينتظر منهم مشاركة أوسع في ميادين أخرى، وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها».

«وحيث إن الحلفاء الذين يهرقون دماءهم في سبيل الحرية اعترفوا في وثيقة الأطلسي بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، وأعلنوا أخيراً في مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذي بمقتضاه يزعم القويّ حق الاستيلاء على الضعيف».

«وحيث إن الحلفاء أظهروا في شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية، ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها، منها من هو دون شعبنا في ماضيه وحاضره».

«وحيث إن الأمة المغربية التي تكون وحدة متنافسة الأجزاء تشعر بما لها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب، وتقدر حق قدرها الحريات الديمقراطية التي توافق في جوهرها مبادئ ديننا الحنيف والتي كانت الأساس في وضع نظام الحكم بالبلاد الإسلامية الشقيقة».

قرر ما يأتي :

1 - فيما يرجع للسياسة العامة :

أولاً: أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده.

ثانياً: أن يلتزم من جلالته السعي لدى الدول التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمائه.

ثالثاً: أن يطلب الانضمام للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي، والمشاركة في مؤتمر الصلح.

2 - فيما يرجع للسياسة الداخلية:

رابعاً: أن يلتزم من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح التي يتوقف عليها المغرب.

وقدمت الوثيقة كذلك إلى الإقامة العامة وإلى قنصلي إنكلترا وأمريكا. ونتج عن اجتماع الشخصيات الرسمية بالقصر يوم 13 يناير تكوين لجنة وزارية من محمد بن العربي العلوي وزير العدل، وأحمد بركاش وزير التعليم، ومحمد المعمرى مدير التشریفات، وضم إليها ممثلو العلماء وهم أحمد الشبيهي، والحسن مزور، والعربي الحريشي، وعناصر من الحزب الجديد وذلك للمخاطبة في شأن الوثيقة مع الإقامة، فطالت هذه المخاطبة ثلاثة أيام كان الحوار فيها حوار الصم، فكل وجهة وموقفه، ثم انقطع الاتصال ولم ينتج كذلك أي شيء عن الاجتماعين بين وفد الحزب واللجنة الوزارية يومي 15 و18 يناير، لأن فاقد الشيء لا يعطيه. وإلى هنا شعر الحزبيون بما دفعهم إلى توجيه رسالة

تفسيرية بإمضاء أحمد بلافريج إلى السلطان في 18 يناير، وفيها التصريح بأن المخابرات بين الجانبين كانت دائرة حول جملة من الإصلاحات، وبأن الوفد الحزبي خرج من الاجتماعين المشتركين مقتنعاً بأنه لا سبيل إلى تحقيق أي إصلاح جوهري واستمراره إذا قام على أساس اقتسام السيادة بين المغرب وفرنسا، كما أنه لا توجد أية ضمانات فيما يخص تحقيق الإصلاحات المذكورة، وأنه من المتوقع قيام خلاف حول ممارسة السيادة فيكون من شأنه عرقلة سير البلاد الطبيعي، ولهذا فإن كل إصلاح حقيقي لا يمكن إنجازه إلا في نطاق السيادة الموحدة، وهي سيادة لا يملكها إلا السلطان الذي يجب، على حد تعبير الرسالة، أن يكون مصدر السلطتين التشريعية والتنفيذية. وأوضحت الرسالة بعد هذا أن ذلك لا يعني أن المغاربة يرغبون في الانفصال عن الفرنسيين، ولا أنهم يسعون في الاستغناء عن مساعدتهم، بل على عكس هذا يحرصون على التعاون مع فنيهم ورجالهم الأكفاء لتنظيم الإدارة، والاقتصاد، والدفاع عن البلاد، كما أنهم لا يجهلون أن للفرنسيين والأجانب مصالح مشروعة كان من الضروري حمايتها، وكل هذا ممكن في نطاق الاستقلال، فلا يتنافى معه. وفيما يخص الإصلاحات الداخلية فمن الأسهل تحقيقها في دائرة الاستقلال بدل دائرة الحماية ولو مع تعديل أسسها. وبعد أن أتت على هذا بأمثلة تحدثت الرسالة عما سمته «بفترة الانتقال» لتُهيء فيها الحكومة المغربية برنامجاً صحيحاً لإصلاح العدالة يطبق تدريجياً دون أن تعترضه عرقلة أي خلاف حول السيادة. ثم أكدت الرسالة للسلطان ووزرائه أن أصحابها لا

يريدون التعجيل بتأسيس نظام مغربي شبيه بنظام الأقطار الأوروبية الكبرى، وإنما يرغبون في أن يروا قيام نظام قابل للنمو تدريجياً، وممتد إلى سائر فروع النشاط للدولة، وبما أن المغرب كان ما يزال في حاجة إلى اختصاصيين فإنه يقبل بطيبة خاطر كل مساعدة تقدم إليه بشرط أن لا تمس السيادة المغربية. وختمت الرسالة معلنة أن أصحابها لا يعتمدون إلا على الله، وجهود الملك ووزرائه، وكبار الشخصيات في المملكة، أما الشعب فلم تتعرض له بكلمة كأن الأمر لم يكن يعنيه، فظهر كالقوة المنسية أو الكمية المهملة.

وهكذا فإن الداعي إلى تحرير هذه الرسالة التفسيرية في يوم الاجتماع الثاني مع اللجنة الوزارية وكذلك مضمونها برهنا على أن أمر المطالبة بالاستقلال لم يدبر ولم يسر وفق المرام على الصعيد المركزي، وأنه تطور خلال أسبوعه الأول إلى مجرد التداول في بعض الإصلاحات مع بقاء الوضع في المغرب بدون تغيير؛ كما أن حرص الرسالة على بذل تطمينات إلى السلطان وهيئته الوزارية من جهة، وعلى التصريح بأن كل الاعتماد كان عليهم - بعد الله تعالى - في تحقيق المطلب، من جهة أخرى، لم يكن خالياً من أكثر من مغزى، ذلك أن التفسير في السياسة إنما يدل على أن الداعي إليه هو سوء فهم أو تفاهم، والرسالة التفسيرية كانت بالإضافة إلى الدلالة على هذا، ناطقة بروح الاعتدال، والتفاهم والتعاون خصوصاً بقبولها لفترة الانتقال، وسياسة الإصلاح التدريجي، والتنظيم المرحلي.

ومن المؤكد أن المقيم العام بيو، بعد تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، أبلغ السلطان في 18 يناير أن فرنسا متمسكة بمعاهدة 30 مارس 1912، وأنها لا تقبل أن تمس من جانب واحد، فكان هذا سبباً في إلغاء الاجتماع في القصر بين اللجنة الوزارية وبين الوفد الحزبي .

ولم تقدم لجنة التحرير الوطني (الحكومة الفرنسية المؤقتة) بقيادة الجنرال دوغول على ذلك المسعى إلا بعد فترة من التريث والاستطلاع لمعرفة هل كانت للحلفاء يد خفية في حركة المطالبة بالاستقلال. ومن أجل هذا سافر دوغول من الجزائر مقر تلك اللجنة إلى مراكش حيث كان يقيم شورشيل مع أسرته منذ أواخر ديسمبر 1943 للراحة والاستجمام، وقد تم اللقاء بين الجانبين بحضور المقيم العام يوم 12 يناير، وصدر بلاغ رسمي فيه الإشادة بالعلائق الانكليزية الفرنسية، ونتائج الصداقة المتبادلة، وفيه أيضاً الإشارة إلى التعاون الحربي بين الطرفين، والتحالف بينهما من أجل العمل في سبيل القضية المشتركة. وقد غادر دوغول المغرب وهو جد مرتاح لما حصل عليه سراً من تأكيدات بأن إقامة شورشيل في مراكش لم تكن لها علاقة بما حدث إذاك في المغرب، وأنها كانت للنقاهاة لا غير، كما حضر شورشيل إلى جانب دوغول الاستعراض العسكري الفرنسي. وقبل أن يغادر دوغول مراكش وشح باشاها الكلاوي بالوسام الذي كان يحمله هو نفسه على صدره، ولم يكن هذا إلا بعد تراجع الباشا كذلك عن موقفه بالقصر يوم 13 يناير.

ولما عاد المقيم العام من مراكش نُشر بلاغ رسمي في 17 يناير 1944 يقول:

«إن جلالة سلطان المغرب والمقيم العام لفرنسا قد تحادثا بالقصر، في 14 يناير، بعد عودة مسيو كابرييل بيو من مراكش حيث تم لقاء بين الجنرال دوغول ومستر وينستون شورشيل الوزير الأول لبريطانيا العظمى، وقد أحاط المقيم العام السلطان علماً بنوايا فرنسا فيما يخص مستقبل المغرب.

«إن فرنسا تظل وفية لروح المهمة التي أسندت إليها بالتزام تعاقدي، أما الإصلاح المباشر فسيواصل في جميع الميادين، كما ستشارك النخبة بصفة أقوى في تسيير المصالح العامة للدولة حسبما أعلنه الجنرال دوغول في تصريح حديث.

«وقد صرح جلالة السلطان من جهته بأنه، رعيّاً لاهتمامه قبل كل شيء بسعادة شعبه، يحرص على أن يواصل تطور المغرب في دائرة الصداقة الفرنسية «واحترام المعاهدات».

وهكذا تطور الأمر - بعد تدخل القادة الفرنسيين لدى الحلفاء من إنكليز وأمريكان، واتخاذ موقف الحزم والصرامة تجاه الحركة - من السعي في سبيل الاستقلال بناءً على وثيقة 11 يناير 1944 إلى محادثات فرنسية مخزنية حول إصلاحات جزئية في نطاق نظام الحماية. وقد أدى هذا إلى الخذلان في بعض الأوساط المغربية الرسمية والشبيهة بالرسمية التي أيدت أول الأمر مطلب الاستقلال ظناً منها أنه كان قائماً على ضمانات سياسية

ودبلوماسية صحيحة وكفيلة بنجاح الحركة الجديدة، وكان ذلك بداية ردود فعل لم تكن في صالح المطالبة بالاستقلال.

بيان حقيقة

لم يكن للرسالة التفسيرية الموجهة إلى السلطان في 18 يناير مفعولها المنتظر، ذلك أنها وجهت في نفس اليوم الذي زار فيه المقيم العام بيو القصر لإبلاغ السلطان تمسك فرنسا بمعاهدة الحماية، وعدم السماح بمسها من الطرف المغربي، وحق الحكومة الفرنسية وحدها - بمقتضى المعاهدة المعنية - في اقتراح الإصلاحات، واستعدادها لتقديم برنامج إصلاحى كان يوجد تحت الدرس في الجزائر، مقر اللجنة المركزية الفرنسية الحاكمة. فكان هذا الموقف الصلب نتيجة زيارة دوغول لمراكش وتفاهمه مع رئيس الحكومة الانكليزية في 16 يناير، ولهذا اصطدمت الرسالة التفسيرية بإعلان الموقف الفرنسي العنيد، فلم يكن من شأن هذا أن يجعلها تحظى بالاعتبار، ولكنها جاءت هي نفسها في حد ذاتها خطوة إلى الوراء بالنسبة لطلب الاستقلال المسجل في وثيقة 11 يناير.

ثم لم يمض يوم على تلك الرسالة التفسيرية العديمة الجدوى حتى أتبعها أصحابها بما سموه «بيان حقيقة» ونصه:

«يرى حزب الاستقلال، رعيًا للظروف الحرجة التي يجتازها العالم، أن يفضي بالبيان الآتي:

«غير خاف عنكم ما دفعنا من أسباب إلى أن نرفع إلى جلالة

الملك المؤيد بالله لائحتنا المؤرخة بـ 11 يناير 1944 والتي ترمي إلى الحصول على استقلال المغرب في دائرة مشروعة، ولم تكن غايتنا بذلك تهيج الأفكار أو إثارة نار الفتنة بداخل البلاد، إذ من نتائجها عرقلة مجهود الحرب الواجب على كل فرد القيام به، ولذا فإننا نُشهد الله على أنفسنا بأننا، طبق ما صرحنا به غير ما مرة، لا ننوي تحقيق أملنا باستعمال وسائل القوة والعنف، وكفانا شهيداً على مشروعية رغائبنا ما حصلنا عليه من تأييد وتعاضيد من طرف مواطنينا، هذا وغير معقول أن نعاتب أو نلام على مطالبتنا بحق وحرية لم نتسلح لها إلا بقوة إيماننا، ونحن مؤمنون بأن هذا المثل الأعلى الذي يضحي الحلفاء، وفرنسا، والمغرب في سبيله بكل نفيس وغالٍ سيظل هدفنا الأسمى بدون أن نضطر إلى الوصول إليه بإراقة دم الشهداء».

الرباط في 19 يناير 1944

ولا شك أن هذا البيان كان أصرح وأمعن من الرسالة التفسيرية في اتخاذ موقف الاعتدال باسم المشروعية، بدعوى الامتناع مما يهيج الأفكار، ويشير نار الفتنة، ويعرقل مجهود الحرب، وكذلك التبرؤ من استعمال وسائل القوة والعنف، والتوسل إلى الغاية بإراقة الدماء، كأن نيل الاستقلال لم يكن رهناً بالكفاح المرير، والتضحية الغالية. وقد كان لذلك البيان رد فعل سيء في الأوساط المغربية التي اعتبرته تراجعاً وتقهقراً ولم يجف بعد مداد وثيقة المطالبة بالاستقلال، فأحدث أثره صدمة وخيبة، بل نكسة في النفوس التي ذهبت في تأويله مذاهب شتى لا تشرف مطلقاً، بل وزع في الرباط منشور يندد بالبيان وأصحابه.

ولعل هذا هو السبب الذي حمل علال الفاسي في «الحركات الاستقلالية» على عدم ثبات نضبه، والاقصر على التحدث عنه بقوله (ص 299): «وبمجرد ما علم الحزب ببلاغ الإقامة العامة أذاع بياناً يؤكد فيه أن المطالبة بالاستقلال لا تعني أبداً العداء لفرنسا ولا لغيرها، وأن الحزب لا يفكر في الوصول لغايتها إلا بالوسائل المشروعة». أما الرسالة التفسيرية فلم يرد ذكرها مطلقاً في الكتاب المذكور كأنها لم تكتب، فكان لتجاهلها وإغفالها مغزاهما الواضح.

وقد دلت كل من «الرسالة التفسيرية» و«بيان الحقيقة» على أن أصحابهما - أمام تطور الوضع، بسبب تصلب الموقف الفرنسي، وحياد الحلفاء - أصيبوا بخيبة وارتباك، فتضعض الأول خصوصاً بعد إلغاء المجلس الوزاري يوم 18 يناير، وقد كان مخصصاً لسماع تقرير اللجنة الوزارية عن مخابراتها مع وفد الحزب، وذلك ما دعا إلى توجيه الرسالة التفسيرية التي لم تغير من الأمر شيئاً، والتي كانت ترمي في منطوقها ومفهومها إلى إنقاذ ما لم يكن سبيل إلى إفقاده، وهو استمرار الحوار في وثيقة الاستقلال.

وهكذا سرعان ما تغلبت عناصر الاعتدال في الحزب على غيرها، ومن بينها «القدماء» أو «الشخصيات الحرة» المنضمّة إلى الحزب الجديد. وقد تولى اثنان من «القدماء» تحرير «بيان الحقيقة» الذي حاولا به خلق «طقس» سياسي ملائم للظروف المتحرّجة، وتلافي ما قد يؤدي إليه التطرف من عواقب وخيمة. وفي الأسلوب الذي كتب به ذلك البيان دلالة على روح وخطة

الاعتدال، والتراجع، والتنازل بعد التطرف في الموقف، والمغالة في العمل، ولكن هذا لم يؤخر السلطات الفرنسية عن تنفيذ التدابير التعسفية التي أملاها عليها موقفها المتصلب المنتطع كما حدده حكام فرنسا بالجزائر، وأبلغوه إلى السلطان بواسطة المقيم العام بيو بعد تأكدهم من حياد الحلفاء، بل معارضتهم لكل ما يشغب عليهم في المغرب زمن الحرب.

وقد أصدرت السلطات الفرنسية الأمر إلى جميع الشخصيات المغربية الموجودة بالرباط بمغادرة المدينة إلى أماكن إقامتها الأصلية، كما أصدرت في 21 يناير بلاغاً رسمياً يخبر على لسان الإقامة العامة بأنها اتفقت مع السلطان على تطبيق عدة إصلاحات في نطاق الصداقة الفرنسية المغربية، وهذا نصه معرباً:

«إن جلالة السلطان والمقيم العام لفرنسا قد تم بينهما من جديد حديث طويل ومتصف بالثقة يوم 19 يناير بالقصر.

«وقد أوضح كابرييل بيو للسلطان نوايا الحكومة الفرنسية الرامية إلى إدخال التحسينات الضرورية والمبررة على الحالة الراهنة بالمغرب.

«وستكون غايتها رفع مستوى سكان البادية والطبقات الكادحة، وإنجاز جميع التدابير التي تبررها الحالة الراهنة لتطور البلاد، وخاصة في مجال التعليم والعدلية.

«وقد أفضى جلالتة إلى ممثل فرنسا بمشاطرته التامة نظريات الحكومة، وبِعزمه على ضمان رفاهية وسعادة شعبه ضمن صداقة

فرنسا واحترام معاهدة الحماية، كما أن جلالته أعلن رسمياً لأعضاء مخزنه نيته تجاه هذا» .

فهذا البلاغ جاء صريحاً في استئناف السياسة التقليدية مع الوعد بتحسينات جزئية، وإصلاحات تافهة لا تغير جوهر الوضع، بل تضمن السير وفق «معاهدة الحماية» التي راج حديثها من جديد لغرض أصحابها.

وفي مجلس وزاري مخزني - حسب مصدر فرنسي - اتفق على حذف كلمة «استقلال» من القلوب والأفواه، وكيف هذا؟ وحتى إذا أمكن كم الأفواه فهل لأحد على القلوب من سبيل؟

وقد عزل أو أوقف عدد من الموظفين المشاركين في حركة المطالبة بالاستقلال في مختلف المدن والجهات، كما أكره على الاستقالة وزير العدل محمد بن العربي العلوي الذي نُفي إلى تافيلالت، ووزير المعارف أحمد بركاش الذي فُرضت عليه الإقامة الإجبارية، وباشا الرباط ونائبه.

الوزير ماسيكلي في الرباط

لم يتحمل الفرنسيون فكرة المطالبة بالاستقلال بعد أن ظنوا - كما قال المقيم العام بيو في ندوته الصحفية بباريس في 23 ديسمبر 1944 - أن الوطنيين كانوا يهيئون مجرد لائحة مطالب إصلاحية ليتقدموا بها إلى المراجع العليا، غير أن السلطات الفرنسية فوجئت بطلب الاستقلال، ولم تطق أن يكون هذا بعلم ورعاية السلطان نفسه، واشترك بعض وزرائه في المخبرات مع

طلاب الاستقلال. إن هذا كان - في نظر تلك السلطات - أدهى وأخطر من أن تسكت عنه، وتقف منه مكتوفة الأيدي، لأنها كانت تعتبر السلطان متعاوناً معها في نطاق الحماية، وفاتها أنه كان من الشعب وإلى الشعب سواء كمواطن أو كسلطان.

فبعد أن تريت حكام فرنسا في الجزائر وسلطاتهم في المغرب أياماً قضوها في البحث، والتحقيق، والاستطلاع بكل الوسائل استطاعوا أن يستوثقوا من الحياد التام المطلق للحلفاء، ويتأكدوا من عدم مشاركتهم بأي شكل في الحركة الاستقلالية المغربية، ومن عدم تدخلهم فيما عازمت عليه السلطات الفرنسية لتهدئة الحالة، والقبض على زمام الأمر في المغرب. وهكذا تم للفرنسيين ما أرادوا إثر زيارة دوغول لمراكش، وتفاهمه مع شورشيل، فضمنوا لهم حرية العمل في ذلك الطرف، وأخذوا يستعدون لإطلاق اليد بعد أن خلا لهم الجو باتفاق مع الحلفاء الذين كانوا في حاجة إلى الفرنسيين حيث كانوا يدرّبون ويسلحون جيوشهم بالمغرب استعداداً للنزول بشواطئ فرنسا التي كان الحلفاء في حاجة كذلك إلى مؤازرة حركة المقاومة الفرنسية وتعاونها فيها مع القوات المغيرة من البحر.

وقبل أن ينفذ الفرنسيون خطة الشدة والعنف أرادوا أن يمهّدوا لها الجو سياسياً ومعنوياً، فأوفدت «اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني» بالجزائر عضوها ماسيكلي، المندوب في الشؤون الخارجية الذي حل بالرباط يوم 27 يناير 1944، وفي اليوم التالي استقبله السلطان رسمياً بحضور الهيئة الوزارية المغربية، وتبدلت

الخطب، فتكلم المندوب الفرنسي وبعد أن حصى السلطان باسم لجنة الجزائر قال: «لقد قربت الساعة التي سيسير فيها الجيش الفرنسي إلى جانب الجيوش الحليفة، بعد أن أعيد تجديده، وتجهيزه، وشبابه وذلك ليحرر التراب الفرنسي، وفي هذه المعركة التحريرية ساهمت القوات المغربية، تحت الراية الفرنسية، مساهمة عظيمة ومجيدة، وما زالت تسند لها مساهمة مجيدة أخرى».

ثم عبر عن ثقة اللجنة الفرنسية في المستقبل الذي ينتظر المغرب، بعد عودة السلم، تحت «إشراف وفي كنف فرنسا»، كما تحدث عن العمل الفرنسي في المغرب طبقاً للخطة المرسومة في معاهدة الحماية مذكراً بالمجهود الفرنسي في المغرب لنشر السلم، وتوحيد المملكة، وبعد أن عرض مشهداً مشرقاً وبراقاً للوضع المغربية تحت الحكم الفرنسي استنتج أن المغاربة والفرنسيين يعيشون في اتحاد وثيق، وأن السلطان لم يشك قط في فرنسا، واعترف بأن المغرب يقدم للمجهود الحربي في سائر الميادين مساهمة هامة، واعتذر بالحرب عن بقاء العمل الفرنسي مضيئاً أنه يجب أن يواصل بقوة جديدة، وباتفاق مع السلطان، في نطاق حماية سلطاته الدينية والدنيوية، ومن أجل أعظم خير لشعوب مملكته وذلك للتعجيل بتطبيق إصلاحات في المجال الإداري، والاقتصادي والاجتماعي مع الحرص على ملاءمتها للدولة، والتقاليد، وحاجات البلاد؛ وأشار في الأخير إلى أن المغرب مرتبط بفرنسا بروابط غير منفصمة، وأن التعاون

بينهما سيستمر بعد السلم كما ساد أثناء محنة الحرب .

فمن خلال هذه التصريحات تأكدت سياسة فرنسا التقليدية الراضية لكل تغيير جوهري أو جذري، فضلاً عن الاستقلال، بل لكل إصلاح سياسي بدعوى أن معاهدة الحماية المفروضة على المغرب قد وضعت بصفة نهائية أسس وشروط نظامه الذي لا يقبل - في منطق الفرنسيين ودوگول - أي تطور ولا أي تعديل .

وقد رد السلطان على خطاب المندوب الفرنسي بما يناسب الموقف والظرف، معبراً عن بذل الجهود - بعد استتباب السلم - من أجل تطور فكري واجتماعي يسمح بطبع الرعايا بكيفية أفضل بطابع الحياة العصرية .

وعقب هذا أصدر الوزير الصدر الأعظم منشوراً إلى الباشوات والقواد لتعريفهم بالتوجيه المقرر رسمياً، وفي نفس الوقت طلب من وزير العدل ووزير المعارف أن يستقila لمشاركتهما في اللجنة الوزارية المكلفة بإجراء مخابرات مع وفد المطالبين بالاستقلال .

وإلى هنا اعتبر أن صفحة المطالبة بالاستقلال قد طويت، على الصعيد الرسمي وأن الحادث قد وضع له حده، كما خيل لأكثر من واحد أن كل شيء قد انتهى بعد أن خمدت الحركة، وهدأت الزوبعة . ولكن المغرب في تلك الآونة كان مهدداً بإعصار، ومقبلاً على صراع دموي أعد له الفرنسيون عدته وجوه، فلم يحل يوم 29 يناير حتى حدث الانفجار، وأطلق العنان لقوات الشر تقمع وتبشش بجماهير الشعب الهائجة ضد الانهزاميين، والثائرة

على المستعمرين والمتحالفين معهم ضد أماني البلاد في التحرر والانعقاد. وهكذا جاء دور الشعب ليعبر عن موقفه، ويعلن رد فعله أمام الأحداث منذ 11 يناير وما أعقبها من تطورات، فكتب في سجل التاريخ بدمائه الزكية آيات رائعة وخالدة من الكفاح، والبطولة، والاستشهاد.

الحركة القومية ومطالبتها بالاستقلال

لقد عرض وفد قدماء التلاميذ على الحركة القومية انضمامها إلى حزب جديد كان في طور الإعداد، هو «حزب الاستقلال» الذي سيضم كذلك الحزب الوطني وشخصيات حرة، وطلب ذلك من الحركة القومية بصفة استعجالية بل في شبه إنذار بالقبول أو بالرفض .

فكان هذا أسلوباً يحمل في ثناياه أسباب الفشل، إذ كان يتصف بالعجلة والضغط، والتهديد بالأمر الواقع، وبهذا كله تنافى مع اللباقة، واللباقة، وخالف روح السياسة والديبلوماسية مما هو ضروري لكل حوار ومفاوضة من أجل اتخاذ موقف خطير، ومسؤولية جسيمة في ظرف حرج وعسير، ظرف الحرب .

وربما كانت للوفد أعداره في ذلك السلوك، ولكن كان عليه أن يبرهن على شيء من الذكاء والحذق حتى يتجنب الوقوع في خطأ نفسي من شأنه أن يحبط مهمته التي كانت دقيقة وصعبة جداً، لأنها كانت ترمي إلى هدم كيان سياسي كما لو كان مجرد حاجز يكفي المعول في تقويضه .

لقد أشرنا من قبل إلى ما جرى خلال المخابرة بين الحركة

القومية ووفد «القدماء»، وأثناء المهلة المعطاة لها للتأمل وأخذ الرأي في حظيرتها لتحديد الموقف النهائي من العرض المذكور فوجئت بأن جعلت أمام الأمر الواقع بإعلان الحزب الجديد دون مشاركتها، والتقدم بمطلب الاستقلال، وهنا لعبت الحزبية لعبتها المألوفة متحملة مسؤولية الانفراد بالعمل بدل الإجماع الوطني .

أما الحركة القومية التي قامت على عقيدة الديمقراطية والشورى والاستقلال منذ نشأتها الأولى سنة 1937 فاستمرت في إعداد نفسها كما اتفقت عليه في النهاية مع الوفد المنتخب معها، وكانت المسألة المعروضة عليها نوعين: حل نفسها لتتضم إلى الحزب الجديد، والمطالبة بالاستقلال.

أما حل الحركة القومية فلم يقبله أحد من أعضائها في أي مكان وعلى أي مستوى، لأنها كانت حريصة على حفظ كيائها، خصوصاً وقد قامت على عقيدة سياسية (إيديولوجية) تميزت بها عن سواها، كما أجمع الرأي القومي على أن قيام «الحزب الواحد» في المغرب خطر على الحركة الوطنية التي كانت في صميمها تحريرية للوطن والمواطن معاً، وديموقراطية لصالح الشعب بعد أن يتحرر ويسترجع سيادته، فكان قيام «الحزب الواحد» خطراً على البلاد وشعبها، لأنه حيثما وجد يفرض الاستبداد، والسيطرة، والديكتاتورية. ثم إن قيام «الحزب الواحد» في المغرب لم يكن ضرورياً للمطالبة بالاستقلال، إذ كان يكفي أن تتألف جبهة وطنية، وكتلة سياسية، ووحدة ائتلافية - مع احتفاظ كل فريق بكيانه - لتحقيق الإجماع حول مطلب

الاستقلال، وهذا هو المهم، وهناك اعتبار وجيه آخر، وهو أن الحركة القومية كانت تتحاشى ألفاظ الحزب، والتحزب، والحزبية حتى لا تصاب الأمة بهذا الداء العضال الذي سرت عَدْوَاهُ بكل أسف، إلى كثير من المواطنين، كما أن القانون كان يمنع تأسيس الحزب. فرعياً لكل هذا فضلت القومية أن تنتظم كحركة قائمة على دعوة، فلم يكن من الهين على رجالها أن يخربوا بيتهم بأيديهم، ويغرقوا سفينتهم بأنفسهم في بحر لحي من الخلطاء.

وأما الشق الثاني من المسألة المعروضة على الحركة القومية فهو طلب الاستقلال، وهذا لم يكن قطّ بضاعة محتكرة لأي فريق دون سواه؛ فالاستقلال حق وملك لجميع المغاربة الذين لم يكونوا في حاجة إلى السير في ركاب أحد، أو إلى الانضواء تحت منظمة واحدة للمطالبة به، والكفاح في سبيله. فاتخاذ الاستقلال عنواناً لحزب لا يعني أن الأمة تنازلت عنه كحقها الأسمى والأقدس، وأنه أصبح محتكراً لهيئة دون أخرى في البلاد، بحيث إن كل من لم يربط نفسه بعجلة ذلك الحزب لا يعد من دعاة، وطلاب، وبناء الاستقلال. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الحركة الوطنية لم تكن ممثلة في هيئة، بل كانت مؤلفة من هيئتين أصليتين: إحداهما الحركة القومية، فالمطالبة بالاستقلال كانت في أشد الحاجة إلى الإجماع الوطني في البلاد والأمة، وهذا ما فوّته الحزب الجديد عليهما استثئاراً بالأمر. ولكن الحركة القومية الحريضة على الصالح الوطني

تداركت هذا الخطأ السياسي فلم تلبث أن صدعت بدورها، بحق المغرب في الاستقلال دون أن تتقيد بأجل أو بشرط مفروض عليها من أي فريق أو جهة.

هذا ولم ترفض الحركة القومية مبدئياً الاشتراك في العمل، وإنما كانت مضطرة إلى أخذ مهلة للتأمل، والاستخبار، والتداول حتى تقدم على العمل وهي على بصيرة من أمرها، وواعية لمسؤوليتها الكاملة. ومن أجل هذا - كما تم الاتفاق عليه مع وفد القدماء - أوفدت مبعوثين إلى فروعها بالمغرب ليقوموا باستطلاعات واسعة، ويتدارسوا في سر وكتمان مع القوميين المشروع الوطني، وسرعان ما اتخذ قرار إيجابي - إجماعياً - بالإقدام على العمل. ومع ما عوملت به الحركة القومية من جعلها أمام الواقع بانفراد الحزب الجديد بالعمل لم تشأ أن تقابل سوء التصرف بمثله مؤثرة أن تبرهن على وفائها للصالح العام، وتمسكها بالإجماع الوطني. ولهذا، لم تجد عيباً ولا غضاضة في أن تعلن تضامنها مع الحزب في المطالبة بالاستقلال مع أنه كان في استطاعتها أن لا تفعل مكتفية بطلب الاستقلال كهيئة منفردة، وفي وثيقة خاصة بها، وبأسلوب وطني صميم، ولكنها حرصت على أن تكون وثيقتها شبيهة بوثيقة 11 يناير مع اختصار في المقدمة، وتعديلات جزئية، متجاوزة كل ما كان لديها من ملاحظات ومآخذ على الوثيقة الحزبية، ومفضلة إظهار الوحدة في المطلب، والتضامن في العمل. وقد دل كل هذا منها على روح التسامح والتضحية في سبيل الصالح العام الوطني الذي يفوق كل اعتبار.

وخلال تلك الأيام الثلاثة التي سبقها فيها الحزب بتقديم وثيقة 11 يناير كان السلطان والرأي العام ينتظران بكل شوق وتطلع أن تقول الحركة القومية كلمتها، فلما وصل وفدها المؤلف من ممثلي مختلف المدن والجهات إلى الرباط قابله السلطان بكامل الحفاوة، وتحدث معه نحو خمسة وأربعين دقيقة مؤكداً عليه في المحافظة على الوحدة والهدوء، ثم بأمر من السلطان تم التضامن في مؤتمر عقد بالرباط.

وأثناء مقابلة السلطان تناول الكلام باسم الوفد عبد الهادي الشرايبي، فتلا نص الرسالة ونص العريضة، وقد صرح السلطان للوفد بأنه رئيس حركة الاستقلال، حتى ينفي عن المطالبة به كل صفة حزبية واحتكارية. وبعد هذا اتصل الوفد بالصدر الأعظم المقري الذي شكرهم وحضهم على الهدوء، والاتحاد، والضرب على يد كل مشوش.

وحاول المقيم العام أن يستغل عدم اشتراك الحركة القومية مع الحزب في تقديم المطلب يوم 11 يناير، فتوجه إلى القصر لمقابلة السلطان، ولما أفضى إليه بأن الحركة القومية لم تتفق مع ذلك الحزب رد عليه بأن أمر بإحضار رسالة وعريضة الحركة مستدلاً بهما على الوحدة المغربية التامة، فُبُهِت المقيم العام، وكان وفد الحركة في نفس الوقت قد وصل إلى الإقامة العامة ليعلن المطالبة بالاستقلال، فتأكدت سلطات الحماية من إجماع الأمة، واتحاد الصف المغربي بقيادة السلطان والحركة الوطنية جمعاء.

وهكذا كان لموقف الحركة القومية تأثير كبير على الحالة

السياسية، ثم جرى اتصال بين الشرايبي وبلافريج، وتم الاتفاق،
وساد الفرح والسرور، وتضاعف التفاؤل بالمحادثات الجارية،
وكان من المنتظر حدوث أعمال سارة.

أما وفد الحركة القومية فتألف من عبد الهادي الشرايبي وحماد
العراقي، ومحمد بن الغالي الكتاني، وإدريس بن محمد
الوزاني، وأحمد الوزاني وغيرهم.

وكانت القرارات النهائية التي أسفرت عنها مداولات الحركة
القومية هي:

- 1 - استمساك الحركة باسمها وكيانها.
- 2 - كتابة عرائض باسم الحركة القومية تقدم بكلمات تدل على
التضامن، أما النقط الأربعة - أي المطالب - فتكتب بنصها
كما هي في وثيقة 11 يناير حتى لا يظهر خلاف في الصيغة
مهما كانت المآخذ والملاحظات عليها.
- 3 - كتابة رسالة تقديم للعريضة.
- 4 - كتابة منشور يوزع بعد تقديم العريضة إلى الملك.
- 5 - تركيب وفد التقديم من ممثلي الحركة القومية في المغرب.
- 6 - اجتماع رجال الحركة القومية بالرباط للتداول، وتتبع سير
الأحداث.

ثم كتبت العرائض الأربع إلى الملك، والمقيم العام،
وقنصلي إنكلترا وأمريكا.

ونص العريضة القومية:

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .
«إن الحركة القومية التي تعمل لتحقيق الوحدة المغربية والتي تضم صوتها إلى «حزب الاستقلال» نظراً لما يتمتع به المغرب، منذ أقدم عصوره، من الاستقلال والسيادة الوطنية، ونظراً لأن الحماية التي فرضت على المغرب لم تقم بمهمتها «التمديدية» بل تعدتها إلى الحكم المباشر.

ونظراً لأن «ميثاق الأطلنطيك» يقرر مبدأ حق الشعوب الضعيفة في تحقيق مصيرها، والتمتع بسيادتها القومية» .

ونظراً إلى مبدأ الحريات الأربع التي قررتها الدول الديموقراطية .

تطالب بما يأتي :

فيما يرجع للسياسة العامة :

1- أن تطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدي محمد بن يوسف أيد الله ملكه ونصره .

2- أن تلتمس من جلالته السعي لدى الدول التي يهملها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمائه، ولوضع اتفاقيات تحدد، ضمن السيادة المغربية، ما للأجانب من مصالح مشروعة .

3- أن تطالب انضمام المغرب للدول الموافقة على وثيقة الأطلنطيك والمشاركة في مؤتمر الصلح .

بسم الله الرحمن الرحيم

وطلب الله تعالى صبرا من اولادنا وحمدوا من قسمة

أية: «التي هي الضريبة» التي تقبل للخصم الموقوف الموقوفين في دفع 50% من الأرباح
«عن شيا (مستفاد)»

منها ما لم يثبت به الحق، من أولاد من موقوفات (مستفاد) والأرباح والأرباح
منها ما لم يثبت به الحق، من موقوفات (مستفاد) والأرباح والأرباح
منها ما لم يثبت به الحق، من موقوفات (مستفاد) والأرباح والأرباح
منها ما لم يثبت به الحق، من موقوفات (مستفاد) والأرباح والأرباح

تلك التي يملأها

بجميعها جميعا

في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح
في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح

في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح
في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح

في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح
في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح

بجميعها جميعا

في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح
في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح

في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح
في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح

في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح
في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح

في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح
في أن تلك التي يملأها (مستفاد) والأرباح والأرباح

عريضة المطالبة بالاستقلال للحركة القومية (1944)

فيما يرجع للسياسة الداخلية:

4 - أن تلتمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذي يتوقف عليه المغرب في داخله، وتكل لنظرة السيد إحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالشرق تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب المغربي وسائر طبقاته، وتحدد فيه واجبات الجميع.

عن هيئات الحركة القومية بسائر أنحاء المغرب:

عبد الهادي الشرايبي - أستاذ

عمر بن محمد العراقي - أستاذ بالقرويين.

علي العراقي - أستاذ.

عبد القادر بن شقرون - خريج القرويين.

محمد بردلة - فلاح وملاك، عضو في جمعية قدماء التلاميذ

بفاس.

محمد بن الغالي الكتاني - تاجر، عضو في جمعية قدماء

التلاميذ بفاس.

حماد العراقي - خريج القرويين.

عبد الهادي بن المأمون العراقي - خريج القرويين.

إدريس بن الماحي الإدريسي - أستاذ بثانوية مولاي إدريس.

عبد العزيز بوطالب وكيل عدلي، (شهيد حوادث الاستقلال).

الحاج عبد القادر العلج - تاجر ومن كبار قدماء الوطنيين.

محمد بوطالب - أستاذ بثانوية مولاي إدريس.

محمد بن المكي بن زاكور - ملاك وفلاح.

محمد الصميلي - تاجر.
محمد بن عبد الله - من العلماء ومدير مدرسة حرة.
العابد الخرشفي - خريج القرويين.
عبد الرحمان بن محمد الوزاني - ملاك وفلاح.
الحبيب بن عمور - ملاك.
إدريس بن محمد الوزاني - ملاك وفلاح.
محمد بن عبد السلام المنوني - ملاك.
محمد الطاهري - فلاح.
محمد بن عبد الهادي المنوني - خريج القرويين.
إبراهيم الهالالي - تاجر وأستاذ.
محمد بن أحمد برادة- أستاذ.
عبد القادر بن جعفر العلوي - تاجر.
العلمي بن محمد الزهراوي - مدير مدرسة.

ونص رسالة التقديم بعد التحية المناسبة للمقام:

وبعد، فإن الحركة القومية، وهي الهيئة العاملة دائماً في سبيل البلاد، والمجاهدة تحت ظل عرشكم العلوي الخالد، والتي برهنت دائماً على تضحياتها وإخلاصها للعرش والمغرب، والتي عملت كل ما في وسعها في سبيل القضية المغربية والمحافظة على الوحدة، ترفع لجنابكم هاته المذكرة مطالبة باستقلال البلاد وتحريرها تحت ظل عرشكم المفدي وكلمتكم السامية، ضامة صوتها إلى صوت حزب الاستقلال، وراجية من جلالتكم العمل على تحقيق أمل الأمة المغربية، وتبليغ رجائها وإنقاذها من هوة

الظلم والاستبداد. عن الحركة القومية بسائر نواحي المغرب.

الإمضاءات

وبعد هذا تكونت لجان الدعاية، والمالية، والإسعاف، والتسيير من: علي العراقي، محمد الصميلي، محمد بن المكي ابن زاكور، عبد الواحد برادة، علي بن الغالي الكتاني، عبد الحفي العراقي، محمد عزيز الحبابي، الوافي العراقي، أحمد بن سودة، محمد بن سالم بن كيران، حميد عمور، محمد الهرايلو، حمزة العراقي، المهدي الودغيري، إدريس العلمي، أحمد القادري، عبد الله الحبابي، عبد الرزاق لحلو، علي الإدريسي، عبد السلام بن علال الوزاني، التهامي بن الحسن الوزاني، أحمد بن البشير، محمد بن سليمان، الحبيب بن عمور، الحسن ابن عمور، الطاهر بن عمور، محمد بردلة، الطايح العراقي، ابن موسى لحلو، محمد بن سودة.

وفيما يلي العرائض المقدمة في نفس الوقت بواسطة الوفود:

- 1 - عريضة الحركة القومية.
- 2 - عريضة علماء القرويين قام بها عضوان بارزان من الحركة القومية هما: عبد الله الداودي الذي كتب بخط يده وعبد الكريم العراقي.
- 3 - عريضة قضاة فاس.
- 4 - عريضة عدول فاس تولاهما عضو بارز من الحركة القومية هو حماد العراقي.
- 5 - ملحق للعدول.

- 6 - ملحق علماء القرويين .
- 7 - عريضة أعيان فاس .
- 8 - عريضة الشرفاء العراقيين .
- 9 - عريضة الكتاتيب القرآنية .
- 10 - عريضة الشرفاء الأدارسة .
- 11 - عريضة العائلة السودية .
- 12 - عريضة الشرفيين، والفافرة، والسراجة (آل الشرفي، وصفيرة، والسراج).
- 13 - عريضة الشرفاء الطالبيين .
- 14 - عريضة الشرفاء العلويين .
- 15 - عرضة الفتاة المغربية بفاس .
- 16 - عريضة الخرازة (ألف إمضاء ومئات البصمات).
- 17 - عريضة أحواز فاس .
- 18 - عريضة البنائين .
- 19 - عريضة السطارمية .
- 20 - عريضة الدباغة .
- 21 - عريضة اللباطة .
- 22 - ملحق الخرازة .

وكان نص العرائض القومية المذكورة - بعد الديباجة -:

«... وبعد، فنحن الموقعين أسفله، نضم صوتنا إلى صوت الأمة بأسرها مطالبين باستقلال المغرب في ظل عرشكم العلوي المفدى وتحت كلمتكم العليا، وختاماً تقبلوا، الخ...»

فليحيى صاحب الجلالة، وليحيى المغرب حراً مستقلاً تحت
ظل زعامة مولانا ورعايته، والسلام على أمير المؤمنين ورحمة
الله، في 19 محرم 1363 (16 يناير 1944).

الإمضاءات

وكانت تلك العرائض مؤيدة لعريضة الحركة القومية المقدمة
في اليوم السابق.

وبمجرد ما تقرر الموقف الحاسم - بعد الاستطلاعات
والمداولات - أصبحت الحركة تسمى «بالحركة القومية
الاستقلالية» وهكذا لم ينفرد الحزب الجديد بعنوان وطلب
الاستقلال الذي أصبح، في ظرف ثلاثة أيام، مطلب الحركة
الوطنية جمعاء، وبهذا تحقق إجماع الأمة كما عبرت عنه حركة
العرائض المقدمة من النخبة والجماهير، فكانت بمثابة استفتاء
شعبي شمل سائر العناصر والطبقات الاجتماعية المغربية،
وتجمعت فيه إرادة التحرير الوطني للمغرب الجديد.

وكان من شهداء حركة الاستقلال عبد العزيز بوطالب، عضو
بارز في الحركة القومية، وأحد الموقعين على عريضتها
الاستقلالية، وقد سقط برصاص المستعمر في أحد شوارع فاس
وهو في طليعة المظاهرة الشعبية الجبارة التي أبلى فيها رجال
الحركة القومية البلاء الحسن، مما سجله لهم التاريخ بمداد
الفخر، كما كان أمرهم في حوادث أكتوبر 1937.

وينبغي أن يسجل للتاريخ أن الحركة القومية - بالرغم عن

رفضها حل نفسها وانتحارها للاندماج في الحزب الآخر، وذلك للأسباب الوجيهة الأنفة الذكر، فقد ارتاحت لفكرة الاستقلال التي كانت فكرتها الأصلية، ورحبت بالعمل لها، وتحمست للمطالبة بها. ومن المؤكد أنها كانت لا تضطر إلى أخذ مهلة للاستطلاع والتداول جمعاً لكلمتها، وتعبئة لصفوفها لو عوملت من أول الأمر معاملة حسنة ممن دعوها إلى الاشتراك في العمل دون أن يطلعوها على ما اعتمدوا عليه في الإقدام عليه، وبشرط أن تحل نفسها لتندمج في هيئة منافسة، ومع هذا كله أبت إلا أن تغضي عن تلك المعاملة الغريبة غير معتبرة سوى المصلحة الوطنية العليا في ظرف حرج وشاذ، فأعلنت تضامنها مع «حزب الاستقلال» في المطالب وإن رفضت الانضمام إليه ككيان. ولكن رغم هذا التضامن الكلي استمرت تلك المعاملة التي كانت تملئها - بكل أسف - روح الحزبية، والاحتكار، والهيمنة في مجال العمل السياسي. ولهذا أخفقت حركة التنسيق بين جناحي الحركة المطالبة بالاستقلال، فضلاً عن قيام جبهة أو كتلة بينهما ولو على الصعيد الأعلى كقيادة مشتركة تواجه الموقف صفاً واحداً مرصوفاً، وهذا ما ضيع على الحركة الاستقلالية ما كانت في أشد الحاجة إليه من اتحاد القمة لصالح القاعدة تجاه القوة الغاشمة، كما حرم الحركة من تلافى أخطاء ارتكبت بسبب الانفراد بالرأي، والاستئثار بالسيير.

وقد تحمل رجال الحركة القومية كل هذا بمرارة، وألم، وحسرة، ولكن دون أن يفت في عضدهم، ويؤثر في موقفهم

الذي أرادوه وطنياً صميماً، فكان كذلك حقاً وبقيناً.

ولهذا اتخذت الحركة القومية قرارها الحاسم بالتضامن في المطالبة بالاستقلال، فأخذت تعبيء قواتها، وتهيء عرائضها، وتؤلف وفودها، وتنظم صفوفها استعداداً لمواجهة الطوارئ. وفي 15 يناير كانت الانطلاقة القومية المنتظرة من الأمة بأكملها وعلى رأسها سلطان البلاد، فكان لها دوي في سائر الأوساط، وتأثير في الحالة السياسية، وفي تطوير الموقف الوطني المغربي الذي أصبح موحداً وقوياً.

وبعد إعلان الحركة القومية تضامنها تم اتصال بين وفدها ورجال حزب الاستقلال، فساد الاطمئنان والفرح، وظهر أن الجو أصبح جو وفاق وتعاون، وذكر بلافريج للشرايبي أن المحادثات مع اللجنة الوزارية المغربية جارية، وأنه من المنتظر حدوث أعمال سارة، فانتظروا، إنا معكم من المنتظرين. ولكن تدخل الفرنسيين بشدة وصرامة بعد مقابلة دوغول مع شورشيل في مراكش غير مجرى المحادثات إلى إصلاحات جزئية غير سياسية، وفي نطاق الحماية، ثم ألغي الاجتماع الوزاري لسماع تقرير لجنته بعد مخابراتها مع الوفد الحزبي.

وهكذا علم الناس بخيبة واستياء خبر هذه الانتكاسة خلافاً لما تفاعل به بلافريج - تسرعاً وغروراً - من نتائج سارة قبل ذلك بيومين. أما خيبة واستياء الحركة القومية فكانا أولاً بسبب عدم إشراكها، بعد إعلان تضامنها ومطالبتها بالاستقلال، في الوفد

المتخابر مع اللجنة الوزارية الثلاثية، ثم لما حدثت النكسة كانت خبيتها أقوى، واستياؤها أعظم.

أما تضامن الحركة القومية وما انبثق عنه من مساعٍ ومحاولات، فكانت تقابل بالمجاملات والمراوغات، وهكذا كانت الأيام التي قضاها الوفد القومي في الرباط أيام حفلات للشاي، واتصالات ودية، وأحاديث سطحية، ولم يتجاوز «الاتفاق» بين الحركة والحزب نطاق التعارف، والعبارات المعسولة، وتبادل النظريات، وتطرح الأسمار والأحاديث، كما ورد في رسالة قومية مثبتة في «كناشة الأحداث» باليوم، والساعة، والدقيقة، وورد فيها أيضاً على لسان كاتبها: «أما من جهتنا، هنا بفاس، فلقد اتصلنا بعض الاتصالات بأفراد من جمعية قدماء التلاميذ، وبمكوار الخ... وترددنا عليهم، وترددوا علينا، ولكن كل ذلك لا يتعدى دائرة محدودة في التساؤل أو الإخبار بالحوادث والأخبار، ولم يصل إلى درجة البرامج والمفاهمة».

وفي 19 يناير 1944، أي بعد النكسة بيوم، حدثت في الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة - كما في «الكناشة» - زيارة عبد العزيز بن إدريس والهاشمي الفيلاي لمولاي علي العراقي بداره، فطلبوا منه أن يرافقهما لزيارة سيدي محمد بن عبد الرحمان العراقي، وسيدي الحسن مزور (من كبار علماء كلية القرويين)، فذهبوا جميعاً، وصرح هؤلاء العلماء بتصاريح طيبة، كما زاروا الأستاذ السائح، وكان من أحاديث الطريق أن صرح عبد العزيز لعلي العراقي بأن هناك لجنة حزبية للمال والإسعاف، وبأنها

مستعدة لأن تبذل لجميع المنكوبين ما يحتاجون إليه، ثم قال له: «لا حاجة لكم بجمع المال، لأن هذه الظروف لا تسمح بجمع المال، وعليه فكل ما تحتاجون إليه من المال فإنخوانا مستعدون لأدائه، فتلطف له مولاي علي في الجواب، وضربوا موعداً بدار محمد بن سوذة في الساعة السابعة ونصف. وقد ذهب مولاي علي العراقي، ومحمد بن المكي بن زاكور، ومحمد بن عبد الله، وفي العاشرة رجعوا من الاجتماع، وكانت النتيجة صفراً، والمذاكرات سطحية، تذكروا في شأن الخطباء، فقالوا: عندنا 25 خطيباً، فأجابهم ابن عبد الله: لقد أحصينا في الجلسة الأولى 18 خطيباً، ولا زلنا نحصي، وجعلوا موعداً في الغد على الساعة الثانية عند الهاشمي الفيلاي بالمدرسة».

ويتضح من هذه الفقرات أن الاتصال بالعلماء كان متوقفاً على أحد كبار رجال الحركة القومية، وأن هؤلاء تعرضوا لمحاولات التثبيط في جمع المال الذي كانوا نظموا له لجنة نشطت بنجاح في عملها. وكان سبب المحاولة هو الحيلولة دون تزود الحركة بالمال لإسعاف منكوبيها، وحملها على أن تكون في هذا تابعة للحزب لا مستقلة عنه، ومستجدية لا مستغنية حتى تظهر بمظهر الضعف والعجز، وتعرف الفشل والحبوط. ولكن هيئات، هيئات، إذ كان القوميون قد استعدوا من قبل، فأعدوا للعمل كل وسائله، وللعراك كل رجاله، وقد جاءت الأحداث أقوى دليل على هذا خلال المظاهرات الشعبية الكبرى بفاس حيث إن القوميين أبلوا فيها البلاء الحسن، وصالوا وجالوا فيها بالرغم عن

وحشية القمع والبطش من القوات الغاشمة، وضرب الحصار على المدينة، وقطع الماء، والنور، والتموين عنها، وفي هذا الظرف العسير استطاع الوطنيون عامة، والقوميون منهم خاصة أن يقوموا بدورهم في الإسعاف والإنقاذ أحسن قيام، وأن يؤدوا مهمتهم الشاقة مع ما كان يواجههم من أخطار، ويعترضهم من عراقيل في مدينة تائرة ومنكوبة بشكل فظيع بسبب ما تعرضت له من تدابير زجرية غير إنسانية، وعمليات انتقامية طائشة، وكل هذا لم يفت في عضد رجال الحركة الوطنية الذين قاموا بواجبهم وأنف المستعمر راغم، والذين سقط منهم عدة شهداء حاول المستعمر - عبثاً - أن يستولي على جثثهم الطاهرة، ولكن الوطنيين تمكنوا من إفلاتها ودفنها ليلاً في مقبرة خاصة سميت بمقبرة الشهداء، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه .

معركة المطالبة بالاستقلال

فوجيء الفرنسيون بحركة المطالبة بالاستقلال بعد أن حسبوا أنها لا تعدو ما اعتاده المغاربة من عرائض احتجاج أو لوائح المطالبة بالإصلاحات، وقد اعترف بهذا المقيم العام بيو في ندوته الصحفية بباريس في 23 ديسمبر 1944، ولذلك لم تبد أول الأمر من السلطات الفرنسية أية عرقلة لتحركات واجتماعات الوطنيين التي ربما عَلِمَت بها دون أن تتقصى ما كانت تخفيه من أسرار.

وبعد ظهور حركة المطالبة بالاستقلال بُهتوا وتحيروا ظناً منهم أنها لا تخلو من أباد أجنبية، إما محورية - أي ألمانية وإيطالية - وإما أمريكية وإنكليزية. ومما سَوَّل للفرنسيين أنه ربما كانت الحركة بإيعاز من الحلفاء لقاء السلطان سيدي محمد بن يوسف مع الرئيس روزفيلت رأساً لرأس في الدار البيضاء بمناسبة مؤتمر آفنا، خلال يناير 1943، كما أن شورشيل، رئيس الحكومة البريطانية كان إذاً مقيماً بمراكش للنقاها والاستجمام، وكل هذا كان من شأنه أن يشعر الفرنسيين بأنه قد يكون وراء المغاربة المطالبين بالاستقلال قوات تدفعهم وتشجعهم كما جرى في سوريا ولبنان حيث واجه الفرنسيون مساندة الأمريكيين والإنكليز

للحركة الوطنية المناوئة للانتداب الفرنسي باسم الاستقلال.

كل هذا حمل الفرنسيين على التريث حتى يستوضحوا التطورات، ويتأكدوا من خفايا الأمور، وفي انتظار هذا حاولوا تحويل التيار نحو ما يتفق مع سياستهم من تراجع واعتدال. وقد تمكنوا من بعض هذا كما دل عليه «بيان الحقيقة» الصادر عن حزب الاستقلال في 19 يناير 1944، ولكنهم لم يكتفوا بما ظهر به أصحاب الحركة من اتزان، ومسالمة بغية التطمين.

فلما استوثق الفرنسيون من أن الحلفاء لم تكن لهم يد في الحركة، وأنهم حريصون على بقاء الهدوء سائداً في المغرب الذي كانوا يستعدون جميعاً فيه عسكرياً للإغارة على دول المحور في شمال أفريقيا، وأوروبا، أخذوا ينفذون ما خططوه وقرروه من تدابير صارمة لمواجهة الموقف بالقوة.

وكان أول ما قاموا به هو عزل الشخصيات المغربية عن حركة المطالبة بالاستقلال وفي طليعتهم باشا مراكش الكلاوي الذي سبق له أن خاطب السلطان في المجلس التاريخي المنعقد بالقصر، فور تقديم عريضة الاستقلال بقوله: «مرنا فنحن عبيدك والذي وسَّمه الجنرال دوغول في مراكش بعد هذا بأيام حيث نزع من صدره الوسام وعلقه على صدر الكلاوي، وهو «لاكروا دولورين»، شعار حركة دوغول وقتئذٍ. وبعد ذلك عزلت أو أوقفت كثير من العناصر التي أيدت المطالبة بالاستقلال، كما استدعت شخصيات من مختلف الأماكن، وطلب منها التراجع والتبرؤ من الحركة الجديدة. وقد رمى كل هذا وغيره إلى إفشال حركة

التأييد، وعزل المطالبين بالاستقلال حتى تستطيع الدعاية الفرنسية أن تزعم أنهم قلة لا سند لها، ولا تأثير، والذين تخلوا عن موقفهم الأول إنما فعلوا هذا تحت الضغط، والإكراه، والإرهاب. وفي نفس الوقت اتجهت السلطات الفرنسية نحو السلطان وحكومته لتحاول معهما نفس المحاولة، فتبعدهما كذلك عن موقف التأييد الذي كان له أشد الأثر في نفوس الفرنسيين الذين باتوا يحسبون له ألف حساب، إذ خافوا أن يفقدوا الجانب الرسمي المغربي الذي بدونه لا تقوم قائمة لوجودهم القانوني، والديبلوماسي، والسياسي في المغرب باسم «الحماية» المزعومة والمفروضة.

ومن أجل هذا تردد المقيم العام بيو على القصر لتنفيذ الخطة المرسومة الهادفة إلى كسب ما ضاع في تلك الأيام التي كان فيها السلطان كعبة الوفود المتقاطرة من كل مدن وجهات المغرب حاملة عرائض المطالبة بالاستقلال.

وفي 14 يناير كانت زيارة بيو بعد عودته من مراكش التي اجتمع فيها دوغول بشورشيل يوم 12 للتباحث والتفاهم حول حركة الاستقلال. وعقب تلك الزيارة صدر بلاغ رسمي في 17 يناير 1944، ثم تكررت الزيارة يوم 19 منه، وصدر كذلك بلاغ رسمي في 21 يناير 1944، وكلا البلاغين أكد أن الوفاق قد تم بين الطرفين المغربي والفرنسي «لمواصلة عمل الإصلاح في جميع الميادين، ولاتخاذ كل التدابير التي تبررها الحالة الراهنة لتطور البلاد، خصوصاً في مجالي التعليم والعدلية، وكل هذا في

نطاق الصداقة الفرنسية واحترام معاهدة الحماية».

ثم نشطت الدعاية الفرنسية في إشاعة أن السلطان لم تكن له علاقة بحركة الاستقلال، وكان المروج لهذا أحد العسكريين المسؤولين في فاس، كما أن السلطات الفرنسية أخذت تذيب بوسائلها وأبواقها أن السلطان كان ساخطاً على الحركة، وقد استغلت الدعاية الفرنسية ما ورد في البلاغين المذكورين الذين نشرتهما الصحف الفرنسية في الدار البيضاء، والرباط، وفاس، وغيرها، كما أذاعهما «راديو ماروك».

أما الحركة القومية فقامت من جهتها بتكذيب كل هذه الأخبار، والإشاعات، والبلاغات، وإعلان خبر احتجاج السلطان على الإقامة العامة مصدر تلك الدعاية والإذاعة، والترهات والأكاذيب.

وفي فاس استدعى الباشا والكمندان سلاني أعضاء الغرفتين التجارية والفلاحية، وطلباً منهم إعلان البراءة من حركة المطالبة بالاستقلال، فتولى الرد الحاج محمد بن عبد السلام لحلو بكلمات صريحة. وبعد الخروج من الجمع كتب أعضاء الغرفتين عريضة يجددون فيها تضامنهم، ووجهوها إلى الملك كرد على تهديد السلطة لهم. ولكي يشيعوا الخوف والإرهاب في النفوس أرسل الفرنسيون فرقة من جنود السينغال، فاخترقت شوارع مدينة فاس، ولكن السكان قابلوها بعدم المبالاة، كما دخل يوم 16 يناير رجال «الكوم» على بعض البيوت، فاحتج السكان لدى باشا المدينة، وفي يوم 17 يناير ردت القوة المسلحة من الضويات على بعد عشرة كيلومترات من فاس بعض العلماء هم مولاي عبد الله

الفضيلي، والطالب بن سودة، والزمزمي الكتاني، كما ردت أحمد مكوار الذين كانوا متوجهين إلى الرباط. وفي نفس اليوم استدعت السلطة تلاميذ المدرسة الثانوية، وأبلغتهم أنه لا علاقة للسلطان بالحركة، وأنها مكذوبة عليه، وأنه ساخط على القائمين بها، وقد تكهرب الجو بفاس بسبب هذا كله.

وأشيع يوم 19 يناير أن الأمريكيين وزعوا جنودهم بالمغرب، في كل مدينة بضعة آلاف، وتحدث بعض الأمريكيين بأن فرنسا ستخرج من المغرب، كما أشيع أن حركة تدبر ضد المطالبة بالاستقلال يترأسها القائد الجرموني، وراج كذلك أن الأمريكيين اكتشفوا خمسة وعشرين ألف جندي كانوا في طريقهم إلى فرنسا خيانة للحلفاء، وأن قواد البواخر الحاملة لهم عوضوا بقواد أمريكيين، وفرت باخرة من القافلة.

ومن هذا يتضح الجو المضطرب المشبع بالإشاعات والأخبار غير المؤكدة التي كانت تروج في الأوساط فتبعث على البلبلة والحيرة.

وعاش المغرب في هذا الجو أسبوعين قام الشعب فيهما بواجبه بحماس وتفاؤل رغم ما حدث أثناءهما من تطورات لم تسمح بالاطمئنان إلى أن حركة المطالبة بالاستقلال كانت تسير من حسن إلى أحسن على الصعيد الرسمي وغير الرسمي.

ثم ما كاد ماسيكلي، المندوب الفرنسي في الشؤون الخارجية، أن يغادر الرباط إلى الجزائر حتى أطلقت السلطة

العسكرية اليد باعتقال عدد من الشخصيات السياسية من بينهم بلافريج واليزيدي، وكان هذا في ليلة 28 يناير على يد الشرطة العسكرية الفرنسية، وادعت لتبرير ذلك الإجراء التعسفي أنها «اكتشفت»، استناداً إلى أخبار الجاسوسية المضادة التابعة للحلفاء بطنجة، أن مؤامرة دبرت بواسطة عملاء الألمانين لإثارة حركة تمردية في المغرب. وتظاهرت الإقامة العامة بأنها جعلت أمام الأمر الواقع إذ ادعت أن مصالح الأمن العسكري لم تطلعها على ما أقدمت عليه من اعتقالات إلا بعد وقوعها، وهذا غير معقول ولا مقبول، لأن الشرطة العسكرية لم تكن تملك كامل حرية التصرف، خصوصاً بالنسبة لشخصيات سياسية. ومما دل على أن الإقامة العامة كانت متواطئة، بل كانت هي الأمرة والمنفذة لتعليمات الحكام الفرنسيين بالجزائر- بعد رحلتي دوغول لمراكش، وماسيكلي للرباط- أنها تركت الشرطة العسكرية تسير على خطتها دون التدخل بأي شكل، وحتى إن صحت دعواها فقد عملت بالقول: لم أمر بها ولم تسؤني!

والحقيقة هي أن السلطات الفرنسية في الجزائر والرباط لم ترد أن تعتقل من اعتقلتهم بصفتهم سياسيين وطلاب استقلال، فادعت أن هؤلاء إنما اعتقلوا لأنهم، في زعمها، كانوا على اتصال مع العدو، ولهم يد في المؤامرة المزعومة لحاجة الخطة المبينة، وبهذا تتلافى كل تدخل من الحلفاء، وتظهر لهم أنها كانت ساهرة على الأمن العام في المغرب لصالحهم، خصوصاً وأنهم كانوا يخشون كثيراً احتمال هجوم ألماني عليهم من شمال

المغرب بمساعدة الإسبانيين . ولهذا كان الفرنسيون يعتبرون أن المراسلات والاتصالات بين الوطنيين المغاربة في المنطقتين تدخل في نطاق التجسس والاتصال بالعدو متجاهلين أن الوطنيين لم يكونوا يعترفون بالحدود المصطنعة بين الشمال والجنوب من وطنهم، وأنهم جميعاً أصحاب قضية واحدة، ودعاة فكرة واحدة، وطلاب حق واحد، فكانوا شركاء في العمل الوطني الهادف إلى تحرير المغرب بالنسبة لسائر الأجانب بدون فرق ولا تمييز، وفات الفرنسيين كذلك أنه، منذ صدور ميثاق الأطنطيك في 1941، ونزول الحلفاء في 1942، وانعقاد مؤتمر الحلفاء بالدار البيضاء، ولقاء السلطان مع روزفيلت في 1943، وتنازل السياسة الفرنسية في الجزائر بمنحها حقوق الرعوية لأهلها، وفي سوريا ولبنان بمنحها الاستقلال، كان من الطبيعي - بعد هذا كله - أن يفكر المغاربة في وسائل الخلاص والتحرر، فكان هذا هدف الوطنيين في المغرب كله، ومن أجله كانوا يتصلون، وينسقون لصالح حركة تحريرية موحدة .

فكل ما أدّعه الفرنسيون إنما كان فاضحاً لهم، ومجرد اتهام زائف تذرّعوا به لتنفيذ خطة القمع، وتصفية الحركة المطالبة بالاستقلال .

وأثناء التحقيق مع المعتقلين أنكروا كل اتصال مع المجاهد الكبير إبراهيم الوزاني المحكوم عليه غيابياً بالإعدام من طرف الفرنسيين لقيامه بنشاط سياسي عدائي لفرنسا وسياستها في الداخل والخارج، وقد دلت مؤاخذه الفرنسيين أولئك المعتقلين

بالإتصال بإبراهيم الوزاني على فراغ أيديهم مما يثبت إدانتهم، كما دل على هذا أكثر عدم تقديمهم - بعد التحقيق معهم - إلى المحكمة العسكرية المختصة للنظر في «المؤامرة والمتآمرين» من المغاربة، وبسبب هذا كله قام البرهان على أن المعتقلين إنما كانوا ضحايا القمع من أجل مشاركتهم في المطالبة بالاستقلال، لا أقل ولا أكثر.

وإمعاناً في الخطة المبيتة أصدرت الإقامة العامة بلاغاً رسمياً أدعت فيه أن السلطة العسكرية قامت باعتقال بعض الرعايا المغاربة بتهمة الإتصال مع العدو، وأنها أقدمت على ذلك لحفظ الأمن والنظام، وأضافت أن التدابير التي اتخذت كانت هادفة إلى ضمان أمن وسلامة السكان الفرنسيين والمغاربة بحمايتهم من عواقب بعض المؤامرات العدو!!! .

ولكن الحقيقة هي أن المؤامرات على الأمن والنظام جاءت من السلطة العسكرية والمدنية، ودبرت ضد المغاربة الذين «أجرموا» - في نظرها - بمطالبة الاستقلال في هدوء ونظام تأمين.

وفي صباح 29 يناير شاع ما دبر ونفذ ليلاً من اعتقالات في صفوف الوطنيين، فتحركت الجماهير بالرباط، فاتجهت متظاهرة إلى المشور حيث اقتحمت الجناح الذي فيه «البنائق» أي دواوين الوزراء وكبار الموظفين، وازدحمت على باب ديوان الصدر الأعظم الذي حاول أن يهدئها معلناً أن أسباب الاعتقال كانت عسكرية لا سياسية، وهذا ما لم يقنع أحداً، فاستمر الاحتجاج الجماهيري على الاعتقال، والإلحاح في المطالبة بالإفراج. ولما

كان محمد المعمري، مدير التشريفات، متوجهاً من مكتبه، تلبية لطلب السلطان، مر وسط المتظاهرين الذين غصت بهم الساحة الداخلية من القصر فتعرض لسوء المعاملة من ضرب وتمزيق للثياب حتى أغمي عليه. وبمجرد ما علم السلطان هذا نزل إلى الساحة، فما كاد أن يراه المتظاهرون حتى ارتجت رحاب القصر بالصخب والضوضاء، فأخرج اليزيدي من السجن بعد ساعة، وجاء به بونيفاس، مدير الشؤون السياسية، في سيارته الخاصة، ولما كانا على مقربة من حشود المتظاهرين أشار إليهم بونيفاس بيده، وأمر اليزيدي بالتوجه لتفريقهم وإعادتهم من حيث أتوا، وقد تمكن اليزيدي من إقناعهم بالانصراف لحال سبيلهم، كما خلي سبيله فعاد إلى منزله بدل السجن.

وفي الطريق، على مقربة من القصر، قتل فرنسي موظف بالسكة الحديدية، وما كاد أن يصل المتظاهرون إلى المدينة القديمة وهم يرددون هتافات عدائية للفرنسيين حتى اعترضتهم فرقة من أربعين دركياً بقيادة الكمندان أرابير تعززت فوراً بدورية من فيلق مصفح بقيادة الجنرال لوكير، ولما امتنع المتظاهرون من التفرق أغارت عليهم القوة التي واجهوها رجماً بالأحجار، فقتل شرطي فرنسي كان راكباً دراجة نارية، وحاملاً للأوامر، كما قتل بييترا، كاتب الغرفة التجارية الفرنسية الذي تعرض للكدف بالحجارة، فاضطرت السلطة أمام قوة المظاهرة، إلى تعزيز فرقة القمع بكوكبة من الخيالة. وحوالي السادسة ونصف عشية تدخلت وحدات من المصفحات والكوم، فطوقت المدينة التي صارت في

حصار، وقد استشهد من المغاربة ستة وجرح نحو الستين، وفي المساء هرع السكان لدفن الشهداء، أما الفرنسيون فقتل منهم مديان، وشرطيان، وسبعة دركيين من بينهم الكمندان رئيس الكوكبة، وجرح دركي بالحجارة.

ولم يصبح الصباح حتى كانت المدينة محتلة بالقوات المدفعية والمصفحة التي كانت تمنع السابلة من المرور، وتضطهد الناس، فأضربت المدينة، واشتد الهيجان فيها. وقد ألزمت السلطات بعض الأشخاص من السياسيين كمحمد اليزيدي، ومحمد غازي بالطواف في الأسواق لحل الإضراب وتهدة السكان. وبعد هذا قامت السلطة باعتقالات فردية وجماعية، وقدم مئات من المعتقلين إلى المحكمة العسكرية التي حكمت بعقوبات من ثلاثة أشهر إلى سنتين، ولقي المحكوم عليهم في السجن كل أنواع الاضطهاد حتى استشهد بعضهم، كما تعرضت المدينة لكثير من أعمال الاضطهاد الشنيع كتفتيش البيوت بدعوى البحث عن السلاح، ومواد التموين، وقطع التلفون عن المشتركين. وباختصار، عاشت مدينة الرباط ثلاثة أيام في جحيم الاستعمار السفاح.

ثم نفي بلافريج إلى كورسيكا، وأفرج عن اليزيدي من قبل، أما عمر بن عبد الجليل فترك حراً طليقاً. وفي فاتح فبراير صدر باسم حزب الاستقلال «بيان حقيقة» ثانٍ ليعزز سلفه بتاريخ 19 يناير، وهو موجه للفرنسيين لتوضيح الأشياء إليهم، ولم ينشر البيان الثاني في كتيب وثائق الحزب الصادر في شتبر 1946، فبعد أن ذكر بالأحداث السابقة، منذ 11 يناير، تحدث عن

المطالب التي وصفها بأنها ليست ضد الحلفاء وفرنسا. وفيما يخص هذه الأخيرة قال: «إنها ليست ضد فرنسا لأن معاهدات وصداقة تمتد عبر القرون تربطنا بفرنسا، ولأنها هي التي قامت كأداة نقل، فتولت إدخال الحضارة الأوروبية للمغرب، فاستقلال المغرب لا يعني القطيعة مع فرنسا، إذ المغرب في حاجة إلى فنيين أجانب، ولا يمكن أن يتوجه بطلب هذا إلا للفرنسيين».

فهذا البيان المعتدل المطمئن - فضلاً عن كونه غير ذي موضوع، ولا منطقياً مع ماجريات الساعة من قمع وإرهاب - لم يكبح جماح قوات الشر، ولم يُخَفِّف من غلواء سياسة الصرامة، والعسف، والبطش التي ذهب ضحيتها عشرات من الشهداء، ومئات من الجرحى، وآلاف من المعتقلين المعذبين في السجون، والتي استمرت تصول وتجول بقواتها، ومصفحاتها، ودباباتها، ومدفيعاتها ضد الأحرار الذين كانوا لا يملكون غير الإيمان، والشجاعة والحجارة لرد الهجوم والعدوان.

وفي سلا اتخذت السلطة بعض التدابير الاحتياطية خشية قيام المظاهرات، وقد وقعت فعلاً حيث تجمهر نحو ألف متظاهر سرعان ما انضمت إليه آلاف أخرى من السكان، فقصدوا جمعياً مركز المراقبة المدنيّة، وهناك قتل شرطي فرنسي، وجرح آخر مغربي، ثم وقع الاصطدام بين المتظاهرين وقوات القمع من دركيين معززين بفرقتين من السينغال، وحاول أحد قادة المظاهرة أن يطعن بخنجر المراقب المدني. وحوالي الخامسة عشية تدخلت فرقة من الخيالة، والتحقت بها في السابعة فرقة مصفحة،

وفي الغد ألقى القبض على أحمد بن الحاج محمد بن عبود بتهمة أنه قاتل الشرطي، وهو طالب وطني من سكان سلا، فحكم عليه بالإعدام، وبلغ عدد القتلى في سلا أكثر من عشرة، ولم يعرف بالضبط عدد الجرحى وسجن مئات في قلعة عسكرية.

وجاء دور فاس التي كانت توزع فيها المناشير المطالبة بالاستقلال، وبطرد الفرنسيين من البلاد، وذلك منذ 14 يناير، وكان لشباب الحركة القومية حظ كبير في حركة المناشير، فكانوا يسهرون الليالي للكتابة، والنسخ، والتوزيع، وكانت المدينة مسرحاً لمظاهرات كبيرة يوم 19 يناير احتجاجاً على الاعتقالات، وفي 30 يناير عمدت السلطة إلى اعتقالات في صفوف الوطنيين، وجرح اثنان من أعوان السلطة (مخازنية) طعناً بالسكين وضرباً بالعصي لما اعتقلا أحد المتظاهرين، كما ذبح جاسوس داخل القرويين. وفي 30 يناير عظم الهيجان ولما خرجت المظاهرات اصطدمت بالقوات التي هوجمت بالأحجار، فردت عليها بالنيران، كما هجم المتظاهرون على معسكر السينغال الكائن بتامدرت وراء أسوار المدينة وكذلك فعلوا في الدوح حيث توجد مراكز الشرطة العسكرية والسياسية الفرنسية. وكانت قوات القمع ترد على أحجار المتظاهرين بوابل من الطلقات النارية، وقد استشهد في ذلك اليوم نحو الستين متظاهراً، وجرح أكثر من مائة، واعتقل ما يقرب من الألف.

وفي فاتح فبراير رجم المتظاهرون بالحجارة فرقة سنغالية بباب أبي الجنود، فكانت الأحجار تنهال عليها من فوق السطوح وهي

تحاول اقتحام باب المدينة، وفي ثاني فبراير قتل حارس سينغالي رميةً بالرصاص، وأمام تصاعد الهيجان، وتفاقم الصراع، واستيلاء الجماهير المتظاهرة على المدينة لجأت القوة إلى البطش والانتقام، فانقلت بهذا من مواجهة المتظاهرين في الشارع إلى معاقبة المدينة بتدابير الشدة والقساوة مبرهنة بهذا على تجردها من كل إنسانية، إذ لم تفرق بين السكان والمتظاهرين، فصبت نقيتها حتى على النساء، والأطفال والشيخوخ، وجميع من لم يشاركوا في التظاهر. وهكذا قطعت التيار الكهربائي على المدينة المغربية في السابعة مساءً، وفرضت منع التجول، وحولت مجرى نهر وادي فاس الذي يروي المدينة كلها، وينظفها بكسح الأزبال والعفونات، وحاصرت مختلف مقاطعات المدينة حتى ينقطع الاتصال بينها، وحرمت السكان من التموين الذي كان يوزع بالتقنين منذ نشوب الحرب، ولكن المدينة لم تستسلم لهذه التعسفات الوحشية، بل نظمت تموينها بالماء والغذاء بواسطة لجان الإسعاف من الوطنيين كلجنة الإسعاف التابعة للحركة القومية، وجميع السكان الذين كانوا يملكون آباراً وعيوناً في بيوتهم أو في بساتينهم، وكذلك مواد الغذاء المدخرة جعلوها رهن إشارة حركة التضامن التي أحبطت التدابير الجنونية المتخذة ضد فاس وأهلها، فكانت عمليات الإسعاف تسير بين الجيران، وتمتد من سطح إلى آخر نظراً للحصار المضروب داخل المدينة.

وفي 2 فبراير حل المقيم العام بيو بفاس رفقة بونيفاس، مدير الشؤون السياسية، فاستقبل وفداً من علماء القرويين يتركب من

مولاي عبد الله الفضيلي رئيس المجلس العلمي، وإسماعيل الإدريسي قاضي الشرع، والعربي الحريشي عضو المجلس، والزمزمي الكتاني كاتب المجلس، ومحمد بناني، والطالب بن سودة من العلماء كذلك.

ويظهر أن بيو عهد إلى هؤلاء بمهمة الدعوة إلى التهدئة في المدينة الهائجة.

وفي 4 يناير قامت هيئة من علماء القرويين بالدعوة إلى التهدئة، فزارت الجنرال سوفران، حاكم الناحية، وطلبت منه سحب الجيش من داخل المدينة المغربية، كما طلبت الإفراج عن المعتقلين، وكل هذا مساهمة في التهدئة العامة ولكن الجواب كان هو اعتقال العلماء والطلبة.

وفي 8 فبراير تجمع المتظاهرون بمسجد الرصيف، ودعوا إلى الإضراب من جديد فاعتقلوا.

وفي الدار البيضاء وقع إضراب في 30 يناير، فاحتلتها قوات كثيرة مجهزة بالمصفحات، والدبابات، والمدافع، ووقعت حوادث بين الجيش والسكان الذين تعرضوا لاضطهادات وتعسفات، وقد قتل واحد منهم، وجرح البعض، واعتقل عدد من الأشخاص فعذبوا، وطرد التلاميذ المغاربة من الثانوية الفرنسية.

كل هذا دل في الواقع على أن الدار البيضاء كانت متأهبة للتضامن، وفعلاً أظهرت بعض التأييد للحركة، ولكنها لم تقم بالدور المنتظر منها، لأن عمر بن عبد الجليل الذي كان مكلفاً بها

من الحركة تقاعس عن العمل في الوقت الذي كانت المعارك فيه حامية الوطيس بين الشعب الثائر وقوات القمع في الرباط، وسلا، وفاس حيث كان يسقط الشهداء والجرحى، ويعذب المعتقلون في السجون الجهنمية. وقد انتظر الناس قومة الدار البيضاء، وطال انتظارهم، ثم فوجئوا بتخلف الدار البيضاء عن الركب، لأن عمر قرر أن تبقى غير متضامنة، ولو تحركت الدار البيضاء، كما كان مقرراً ومنتظراً، لكان لها شأنٌ عظيم في صالح حركة الاستقلال. وتساءل الجميع لماذا؟ ومن المسؤول؟ فقليل لهم: هو عمر، ولما سأله أصحابه من داخل سجنهم بالعادر أجاب بأنه تلقى أمراً بالكف عن العمل من لجنة الرباط، وهذا ما لم يقتنع به أحد، ولذلك ترك عمر حراً مقابل تجميد الحركة البيضاوية، فتحمل مع لجنة الرباط جسامه المسؤولية.

وكل ما جرى من أحداث كان له صدها البعيد في الخارج، فلم ينخدع الرأي العام لادعاءات وتقوليات السلطة الفرنسية على المغرب والمغاربة، حتى اضطرت مندوبية الإعلام بالجزائر في ثاني فبراير إلى نشر بلاغ حاولت فيه تأكيد «التهمة بالاتصال مع العدو» الملفقة لتبرير القمع، بل إن هذا البلاغ تحدث عن المعتقلين بصفتهم كانوا في خدمة العدو، وتجاوز هذه الفرية المكشوفة إلى اختلاق آخر، هو الادعاء بأنه، طبقاً لأوامر جلالة الملك، وفي نطاق روح التصريحات التي أدلى بها لماسيكلي يوم 28 يناير، بذلت السلطات معونها لإعادة الطمأنينة العامة. وهكذا حاولت السلطة الفرنسية بمغالطتها المفضوحة أن تشوه حركة

المطالبة بالاستقلال، وتقذف القائمين بها بأشنع وأكذب التهم حتى تتيح الفرصة لقوات الشر للفتك والانتقام، وقد فعلت بما عهد فيها من وحشية قسوى.

وفي 1 فبراير صدر أمر الجنرال القائد الأعلى لجيوش الاحتلال في المغرب بمنع حمل السلاح والذخيرة على الرعايا المغاربة في الرباط، وسلا، والدار البيضاء، وفاس، وكذلك في الأرباض والمجموعات السكنية المجاورة. ويدخل في السلاح الممنوع كل سلاح أبيض من خنجر، وسيف قصير، وسينام، وعصا مسلحة، وعصى مصفحة بحديد، ودبوس، وخاتم محدد الرأس المعروف بالأمريكي، وكانت المخالفات من اختصاص المحكمة العسكرية. وكانت الشرطة القضائية، بالإضافة إلى السلطة العسكرية، مؤهلة للقيام بالتفتيشات، في الليل والنهار، للوقوف على المخالفات، وفات هذا التدبير أن يمنع حتى الحجارة التي كانت هي عمدة المتظاهرين وسلاحهم ضد قوات القمع والبطش.

وبعد أن توقفت المظاهرات لم تستسلم فاس، فقد شنت حرباً أخرى على المعتدين بواسطة المناشير التي كانت ترسل حتى إلى الأوربيين بواسطة مكاتب البريد من ساحة البطحاء، والملاح، والمدينة الجديدة. ومما ورد في منشور بالفرنسية بتاريخ 9 فبراير تحت عنوان: أمداية أم همجية؟ وهذا تعريبه:

«أيها الفرنسيون، إن السلطات الفرنسية تؤمل أن تحبب إلينا فرنسا بمحاصرة المدينة، ونهبها، وتجويع سكانها، وتعذيب

الذين يقعون في أيديها، وإشاعة الإرهاب فيها، إن السلطات منعت الدقيق عن المدينة، وأوقفت التيار الكهربائي، وحولت مياه الأنهار، وقطعت مياه السقايات العمومية، ففقدت الخضرة، والحليب حتى للأطفال. كما صدرت أوامر الفرنسيين بإطلاق الرصاص بكيفية فظيعة على مئات الجرحى، وأكثر من هذا ألقى القبض على الذين قاموا بالبر والإحسان، فأعانوا العائلات الفقيرة، وساعدوا الجرحى، وأولياء الضحايا، ضحايا الطغيان والاستبداد، وتصوروا أنه اعتقل حتى الممرض (الحاج محمد بن يحيى) الذي أراد أن يسعف المحتضرين، ويعالج الجرحى.

«لقد علمونا دائماً أن المسؤولية فردية في مفهوم البلاد المتمدنة، ولكن هذا ليس هو رأي السلطات الفرنسية بالمغرب، فإنها تأخذ ذوي كل من لم تقبض عليه كرهائن، كما تصدر أملاكه، وتعذب الرهائن بالسوط وغيره من الوسائل الوحشية، كما علمونا أن الأمر بالاعتقال يجب أن يصدر من سلطة مختصة، ولكن السلطة المحلية تجعل هذا من تصرف أي موظف، وأي عون، ولماذا كل هذه الفظاعة؟ لأن المغاربة احتجوا سلمياً على اعتقالات لا مبرر لها أقدمت عليها السلطات الفرنسية.

«وقد اتهمونا بالميل لألمانيا، كما اتهمونا من قبل بالميل لدوكتول، والإنكليز، والأمريكيين، والشيوعيين، فلماذا لم يقدم هؤلاء المتهمون بالميل لألمانيا على العمل في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا في أوج انتصارها، وكان الألمانيون قريبين منا في المغرب، وكذلك في الوقت الذي كانت فيه فرنسا منهزمة،

ومحتلة، ومنزوعة السلاح، وضعيفة، ومنهوكة؟.

«أيها الفرنسيون، إن سلوك السلطات لا يمكن أن ينسأ ثمانية ملايين من المغاربة، كما لا يمكن ألا تكون له عواقبه على العلاقات بين فرنسا والعالم الإسلامي».

الإمضاء: تحيي الحرية!

وفي 1 مارس، وتحت عنوان: وعود باسم فرنسا، وزغ مشور آخر، ورد فيه: «لقد صرحت رسمياً السلطات المسؤولة قائلة: ليعد النظام إلى حاله، فتسحب قوات الاحتلال، ويفرج عن المعتقلين، وجواباً على حل الإضراب بعد صدور هذا الوعد أقدمت السلطات باسم فرنسا على:

- 1- اعتقال العلماء الذين كانوا الناطقين باسم السلطات لدى الشعب.
- 2- اعتقال طلبة كلية القرويين.
- 3- مضاعفة عدد القوة العسكرية.
- 4- الأمر بنهب الدكاكين والمنازل.
- 5- القيام باعتقالات جماعية، ورفض الإفراج عن الوطنيين المعتقلين قبل مجازر 31 يناير.

«أيها الشعب المغربي، ما أكثر الوعود التي بذلت لك باسم فرنسا منذ 30 مارس 1912! وفي يومنا هذا، وبعد أداء ثمن مجزرة لم يتقدم لها نظير ينتبه إلى الفصل الأول من معاهدة الحماية!».

«هل لا بدّ من إراقة الدم في سبيل تطبيقه؟»

«هل يجب انتظار ثلاثة قرون أخرى لتطبيق الفصول الثمانية الأخرى؟ صبراً! صبراً! إنه في إمكان الشعب المغربي أن تكون له الثقة التامة، ولكن، بالأسف، ليس في فرنسا.

«لقد علمنا بألم شديد موت اثنين من معتقلينا بمرموشة، وسلمت جثاهما بالأمس إلى عائلتيهما، فعزأونا الحار إليهما من أفئدة حزينة، ما أعظمه من عار لفرنسا!».

وفي 2 مارس صدر منشور يتحدث عن المعتقلين في مناطق الأطلس الثلجية الشبيهة بسيبيريا الروسية وما يقاسونه من أنواع التعذيب شيوخاً وشباباً حتى أصبحوا هياكل عظيمة، وأشباحاً، وجثة متحركة تسعل، وتبصق، وتئن، وتنوح، وتصرخ: الانتقام!».

ويندد المنشور بسلوك الفرنسيين الغادر الذي يثير سخط العالم موجهاً النداء إلى من سماهم «بالفرنسيين الحقيقيين» للدفاع عن حق الإنسان.

ومن التدابير المتخذة من السلطات الاعتقال الجماعي لتلاميذ قسم الفلسفة بفاس، وإغلاق المدارس الابتدائية والثانويات المغربية من اللسيات الفرنسية، وطلبة معهد الدراسات العليا المغربية، كما أغلقت كلية القرويين، وكان ذلك لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستة.

وفي 7 مارس أعدم أربعة من الرباط، وفي 5 فبراير أعدم واحد من سلا.

تلك لمحة عن معركة المطالبة بالاستقلال، وخشية الإطالة لم

نرد أن ندخل في تفاصيل الأحداث والتطورات، كما أننا لم نرد أن نذهب بعيداً في التعليق على سلوك بعض السياسيين، والتنديد بمواقفهم، وتزييف أعدائهم، فقد كانت بياناتهم، وبلاغاتهم، وتصريحاتهم، وتحركاتهم غنية بنفسها عن كل توضيح، إذ كانت مكشوفة وفاضحة لأصحابها بشكل قوي. وإذا كنا تحدثنا عن المعركة المذكورة، كما فعلنا، فبصدق وصراحة، وشجاعة يفرضها علينا إنصاف التاريخ الوطني الخاص بتلك الحقبة، وإحقاق الحق بالنسبة للأحداث والأشخاص جهد المستطاع، وبهذا حملنا التبعات والمسؤوليات لمستحقيها ممن لعبوا الأدوار التي سجلها عليهم التاريخ بعد أن سجلوها على أنفسهم دون حياء ولا خجل.

ومن تلك اللمحة يتضح بكل جلاء أن الشعب المغربي قد أقام البرهان بتحركاته، ومظاهراته، ومعاركه، وتضحياته على أنه كان جاداً في المطالبة بالاستقلال، وفي الدفاع عن طلابه مهما كلف الأمر، ولهذا فإن ما واجهه من قمع، وبطش، وانتقام لم يصرفه عن العمل، كما أنه لم يؤثر فيه ما أقدم عليه بعض السياسيين، من مواقف الاعتدال، والتراجع أعلنوا عنها في نشراتهم أو دعوا إليها والمعركة دائرة بين الجماهير والقوات الغاشمة، وكانت المعركة أشبه بحرب حامية الوطيس منها بشيء آخر. وهكذا شاءت إرادة الشعب أن تتجلى غير عابئة بمن نكص على عقبيه، ومهما كانت الأعذار.

وإذا دفع الشعب الثمن غالباً في تلك المناسبة الوطنية فإنه

استطاع أن يجعل من الاستقلال مطلبه الإجماعي الذي لا يرضى
به بديلاً، فجنّدل بهذا «الحماية» التي حار الفرنسيون في بعث
جَدِّها بعد البلى، ونفخ الروح فيها بعد الفناء.

سياسة الإصلاحات المقيمة

لم تتعظ السلطات الفرنسية بالأحداث والتطورات التي واجهتها في المشرق - سوريا - ولبنان - لتدخل على موقفها وسياستها في الأقطار الخاضعة لنفوذ فرنسا كل التغييرات التي كانت تتلاءم مع تقدم الشعوب، والتقلبات والتطورات في العالم، وكذلك لم تتعظ بالأحداث في المغرب وما أثبتته من وحدة الصفوف، وتضامن القوات السياسية، وتكتل الجهود الوطنية من أجل المطالبة بالاستقلال.

ولذلك منيت سياستها بالإخفاق التام، وقد تأكد هذا في حوادث ومجازر الاستقلال وحركته - لما حاولت سلطات فرنسا بالجزائر والرباط أن تحول مجرى التاريخ، وتوقف عجلة الزمان، وتثني الشعب المغربي عن أغلى أمانيه، وتطوي صفحة تحريره حتى يدخل أمره في خبر كان، وتجلت تلك المحاولة الفاشلة فيما سمته السلطات الاستعمارية «برنامج الإصلاحات»، وكذلك فرضت الاحتلال باسم الإصلاحات في 30 مارس 1912، وعاشت الدعاية الفرنسية على استهلاك خرافة الإصلاحات أكثر من ثلث قرن، فلم يكن حديث الإصلاحات في كل مناسبة إلا ذراً للرماد

في العيون، ومغالطة للنفوس، وألهية يتلهم بها المستعمرون كلما دعت حاجتهم إلى هذا للخداع والتضليل.

وقد كان المقيم العام بيو، الرجعي المنتفع، والمستعمر المتصلب، والسفاح المتهور، هو متزعم «الإصلاحات» الدالة على فشله، فعرضها أثناء ندوته الصحفية في 16 فبراير 1944 ودماء المغاربة الشهداء كانت ما تزال تفور، وضحايا القمع من الوطنيين كانوا يقاسون الأهوال في سجنهم الرهيب، وذكريات الإرهاب والانتقام كانت ما تزال طرية في النفوس.

ففي هذا الوقت العصيب بالذات صاح بيو السفاح في ندوته بأعلى صوته متحدياً: «إن الحماية تواصل سيرها، وقد زال كل التباس، وأصبح طريق المستقبل مرسوماً. إن مهمة فرنسا ما تزال بعيدة عن نهايتها»، ثم أعلن عن تكوين أربع لجان: الإدارة العامة، العدل، التعليم، البادية واليد العاملة، وسمى هذا «برنامج المستقبل» وختم قائلاً: «إن عمل ليوطي سيواصل»، وبهذا ظن بيو أن اللعبة قد انطلقت، وأنه سيربح الرهان بعد حين، ولكن هيهات، وهيهات!

وفي 26 نوفمبر 1944 انتهز فرصة عيد الأضحى ليضحى بكبش الإصلاحات على مذبح السياسة الفاشلة، وذلك في خطاب عرض فيه نتائج اللجان، وقد سماه «بلائحة الإصلاحات» التي صدرت مطبوعة سنة 1945.

ولكن الشعب، وفي طبيعته الحركة الوطنية، أعرض عنها كل

الإعراض، وضرب بما فيها عرض الحائط، وظل لا يبغي بغير الاستقلال بديلاً.

وفي 26 أبريل توجه بيو إلى القصر حيث اجتمع بالسلطان، فتم الاتفاق على إطلاق سراح المحكوم عليهم بستة أشهر، والتخفيف من أمد المحكوم عليهم بأكثر، واستثنى من اعتبروا من المحرضين على العنف.

ولكن هذا التدبير المغرض لم يشفع للفرنسيين فيما ارتكبه من فظائع وجرائم ضد طلاب الحقوق الوطنية الذين أعرضوا عما سواها كل الإعراض.

وهكذا فشل في المهد ترويج سياسة الإصلاحات من جديد كبديل لطلب الاستقلال، لأن خرافة الإصلاحات كانت معروفة عند الخاص والعام منذ 1912، إذ باسم الإصلاحات تحقق التدخل الفرنسي عسكرياً وسياسياً في المغرب، وفرضت بهذا ما سماه الفرنسيون بمعاهدة الحماية. ومنذ ذلك الوقت والمغاربة يجربون على حسابهم «الإصلاحات» على النسق الفرنسي وبالأسلوب الاستعماري، الأمر الذي أفقد المغاربة كل ثقة في سياسة المستعمر، وكل اهتمام بإصلاح الأجنبي. ومما زادهم شكاً في نوايا السلطات الفرنسية، وعدم مبالاة بإصلاحاتها ركون هذه السلطات إلى تلك المعاهدة التي ثار عليها الشعب والجيش بمجرد أن ذاع «التوقيع» عليها في فاس، كما أن السلطان عبد الحفيظ امتنع من البقاء على العرش مصرحاً لليوطي بأنه لا يريد أن يكون سلطان الحماية بعد أن بويع سلطاناً للاستقلال،

وبهذا تلاشت المعاهدة الفرنسية المفروضة بالقوة حيث انهارت قانونياً، ودبلوماسياً، وسياسياً، وأصبحت قصاصة ورق سندها قوة الاحتلال التي دخلت منذ ذلك الوقت في صراع وحرب مع المقاومة المسلحة المغربية في معظم التراب الوطني حتى 1934، السنة التي انتهت فيها ما سماه المستعمر «بعمليات التوغل السلمي» الذي أخذ شكل حرب تخوضها مئات الآلاف من الجيوش بجميع أنواع الأسلحة العصرية برأ، وجواً، وبحراً، ثم قبل نهاية المقاومة المسلحة نشأت الحركة السياسية الوطنية لترفع راية الكفاح ضد «الحماية»، ولم تكن مقتصرة على الحواضر، بل شاركت فيها البوادي التي كانت معرضة أكثر للسلب والنهب لفائدة «المعمرين» - أو المخربين على الأصح - كما كانت مسرحاً للظلم والاضطهاد.

فكيف بعد هذا كله، ومرور اثنين وثلاثين عاماً على السيطرة الفرنسية بما جرت به على المغرب والمغاربة من محن وشدائد، وويلات وبلايا تصورت السلطات الفرنسية أنه بإمكانها أن تجرب من جديد لعبة الإصلاحات لتنفذ بها ما لم يكن سبيل إلى إنفاذه إلا بتحقيق طلب الاستقلال؟ وهكذا برهنت تلك السلطات على شر نوع من الغرور، كما برهن الشعب المغربي على أنه شعب ذكي، وأبّي، وشجاع. كانت المناداة بالإصلاحات من الإقامة العامة صيحة في وادٍ غير ذي زرع! ويريد الله أن يُحق الحق بكلماته ولو كره الكافرون.

حقيقة موقف الحلفاء من حركة الاستقلال

إن صدور «ميثاق الأطلنطيك» باسم أمريكا وإنكلترا، في 14 غشت 1941، كان له أبعاد صدى في المغرب، لأنه حدد أهداف الحرب ضد دول المحور، ففتح آفاقاً كبيرة للشعوب المغلوبة على أمرها كالمغرب.

غير أن فرنسا، لما تحسنت وضعيتها مع الحلفاء، فالتحقت بصفتهم لتحارب معهم بواسطة الجيوش، انطلاقاً من شمال إفريقيا إلى أوروبا، وكذلك بمشاركة حركة المقاومة داخل ترابها، استطاعت أن تحمل الرئيس الأمريكي على أن يعلن «أن شمال إفريقيا كلها تعتبر مستودعاً حربياً بين أيدي الأمريكيين»، وكاتب الدولة في الخارجية على أن يصرح «بأن حق الشعوب في الاستقلال مشروط بحاضرتها وأهليتها للحكم»، وهكذا تراجع الأمريكيون رسمياً في موقفهم بما أدخلوه من تلطيف وتعديل على التزاماتهم في «ميثاق الأطلنطيك»، وفعلوا هذا تظميناً وإرضاءً للفرنسيين بدافع ضرورات الحرب المصيرية في أوروبا.

وظهر هذا التحول بعد لقاء آنفا بين روزفيلت والسلطان في يناير 1943، وما زاح فيه وبعده من أن الرئيس الأمريكي التزم

باستقلال المغرب في نهاية الحرب، وهكذا صدم المغاربة بتصريح الرئيس ووزير خارجيته وصدموا أكثر بوفاة الأول بعد أشهر، فتبخرت الوعود، وانهارت الآمال، وكل هذا كان حاملاً للوطنيين المستنيرين والواقعيين على أن يتبصروا في الموقف، ويفتحوا أعينهم على الحقيقة، ويستخلصوا العبرة، فلا يعتمدوا على أحد غير أنفسهم، ولا يتسلحوا بغير الإيمان، والنضال، والتضحية لانتزاع حقوقهم من الغاصبين والممالئين لهم من الأجانب.

ومنذ نزل الأمريكيون بالمغرب أخذوا ينظمون ويسلحون الفرق المغربية، باسم فرنسا الحرة وزعامة دوغول، فاتحدت مصلحتهم مع مصلحة الفرنسيين، لأنهم صاروا شركاء في العمل وحلفاء في الحرب. ثم إن مصلحة الأمريكيين كانت تقضي بأن يتضامنوا مع الفرنسيين في المغرب، ويعتمدوا عليهم في القبض على زمام الحالة، وحماية الأمن والنظام، خصوصاً وأنهم كانوا يخشون هجوم دول المحور عليهم من شمال المغرب بمساعدة إسبانيا، لهذا كان الأمريكيون والإنكليز حريصين على الهدوء في المغرب حرص الفرنسيين عليه. فلما قامت حركة المطالبة بالاستقلال ظن الفرنسيون أنها كانت بإيعاز من الحلفاء، ولكن مجيء دوغول لمراكش واتصاله بشورشيل، وكذلك تأكد السلطات الفرنسية من موقف الأمريكيين بددا كل الظنون وأزالا كل الشبهات، فتيقن الفرنسيون أن حلفاءهم لم يغدروا بهم، إذ لم تكن لهم يد في الحركة لا من قريب ولا من بعيد، بل كانوا مع الفرنسيين ضد كل

تشويش واضطراب، حيث صرحوا لهم باستعدادهم للتدخل بالقوة إن تأخَّر أو عجز الفرنسيون عن إخماد كل هيجان، وضمان الهدوء والطمأنينة في البلاد. ولهذا حايده الحلفاء، أثناء الحوادث الدموية الفظيعة، الحياد التام المطلق، فكان موقفهم من سياسة القمع والبطش ناطقاً بالقول المشهور لم أمر بها ولم تسؤني! .

ولما قام رجال الحركة القومية باستطلاعاتهم الخاصة لدى المصادر الحليفة الرسمية أدركوا أن الحلفاء كانوا يرون أن الوقت لم يكن مناسباً للقيام بحركة الاستقلال التي كانت - في نظرهم - سابقة لأوانها، فنصحوا بالتريث حتى يتبين مصير الحرب، وتصبح الظروف أكثر ملائمة، وفرص النجاح أكثر توفراً، بل ألحوا في تأخير العمل إلى ما بعد نزولهم في أوروبا، وتقرير اتجاه المعركة الحاسمة الفاصلة ضد دول المحور؛ وعللوا موقفهم بأمرين هما: أن المغرب كان قاعدتهم الحربية المعتمدة في المعركة الآتية، فالاستقرار فيه كان ضرورياً لمواصلة استعداداتهم العسكرية ليوم الفصل، وأنهم من أجل هذا محتاجون إلى الفرنسيين كشركاء لهم في الحرب إعداداً وإنجازاً، خصوصاً وأن التخطيطات الحربية تشمل التراب الفرنسي، وتعاون حركات المقاومة فيه مع جيوش الحلفاء بعد نزولها في الشواطئ الفرنسية، فكل هذا كان شغلهم الشاغل فلا يريدون أن ينشغلوا في المغرب بشيء سواه.

وهكذا كان موقف الحلفاء صريحاً ومنطقياً مع أنفسهم، ومصالحتهم، وحربهم، وكل هذا خدم السياسة الفرنسية خدمة

لولاها لجرت عليها الأحداث في المغرب الوبال العظيم، لأن الفرنسيين كانوا وحدهم أعجز من أن يتغلبوا في النهاية على الموقف في المغرب الثائر على وجودهم فيه كمحتلين ومسيطرين، فبسبب موقف الحلفاء سنحت لفرنسا المستعمرة الفرصة الثمينة لإنقاذ وجودها مقابل انضمامها لصفهم، ووضعها رهن إشارتهم وتحت تصرفهم كل ما لديها من إمكانيات، وطاقت، وقوات في المغرب والجزائر خاصة، فكان كلا الجانبين مديناً للآخر، بل كانت فرنسا مدينة أكثر للحلفاء الذين ألفت وإياهم المصلحة المشتركة في إعداد حرب الهجوم على الأعداء، وخوضها فيما بعد لتحرير أوروبا من الاحتلال النازي. وبديهي أن ذلك الائتلاف الحربي جاء معاكساً لتحرك المغرب لنيل حقوقه، وتحقيق استقلاله، مما جعله في نفس الوقت ائتلاًفاً سياسياً، واستعمارياً نتيجة التواطؤ والتساند، وتجاهل المبادئ والعهود المسجلة في المواثيق كميثاق الأطلنطيك الموقع بين أمريكا وإنكلترا لتحديد أهداف حرب التحرير، ومنها تمكين الشعوب المغلوبة على أمرها من حكم نفسها بنفسها، غير أن هذا تنوسي فعلاً لما استطاعت فرنسا أن تحمل الرؤساء الأمريكيين على التراجع عنه بالنسبة لها، أما الانكليز فكانوا هم أنفسهم أكبر المستعمرين والمسيطرين في إفريقيا وآسيا، ولا شك أن توقيعهم على ميثاق الأطلنطيك كان بدافع مصلحة الحرب، وتحت ضغط الأمريكيين، ومواقف تشيرشيل، رئيس الحكومة الإنجليزية، من حركة الاستقلال معروفة، فقد كان متضابقاً من اتصال وحديث السلطان مع روزفيلت في الدار البيضاء، كما أعلن لدوگول في

مراكش تضامنه مع فرنسا وبراءة الحلفاء من أي تدخل في حركة المطالبة بالاستقلال، ثم حضر الاستعراض العسكري الفرنسي في مراكش إلى جانب دوكتور، وأخيراً بارك سياسة القمع والبطش الفرنسية ضد حركة الاستقلال، فليسجل التاريخ الذي لا محاباة في حكمه وعدله .

كيف تمسح حقائق تاريخ الاستقلال

اعتادت جريدة «العلم»، لسان حزب الاستقلال، أن تنتهز فرصة حلول 11 يناير فتعرض ذكراه في مقالات لا تخلو من ادعاءات وتلفيقات تمسح بعض حقائق التاريخ السياسي المغربي الخاص بتلك الذكرى مسخاً شنيعاً ليس من شأنه إلا أن يسيء إلى هذا التاريخ نفسه الذي يجب أن يكتب بأمانة ونزاهة، وبخبرة وموضوعية، لأنه تاريخ فترة هامة من القضية الوطنية، ومرحلة حاسمة من الكفاح السياسي المغربي. ولكن بكل أسف، لم تتورع جريدة «العلم»، كلما كتبت بمناسبة ذكرى 11 يناير، يوم المطالبة بالاستقلال، عن تشويه الحقائق، وادعاء الأباطيل لتغالط بها قراءها، ولتحاول أن تطعن بها من تعتبرهم خصوماً سياسيين تتعمد النيل منهم تشفيماً وانتقاماً. ومثال ذلك ما ادعته تلك الجريدة، مراراً وتكراراً، وذلك إمعاناً في مسخ حقائق تاريخ البلاد وقضيتها، وترويج ترهات مضللة للرأي العام، وهو أنني دُعيت لإمضاء عريضة المطالبة بالاستقلال فرفضت كل الرفض، وكانت الدعوة المزعومة موجهة لي قبل التقديم بواسطة مبعوث الحزب إلى منفاي هو الشاب الحسن بن شقرون. هذا ما كتبه الجريدة المذكورة، وأصرت على ادعائه كأنه قضية صحيحة

مسلمة. ومن الغريب أن رؤساء الحزب الذين يعلمون خلاف ذلك كل العلم لم يهتموا بتصحيح خطأ الجريدة لسان حزبهم كلما نشر ذلك التحريف عمداً أو خطأ، فتحملوا هم كذلك مسؤولية الهفوات التي ارتكبتها جريدتهم سياسياً وتاريخياً. ويجدر بي، وأنا أتحدث عن حركة المطالبة بالاستقلال، مسجلاً وقائعها الثابتة - المشهورة والمطوية - أن أعرض الحقيقة مدعمة بالحجة التي تحق الحق، وتبطل الباطل فيما هفت به جريدة «العلم»، وحادثت به عن الصراط السوي متنكبة سبيل الموضوعية والإنصاف، وعابثة بالواقع التاريخي عبثاً مشيناً.

لقد قدمت عريضة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944 دون أن يكون لي أي علم بما جرى، لا قبلها ولا بعدها، لأنني كنت في منفاهي بإيتزر تحت الحراسة المشددة في الليل والنهار، وكنت نازلاً في دويرة بجوار إدارة المراقبة ومنزل رئيسها العسكري، فلم يكن للدويرة منفذ غير الممر الفاصل بين مركز السلطة وسكنى المراقب العسكري. لهذا كان كل اتصال بي متعذراً وعرضة في كل آونة للحراسة المضروبة باستمرار عليّ وعلى سكنائي. وفي 11 يناير شعرت بحركة غير عادية تخصني دون أن أتمكن من معرفة الداعي إليها. وبعد ذلك بأيام فوجئت ذات صباح بطارق يطرُق الباب، وهو الحارس، فعلمت أن زائراً من فاس كان يريد مقابلي، فخرجت لأتأكد من الأمر، وفعلاً رأيت شاباً قال لي «المخزني» المرافق له إنه جاء عندي بإذن من الكمندان جورج، حاكم القرية ودائرتها، فرحبت بمقدمه. ولما جلسنا أمام مائدة

القطور علمت أن الزائر هو الحسن بن شقرون، وأنه جاء مبعوثاً من عمر بن عبد الجليل، وأحمد بلافريج، ثم قص عليّ كل ما جرى بعد ما قدم إليّ نسخة مكتوبة بخط مغربي جميل من عريضة المطالبة بالاستقلال لا زلت أحتفظ بها مع بطاقة زيارة بالفرنسية لعمر. وقد تعجبت أول الأمر كيف سمح له في ذلك الظرف بالوصول إليّ، كما انكشف لي سر الحركة غير العادية التي كنت أحسست بها يوم 11 يناير. وخالصة ما حدثني به الزائر الشاب أن الإخوان أعضاء حزب الاستقلال حرصوا على إبلاغي ما حدث وتجدد من تطورات في مجال الحركة الوطنية وكذلك نسخة من العريضة لأكون على علم واطلاع من الأمور كلها، كما أرادوا معرفة وجهة نظري وموقفي في ذلك كله، وكنت لهم شكوراً على ما فكروا فيه، ومقدراً لهذه الالتفاتة حق قدرها. وكانت الوسيلة التي لجئوا إليها لمحاولة الاتصال بي أنهم أرسلوا الحسن بن شقرون، المهندس الفلاحي، كمراقب في سيارة نقل المسافرين بين فاس وقصر السوق تابعة لشركة الغزوي أحد مؤسسي حزب الاستقلال من قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس، فلما وصلت السيارة على بعد بعض كيلومترات في إيتزر هبط منها ابن شقرون ليأخذ الطريق الداخل إلى هذه القرية، وكان الحراس من القوة الاحتياطية مبثوثين حولها للحراسة منذ يوم المطالبة بالاستقلال، فما كاد أن يسير متجهاً إلى إيتزر حتى أحاط به أولئك الحراس، فذكر لهم هويته الصورية قائلاً لهم إنه مشتاق جداً إلى رؤيتي، وأنه متوجه إلى إدارة المراقبة لمحاولة الحصول على إذن بهذا، فرافقه أحدهم، ولما تقابل مع الكمندان جورج

سمح له بذلك، ولا شك أنه لم يفعل هذا إلا بعد المخابرة هاتفياً مع رؤسائه الذين تخابروا بدورهم مع الإدارة السياسية المركزية بالرباط. ولما تأملت في هذا التساهل الذي ظهر من السلطة الفرنسية في ذلك الظرف أيقنت أنه كان مجرد حيلة ومكيدة، ذلك أن السلطة ظنت أن المبعوث الشاب كان حاملاً لمجرد رسالة شفوية، فلم تفتشه، ومع تأكدها من أنه سيطلعني على كل ما جرى، وهو ما كنت لا بدّ سأطلع عليه بعد ذلك، سمحت بالزيارة مقابل الحصول على ما ربما سيحمله مني المبعوث من مراسلة في الموضوع. وشاءت الأقدار أن لا تظفر السلطة بضالتها المشوذة، إذ كنت فطنت لسر المناورة، فطلبت من الحسن بن شقرون ألا يغادر منزلي إلا بعد ما يفرغ جيوبه من كل الأوراق غير ورقة التعريف الشخصي، وبطاقته كمرآب في سيارة النقل، فتردد، ثم اقتنع لما أكدت له أن السماح له بزيارتي إنما كان فخاً سياسياً وأنه سيفتش بعد خروجه، بل ربما سيعتقل. وبعد فرز الأوراق أحرقت في المدفأة، أما جوابي فكان كذلك رسالة شفوية، ويتلخص في شكري وتقديري للإخوان، وسروري بالحركة الجديدة، وتأييدي للمطالبة بالاستقلال، وتضامني معهم تضامناً قلبياً تاماً، ودعائي لهم بكل توفيق. ولم أشأ أن أعرفهم بملاحظاتني على أسلوب العريضة السياسي، ولا أن أشرح لهم وجهة نظري الخاصة في كيفية إخراج فكرة الاستقلال إلى حيز الوجود، لأن هذا كان ممكناً لو تم الاتصال بي أثناء الاستعداد للظهور بالحركة لا بعد الإقدام عليها بتقديم العريضة رسمياً، وفيما تقدم رأبي في العريضة وفي حركتها بصراحة ووضوح.

ومما تقدم يتضح أنني لم أطلع على نص العريضة ولا على الحركة الخاصة بها إلا بواسطة الحسن بن شقرون، ولم يطلب مني باسم أصحاب العريضة التوقيع عليها حتى أرفض أو لا أرفض، لأنها كانت قد قدمت منذ أيام بعد أن وقع عليها أصحابها، فلم تبق إذك معروضة لأي توقيع، كما أن الموقعين عليها كانوا كلهم أعضاء في حزب الاستقلال الناشئ وأنا لم أكن لا من مؤسسيه ولا من أعضائه، إذ كنت على رأس الحركة القومية التي شرحت من قبل لماذا حيل بينها وبين التوقيع على العريضة الحزبية. فكل هذه الحقائق والاعتبارات تجاهلتها جريدة «العلم»، فادعت، باطلاً وزوراً، أن الحسن بن شقرون أتاني بالعريضة لأمضيها فرفضت، وأترك الآن الكلمة لبطاقة عمر وبلافريج لتبطل ادعاء تلك الجريدة، فقد كتب فيها عمر بخط يده: «الحمد لله، أخي العزيز لاعدمتك، تحية وشوقاً، وبعد، فإننا وفاءً بالعهد القديم الذي سنحتفظ به إلى لقاء الله، نوجه لك نسخة من عريضة الاستقلال التي قدمناها لصاحب الجلالة، وقدمنا نسخاً منها للمقيم العام ولعمتمدي الدول الأجنبية».

الحجة له
 اخذ العزيم لا عودتك حية
 وشرقاً وبعد باننا وماناً
 بلا عهد القديم التي لم يستبق
 به الى لقاء الله فوجه لك
 تسمى من عريضة الله متفلال
 التي قدمنا لها القاصد الكليل
 وقد مننا ضحاً منها للفتح والمصير
 الدون اللاحقة
 والاسئلة عن اسمنا لعدم حضور
 معنا بهذه الرحلة الكاسية في
 ركضاد الوكف ولاكن او عكروا
 حلال كما تسمنا
 والاسئلة عن الكنا لعدم اضاء
 هو يقيد للميد عبدالهادي الشراي

بطاقة زيارة (مكبرة) لعمر بن عبد الجليل مكتوبة بخط يده وموقعة من
 طرفه وطرف أحمد بلافريج.

والسيد على العراف بالترفع

معنا وصنا آتنا بالقدع ونه

قد نهد ورا الجا والحق معصدا

صد يظلمه الجحيم مع كرمه الزمان

ومس امر ابا حنين

عسى امر ان يوفينا

عيسى الامير الخير

والرشاد امره

الوطنى

والهدى يفتك لا غيب

ولا غيب

الاسمى

OMAR ABDELJALIL
INGÉNIEUR AGRICOLE
Ferme "El- Aziza"

Boulhaut

بطاقة زيارة (مكبرة) لعمرو بن عبد الجليل مكتوبة بخط يده وموقعة من طرفه وطرف أحمد بلا فريج.

«ولا تسأل عن أسفنا لعدم حضورك معنا في هذه المرحلة الحاسمة من الجهاد الوطني، ولكن روحك وروح علال كانت معنا».

«ولا تسأل عن ألمنا لعدم رضاء صديقك السيد عبد الهادي والسيد علي العراقي بالتوقيع معنا، ومشاركتنا في التقديم، وقد قام بدور المفاوضة معهما صديقا الجميع سيدي محمد الزغاري، وسيدي أحمد أبا حنيني».

«عسى الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير، والرشاد وحرية الوطن، والله يحفظك لأخيك، الإمضاء: عمر، ثم كتب: ولأخيك، الإمضاء: أحمد بلافريج».

فمن هذا يتضح أن العريضة لم ترسل لي منها إلا نسخة للإطلاع عليها لا غير، وأن إرسالها كان بعد تقديمها للمراجع العليا لا قبله، وكل هذا صريح في تزيف ادعاء «العلم». أما عدم التوقيع على العريضة فذكرت فيما سبق أسبابه الوجيهة، وهي أن العريضة كانت باسم حزب الاستقلال، لا باسم الحركة الوطنية أو جبهة أو كتلة حتى تشترك فيها الحركة القومية التي أريد منها حل نفسها لتندمج في الحزب والتي كانت بإجماع هيئاتها وفروعها حريصة على صيانة وجودها، والاحتفاظ بكيانها، خصوصاً وأنه لم تكن هناك ضرورة تدعو إلى ذلك «الانتحار السياسي»، فالمسألة التي كانت أهم من هذا الاختفاء الذاتي هو إخراج فكرة المطالبة بالاستقلال إلى مجال العمل، وهذا ما قامت به الحركة القومية في 15 يناير مع تمسكها بالتضامن مع حزب

الاستقلال الذي اتحدت معه حتى في نص العريضة عملاً بروح الوحدة، ومنعاً لأي نوع من الاستغلال من لدن المستعمر الذي واجهه الجميع صفاً متراصاً في مجال المطالبة، والتضحية.

أما الحسن بن شقرون فلما غادر منزلي تعرض في طريقه لما كنت توقعته، وهو الحجز، ولست أدري هل فتش أولاً لما جيء به إلى إدارة المراقبة. ومن المؤكد أنه كشف إذاك عن هويته الحقيقية، فاضطر أن يعترف بأنه جاء في مهمة هي إطلاعي على ما جرى من أحداث وتطورات.

ولم أتأكد من أن السلطة عرفت منه أنه حمل إليّ نسخة من العريضة ورسالة من عمر وبلافريج.

وبمجرد ما أخبرني خادمي الذي تبع الحسن بن شقرون، بعد خروجه من عندي، بأنه حجز في الطريق بواسطة «المخازنية» ثم نقل إلى القلعة التي كان يعسكر بها هؤلاء، قابلت الكمندان جورج، فعاتبته على تصرفه مع ابن شقرون الذي لم يرتكب أية مخالفة حيث إنه زارني بإذن رسمي وأرسل إليّ مع مرافق من الأعوان، فكيف يعامل بعد الزيارة كأنه دخل عندي خلصة؟ ولما أخرج الكمندان بعثابي واحتجاجي طمأنني عليه بأن قال لي إنه غير معتقل، بل هو ضيف مؤقت عند جاويش الإدارة، وأنه ينتظر التعليمات في شأنه، فأردت أن أرسل إليه الفراش، والطعام، ولكن الضابط أكد لي أنه لا داعي لهذا، لأنه كان يعامل ضيفاً مكرماً، وقد تأكدت من هذا فور خروجي من الإدارة. وبعد يوم سمح لابن شقرون بالعودة إلى فاس مصحوباً بحارس إلى الطريق

حيث تعرض لسيارة النقل التي أتى معها كمراقب!!!.

تلك هي الحقائق كما جرت بمناسبة زيارة الحسن بن شقرون لي، وقد أردت بإبائها إبطال تقولات «العلم» عليّ، والكشف عن جانب من تاريخ تلك الحقبة من الجهاد الوطني الذي وجدت الأفلام الحزبية في مجاله مناسبات لنفث السموم، وحبك الدسائس، وقذف الخصوم بالكاذب دون حياء ولا خجل.

هذا، ولو كنت استشرت قبل فوات الإبان، أي قبل تقديم العريضة رسمياً، وجعلي بهذا أمام الأمر الواقع، لصرحت برأبي في نصها وحركتها، وقد أوضحت سالفاً باختصار ملاحظاتي ومآخذي على النص النهائي لها، ووجهة نظري في كيفية الخروج بفكرة الاستقلال إلى حيز الوجود، وقد أشرت إليها سابقاً، فأنا كنت موافقاً على الفكرة نفسها، ومؤيداً للعمل على إبرازها، ولكن ليس بالشكل الذي كتبت به العريضة، ولا بالكيفية التي وقع التحرك من أجلها، بل كان رأبي جمع مؤتمر وطني - لا حزبي - وتولي قادة الحركة الوطنية جمعاء إعلان استقلال المغرب، وإلغاء معاهدة 30 مارس 1922 وحمايتها المزعومة، وذلك باسم الشعب وحقه الأقدس في التحرر والانعقاد باسترجاع السيادة والاستقلال، وبهذا يجعل المستعمر أمام الأمر الواقع، وتتخذ الحركة الوطنية - بدل المطالبة بالاستقلال - المطالبة بالجلء عن التراب الوطني حيث رفض الشعب معاهدة الاستعمار وما قام باسمها من نظام أجنبي ما أنزل الله به من سلطان وكانت المسؤولية واحدة بالنسبة للحركة الوطنية، كما كانت التضحية في

سبيل هدف واضح ليس هو «استجداء» الاستقلال بمطالبته والتماسه من الغير. ومن المؤلم أن نشير هنا إلى أن أصحاب العريضة لم يثبتوا في موقفهم بالتزام المطالبة بالاستقلال حيث إنهم أصدروا بيانات حقيقة تنطق بالاعتدال والتراجع، كما ذهبوا أبعد من هذا وقتما واتت المناسبة للتعاون مع السلطات الفرنسية مدة سنوات داخل مجلس شورى الإقامة العامة، وكلهم من الموقعين على عريضة المطالبة بالاستقلال، وسيأتي الحديث عن هذا الانتكاس السياسي في مكان آخر من هذا الكتاب، وقد سجل التاريخ ما جرى وكيف جرى، فهو الحكم الذي لا يغفر الزلات لمن يرتكبها، وزلات السياسة مميتة لمن يأتيها، ولا تشفع لعذر، ولا يطويها النسيان أبداً.

عريضة الاستقلال : تحليل وتعقيب

إن عريضة 11 يناير 1944 كانت في حد ذاتها، وبصرف النظر عما تستوجه من ملاحظات شكلية وموضوعية، بداية انطلاقة وطنية جديدة قامت على فكرة المطالبة بالاستقلال، فأخرجتها إلى حيز الوجود، فكانت بهذا خطوة جريئة، وعملاً شجاعاً، ومرحلة حاسمة في مجال الكفاح الوطني، والتطور السياسي في المغرب. وبالإضافة إلى هذا كانت العريضة مبادرة بعثت على تفجير طاقات شعبية، في حركة مطلبية إجماعية أظهرت عزيمة الأمة التي كانت لا تريد بغير الاستقلال وحكم الشورى بديلاً.

هذا بالنسبة للعريضة فكرة وحركة، أما بالنسبة للشكل والمحتوى فإنها تستوجب بعض المآخذ، وهي في نظري:

1 - العريضة كانت وثيقة كتبت وقدمت باسم حزب بدل أن تكون وثيقة ائتلاف سياسي، وإجماع وطني كما كان جديراً بالفكرة والمطلب معاً، ولكنها بكل أسف، ظهرت بمظهر حزبي لم يكن له مبرر أصلاً من المصلحة الوطنية العليا، وما كان أيسر تحقيق ذلك الإجماع لو جرت المخاطبة مع الحركة القومية في جو الصراحة والثقة، أو لو تريت أصحاب العريضة بعض الوقت حتى يستكمل القوميون ما اضطروهم إليه من

استطلاعات واستعدادات تلافياً لكل اندفاع وارتجال. ومهما يكن من الأمر، فقد أبت الحركة القومية إلا أن تتجاوز عن ذلك، وتتقيد بالصالح الوطني، وذلك بإعلان التضامن بالرغم عما كان لها من ملاحظات جوهرية على نص العريضة، ومن معلومات حول معاكسة الظروف لأي عمل يؤدي إلى الاضطراب والمواجهة.

2- طليعة العريضة تضمنت حيثيات لا داعي لها مطلقاً، لأنها قائمة على نقاش حول نظام الحماية وسياسة تجاه المغرب والمغاربة، ونعني الحيثيات من الثانية إلى الخامسة، فلم تكن، في رأيي، مما يصح أن يبرر حق الاستقلال والمطالبة به، لأنهما بديهيان وطبيعيان لا يحتاجان إلى تبرير بسوء تطبيق الحماية، وتصرفات سلطاتها، واستئثار الجالية الفرنسية، فكل هذا كان غير ذي موضوع، ولا محل له من الإعراب، لأن الحق لا يحتاج إلى أن يبرره صاحبه بباطل غيره، بل يصدع به كحق شرعي مقدس.

3- تعترف الحيثية الثانية بأن «غاية نظام الحماية» والمبرر لوجودها هو إدخال الإصلاحات، وهذا عكس ما قام عليه هذا النظام في أصله وواقعه، وهو الاستيلاء على المغرب باحتلال أرضه، واستعباد شعبه، والاستبداد بدولته، وتسخير حكامه، واحتكار خيراته لصالح الاستعمار الفرنسي وذلك من وراء ستار حماية مزعومة، وبدعوى إصلاحات إسمية كانت كلها ذرائع تذرعت بها فرنسا بفرض التدخل والسيطرة، لا أقل ولا

أكثر، فترويج خرافة الإصلاحات كمبرر للحماية ينافي المطالبة بالاستقلال.

4 - تؤاخذ الحيثية الثالثة سلطات الحماية «بأنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد»، ومعنى هذا أن مهمة الحماية كانت هي التوفيق بين مصالح المغاربة والفرنسيين، وهو غير صحيح فضلاً عن كونه متعذراً أساسياً، وسياسياً، ومصالحياً، لأن فرض الحماية لم يكن في حقيقته خدمة المغاربة والفرنسيين على السواء، وعلى قدم المساواة حتى تنسب إليه مهمة التوفيق بين مصالح الجانبين الوطني والدخيل، فادعاء هذا التوفيق اعتراف بالتساكن، والتعايش، والتوافق بين عنصرين في أرض هي للمغربي دون الفرنسي الأجنبي، كما هو إقرار بإمكان التوازن والتساوي بين الغالب والمغلوب، والسيد والمسود، كما لو كان الوضع الأجنبي في المغرب وضعاً متأصلاً ودائماً في صالح المغاربة، سكانه الشرعيين والأصليين، والدخلاء الطارئین المستعمرین.

5 - تذهب الحيثية الخامسة إلى أن نظام الحماية «حاول بشتي الوسائل تحطيم الوحدة المغربية»، والحقيقة أنه حطمها فعلاً بتقسيم المغرب إلى مناطق النفوذ الأجنبي، وباقتطاع بعض أجزائه الملحقة بالجزائر والصحراء، وبالتفريق بين العناصر المغربية عملاً بسياسة: فرق تسد.

فلو حذفت تلك الحيثيات من العريضة لجاءت أصح تفكيراً، وأرصن أسلوباً، وأمتن توثيقاً.

وهناك ملاحظات على بعض نقط المطالب الواردة في العريضة
نجملها فيما يلي :

1 - «المطالبة بالاستقلال» معنى التماسه من الغير، مع أنه حق طبيعي ومقدس لا يحتاج إلى أن يطالب به من ليس في استطاعته أن يعطيه، إذ فاقد الشيء لا يعطيه، أو يطلب ممن سلبه، واستبد به، ولا يريد إرجاعه لأصحابه الشرعيين، ولهذا كان الأجدد أن يعمل بالقاعدة: حق الاستقلال يؤخذ ولا يُعطى، وأول ما يؤخذ به إعلانه، وبهذا يتم الرفض للحماية ولمعادتها ولكل ما ترتب عليها، ويكون الإعلان باسم الشعب على لسان الحركة الوطنية، وهكذا يجعل الفرنسيون أمام الأمر الواقع، ويجهر بالرفض لحمايتهم، عملاً بأن الحلال بين والحرام بين.

2 - «التماس السعي من الملك لدى الدول للاعتراف بالاستقلال وضمانه»، فيه إحراج للملك الذي كان هو نفسه شريك الشعب فيما فرضه حكم الاستعمار من قهر، وتسلط، وحرمان، ولهذا لم يكن في وسع الملك أن يتولى المسعى الملتمس منه دون التعرض لما لا تحمد عقباه. أما الدول فكانت منصرفة إلى الحرب، ومتحالفة مع فرنسا، بحيث لا تقبل اختيار جانب المغرب عليها، خصوصاً ومصطلحتها جميعاً في الحرب الدائرة وقتئذٍ كانت متحدة، فلم يكن في إمكان الحلفاء أن يعترفوا بالاستقلال، ويضمنوه ضداً على فرنسا، فمطالبتهم بهذا كانت عديمة الجدوى، وأقرب إلى الخيال

منها إلى الحقيقة، وقد مالؤوا فرنسا في قمع الحركة بكل شدة وفضاعة.

3 - «طلب انضمام المغرب لدول الميثاق الأطلنطيكي والمشاركة في مؤتمر الصلح»، أما الانضمام لدول الميثاق فكان ضرباً من العبث من جميع الوجوه والاعتبارات، ذلك أن الميثاق تم بين دولتين هما: أمريكا، وإنكلترا، بإمضاء الرئيس روزفيلت، والوزير الأول شورشيل لا غير، فلم ينضم إليه سواهما، وإن كان ملزماً للحلفاء عامة كوثيقة حددت فيها أهداف الحرب ضد دول المحور، ولم ينص الميثاق على أنه كان مفتوحاً لانضمام أحد حتى تطلب هذا دولة ما، ولم يكن هناك من يمكنه أن يطلب هذا سوى روسيا التي لم تفعل لأسباب تخصها، وفرنسا التي كانت في حكم المفقود، كما كان الميثاق في غير صالح استعمارها، بل عملت، فور قيامه لحمل روزفيلت على التصريح بأنه يعتبر شمال إفريقيا كله مستودعاً في أيدي الأمريكيين، وكذلك كاتب الدولة في الخارجية على أن يعلن في خطابه، يوم 23 يوليوز 1943، أن حق الشعوب المستعمرة في اكتساب استقلالها مشروط بأهليتها للاضطلاع بمسؤوليات الحكم، فكيف يمكن مع هذا كله أن تفكر العريضة في طلب غير ذي موضوع سياسياً، وديبلوماسياً، وعملياً؟.

4 - «التماس رعاية حركة الإصلاح من الملك» أمر كان كذلك متعذراً، لأن أزمّة ووسائل الحكم والسياسة كانت في قبضة

الاستعمار، كما أن ترويج حديث الإصلاح في عريضة الاستقلال كان من شأنه أن يفتح لسلطات الحماية منفذاً للتحايل من أجل الخوض في سياسة الإصلاحات، والتذرع بها للإبقاء على الحماية التي فرضت - كما هو معلوم - باسم الإصلاحات. وفعلاً اتخذ الفرنسيون هذه الخطة استناداً إلى معاهدة 30 مارس 1912، فزعموا أن مهمة فرنسا لم تنته إذك في المغرب، وأنها ستواصل، طوعاً أو كرهاً، باسم الإصلاحات الواردة في معاهدة الحماية، وقد كانت كلها معاول هدمت السيادة والاستقلال في المغرب.

هذه ملاحظاتي على عريضة الاستقلال، واعتبر أن محرريها لم يوقفوا في وضعها، لأنهم غفلوا عن كثير من العناصر، والاعتبارات، والحقائق الداخلية والخارجية، السياسية، والدبلوماسية، والعملية. وبصرف النظر عن هذا كله فقد كانت نيتهم حسنة، وكان لهم فضل العمل، وأجر الاجتهاد.

ويظهر أن الواضعين للمشروع الأول للعريضة المقدمة في 11 يناير كانوا هم بعض قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس بفاس. ومن المعلوم أن هؤلاء لم يسبق لهم أن اشتغلوا بالسياسة، وشاركوا في الكفاح، وتمرنوا على الكتابة السياسية، وخاصة منها التوثيق السياسي. ويقال أن تحرير العريضة كان في بيت وبمشاركة أحد علماء القرويين الذي أمضى مدة طويلة كمدرس لعلوم الدين في الثانوية المذكورة، ولا شك أن الذين شاركوا في إعداد الصيغة النهائية للعريضة، كما انتقلت إلى الرباط، لم

يكونوا أحسن توقيتاً من الواضعين للمشروع الأول بفاس .

وكان الأجدر بهم جميعاً - لو أجادوا التفكير والتوثيق - أن يتخذوا للخروج بفكرة الاستقلال إلى حيز الوجود أخصر الطرق، وأوفق الأساليب، وهو إعلان الاستقلال - بدل المطالبة به - وذلك في تصريح أو بيان لا ذكر فيه لمعاهدة 1912، وإصلاحاتها المزعومة، وتطبيقاتها السيئة ولا ذكر فيه أيضاً لالتماس تحقيق الاستقلال من دول متحالفة مع فرنسا المستعمرة، فكل هذا وما هو على شاكلته في العريضة كان فضولاً، وانحرافاً بالحق عن جادته، ودخولاً مع المستعمر في مجادلات ومجاجبات يلتبس فيها الحق بالباطل . وهذا ما وقع فعلاً لما تحولت بسرعة المطالبة بالاستقلال على نسق العريضة إلى المذاكرة في الإصلاحات كما وردت في معاهدة 30 مارس 1912 التي وجد الفرنسيون الفرصة سانحة لبعثها من القبر لإحباط المطالبة بالاستقلال، وإحلال إصلاحاتهم المزعومة محل المطالب الوطنية في السيادة والتحرير .

المغرب ومؤتمر سان فرانسيسكو

لما اتضح مصير حرب التحرير في أوروبا باستيلاء الحلفاء على معظم الأقطار الغربية أخذوا يفكرون في الاستعداد لإنشاء منظمة أممية تحقيقاً لأحد أهدافهم الحربية، فكان أول مظهر لهذا «تصريح الأمم المتحدة» في فاتح يناير 1942.

الميثاق الأطلسي:

وضعه روزفيلت وتشرشل في 14 غشت 1941 من أهم بنوده «احترام حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تود العيش في ظله، وتمكين جميع الدول الكبيرة والصغيرة من التمتع على قدم المساواة بالتجارة العالمية، والتوصل إلى المواد الأولية التي تحتاج إليها لرخائها الاقتصادي».

وكان روزفيلت يعني الأمم المتحالفة ضد المحور، ووزارة الخارجية الأمريكية هي التي هيأت التصريح الذي أمضته ستة وعشرون دولة من بينها الولايات المتحدة، وإنكلترا، والاتحاد السوفيتي، والصين، وفيه التذكير بمبادئ ميثاق الأطلنطيك التي لم تتضمن الإشارة إلى منظمة دولية مقبلة، وهي التي جرت

حولها المذاكرات بين الحلفاء في 1943 بعد إعداد جدي من الجانب الأمريكي .

أما «تصريح الأمم المتحدة» فقد أعلن وحدة الدول المحاربة للمحور ثم وضع أول مشروع لهذا في «تصريح موسكو» بتاريخ 30 أكتوبر 1943 إثر اجتماع وزراء خارجية الحلفاء، واتفق على ضرورة الإقدام، في أقرب وقت ممكن، على إنشاء منظمة دولية قائمة على مبدأ التساوي في السيادة بالنسبة لجميع الدول السلمية، وتكون العضوية فيها للدول الكبيرة والصغيرة، وذلك لضمان حفظ السلم والأمن الدوليين. ولم يتعرض في ذلك التصريح للقضايا الاستعمارية لمعارضة شورشيل لكل جهاز يتولى الرقابة الدولية كما كان يريد روزفيلت، ووقع بحث مفصل لأسس المنظمة المنشودة في المؤتمر الرباعي «بدونبارطون أوسك» من غشت إلى أكتوبر 1944، فنتج عنه أول مشروع باسم «لائحة دونبارطون أوسك»، ثم تعزز باتفاقات المؤتمر الثلاثي (أمريكا - روسيا - إنكلترا) المعروف بمؤتمر يالطا في 11 فبراير 1945، ومما اتفق عليه دعوة مؤتمر سان فرانسيسكو في 25 أبريل 1945 باعتباره مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم العالمي، وانضمت إليه الصين كدولة داعية بينما رفضت فرنسا لأن دوغول أراد التعبير بهذا عن غضبه لإبعاد بلاده عن المؤتمرات السابقة، كما أراد الاحتفاظ بحرية العمل في المؤتمر القادم .

وفعلاً انعقد مؤتمر سان فرانسيسكو في موعده، ونتج عنه «ميثاق الأمم المتحدة» وقد حضره خمسون وفداً دون مراعاة

المساواة بينها من الوجهة الجغرافية، فكانت القارة الأمريكية ممثلة أكمل تمثيل بحضور الولايات المتحدة، وكندا، وعشرين جمهورية لاتينية أمريكية هي: الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، والشيلي، وكولمبيا، كوستاريكا، وكوبا، وسالفادور، وايكواتور، وكواتيمالا، وهايتي، وهوندورا، والمكسيك، ونراكاكوا، وباناما، وبراكوي، والبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وأوروكواي، وفينزويلا.

أما أوروبا فمثلتها إنكلترا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولاندة، ولوكسمبور، والدانمارك، والنرويج، واليونان، وتشيكوسلافيا، ويوغوسلافيا، والاتحاد السوفيتي، وبيلوروسيا، وأكرانيا، وأضيفت بولونيا التي لم تحضر ولكنها وقعت الميثاق في 15 أكتوبر 1945، ولم تشارك إسبانيا والبرتغال لنظامهما السياسي الديكتاتوري، ولم تحضر سويسرا، والسويد، وإيرلندا، لأنها كانت محايدة في الحرب.

وأما آسيا فلم يحضر من دولها إلا تركيا، والعراق، وسوريا، ولبنان، والعربية السعودية، وإيران، والهند، والصين، والفيليبين.

وحضر من آسيا الأسترالية: أستراليا، وزيلنדה الجديدة، وأما من إفريقيا فلم تحضر سوى مصر، والحبشة، وليبيريا، وجنوب إفريقيا.

وسمح للمنظمات الدولية الرسمية بملاحظين باستثناء الهيئات النقابية.

وكان على رأس الوفود وزراء الخارجية أو رؤساء الحكومات .
وكانوا مزودين باعتمادات رسمية وقانونية تخولهم كل
الصلاحيات للحضور، والمداولة، والتقرير والتوقيع .

وترأس الجلسة الافتتاحية وزير خارجية الولايات المتحدة،
وفي 25 أبريل 1945، وكانت هيئات المؤتمر تنتج يوماً ما لا يقل
عن 500,000 ورقة مكتوبة، ودامت الأشغال شهرين، وكانت
الدول الداعية هي: الولايات المتحدة، وانكلترا، والاتحاد
السوفييتي والصين - ووقع بالإجماع على ميثاق الأمم المتحدة في
26 يونيو 1945 بحضور الرئيس الأمريكي طرومان. ويتضح من
كل ذلك أن المؤتمر كان مقيد الموضوع، وهو وضع الميثاق،
فكان بهذا مؤتمراً قانونياً مهمته إيجاد نظام العالم الجديد بعد
الحرب .

ولهذا لم يكن أساسياً من اختصاصه بحث المشاكل السياسية
الخاصة، ولا الاشتغال بتسوية قضايا الشعوب المستعمرة .

فكان من المتعذر لهذا السبب عرض قضية المغرب عليه،
وبالأحرى الحصول على العضوية فيه، خصوصاً وفرنسا حاضرة
فيه كحليفة، وانكلترا وغيرها من الدول الاستعمارية كانت
بالمرصاد ومعارضة للخوض في شأن مشكلتها. وبالإضافة إلى
ذلك السبب فإن مشاركة الدول الكبرى الداعية الأربع، وإذا لم
يسمح للمنظمات النقابية بالحضور فهل كان يسمح بهذا للأحزاب
السياسية، أو بالأحرى للأفراد الطالبين؟ كما أن الشرط الأساسي

في قبول الدول هو تمتعها بالسيادة والاستقلال، وهذا ما سمح بتمثيل بعض الدول العربية كمصر، والعربية السعودية، وسوريا، ولبنان، والعراق، ومثلها إيران، وتركيا، والهند. وهناك سبب جدير بالاعتبار وهو موت روزفيلت في 12 أبريل 1945 أي قبل افتتاح المؤتمر بنحو الأسبوعين، فربما عمل حياً لقبول طلب المغرب لو صدر من السلطان الذي وعده باستقلال المغرب في نهاية الحرب، ولهذا كان موته من سوء حظ المغرب.

فاعتباراً لذلك كله كانت الرسالة الموجهة من اليزيدي في 8 مارس 1945 إلى رئيس المؤتمر ورؤساء الحكومات الأمريكية، والانجليزية، والروسية، والصينية، وحتى الفرنسية، للمطالبة بالحضور في المؤتمر، نظراً لمساهمة المغرب وتضحياته في الحرب، عديمة الأثر والجدوى، لأنها كانت محاولة فاشلة من أساسها، ومنبعثة من الخطأ في فهم حقيقة المؤتمر الذي كان مؤتمر دول إحداها فرنسا، فلم يكن فيه مجال لمشاركة أفراد أو هيئات سياسية. وقد فكر كذلك بعض الشبان المغاربة بتطوان في التوجه إلى سان فرانسيسكو لتمثيل المغرب في مؤتمرها، فلم يتمكنوا حتى من مجرد السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن إمكان الحصول على حق الحضور، فكان ذلك التفكير الطيب في حد ذاته خاطئاً في تقدير الحقائق والموانع، وحتى لو كانت مهمة المؤتمر سياسية، فكان من اختصاصه بحث مشاكل الأقطار التابعة، كما كانت تسمى إذاك، وإيجاد الحلول لقضايا الشعوب العانية لما استطاع أحد من المغاربة أن يحضر فيه لإثارة

القضية الوطنية، لأن فرنسا كدولة حليفة وعضوة كانت قادرة على الحيلولة دون ذلك باتفاق حلفائها، وبحجة أن المغرب لم يكن أن يمثله أفراد في غيبة حكومته التي كانت تملك فرنسا وحدها حق تمثيلها والنطق باسمها استناداً إلى المعاهدة القائمة، وهي معاهدة الحماية التي كانت تحجر الدولة المغربية، وتسد أمر دبلوماسيتها إلى المقيم العام كوزير خارجية البلاد المحمية.

يقول أهل المنطق: إن أفعال العقلاء تصان عن العبث، وهذا ما أغفله أو تجاهله بكل أسف، بعض السياسيين المغاربة الذين اندفعوا لاتخاذ مبادرة محكوم عليها مبدئياً وعملياً بالفشل، فكان مصيرها المحتوم في سلة المهملات لا أقل ولا أكثر.

ولعل تلك المحاولة الفاشلة تفسر أكثر بما كان يسود وقتئذٍ في المغرب من ركود وخمود بعد العاصفة، ومن قعود وسلبية بعد أحداث الغليان السياسي، والهيجان الجماهيري، فأدى كل هذا إلى فراغ سياسي مهول نتج عنه تأزم معنوي في نفوس كانت فريسة التشاؤم واليأس، فلما سنحت فرصة مؤتمر سان فرانسيسكو وقع التهافت عليها بمبادرة سهلة ويائسة، أكثر ما قد تثمره الخروج بأي شيء من ذلك الفراغ الفارض نفسه بحكم الظروف التي كانت يتحتم وقتئذٍ أن تواجه بعمل جدي وإيجابي للسير بحركة الاستقلال إلى الأمام، وربما كان ذلك لتغذية دعاية أو بعث أمل في النفوس، أو ترضية شخصية بعمل مذهري ملفت. ولا شك أن تلك المبادرة كانت أكثر وزناً، واعتباراً - بالرغم عن سلبيتها - لو صدرت من السلطان باسم الشعب، لأنه رئيس الدولة

المغربية، والناطق الأعلى باسم المغرب أمة وحكومة، وحركة تحريرية، فهو الذي أعلن دخول المغرب في الحرب إلى جانب الحلفاء، وهو الذي عرض مطالب الشعب في السيادة والاستقلال على الرئيس روزفيلت الذي وعده بتحقيقهما في نهاية الحرب، وهو الذي قدمت إليه وثيقة المطالبة بالاستقلال ملتصقاً منه فيها الاتصال بالدول المعنية بالأمر لمساعدة المغرب على نياله، فاعتباراً لهذا كله كان السلطان هو الوحيد الذي يحق له النطق باسم البلاد والأمة، واقترح تمثيل المغرب كشريك للحلفاء في الحرب وذلك في مؤتمر مكلف بتخطيط نظام العالم الجديد، عالم ما بعد الحرب، فكان مؤتمر دول لوضع ميثاقه لا غير، ولهذا كان من حق المغرب كدولة محاربة ومرشحة نفسها، بكونها من الحلفاء، لعضوية منظمة العالم الجديد أن يطالب على لسان سلطانه بحضور المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة، مهما كان مصير هذه المطالبة التي لو تحققت بهذا الشكل لكانت كسباً معنوياً مهماً للمغرب وحركته التحريرية، أما غير هذا فعبث سياسي، وعمل سلبي شبيه بالجنين الذي يولد ميتاً فلا يخرج من البطن إلا ليدفن في القبر.

جامعة الدول العربية والقضية المغربية

حدث في الشرق العربي حدث عظيم خلال السنة الموالية لسنة المطالبة بالاستقلال في المغرب، وقبل انعقاد «مؤتمر سان فرانسيسكو» بنحو الشهر، وذلك الحدث هو إنشاء جامعة الدول العربية في القاهرة، ومما ساعد على هذا تطور السياسة الانكليزية التي رأت فيها أداة اطمئنان واستقرار في الشرق، فتركت الساعين في تأسيس المنظمة العربية دون أن تعرقلهم وتحبط جهودهم. وكان عبد الرحمان عزام باشا، الشخصية العربية المعروفة، من أكبر دعاة الفكرة، والعاملين لها، ولهذا عهد إليه بالأمانة العامة التي تقلدها عن جدارة مدة سنين.

وقد قامت الجامعة على ميثاق ينص على أن من أهدافها تحرير سائر الأقطار العربية من الإمبريالية الأجنبية، وتأسست بعضوية مصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والعراق، ولبنان، وشرق الأردن، واليمن، واتخذت مقرها الدائم في القاهرة. ومن التنظيمات الداخلية للأمانة العامة شعبة شمال إفريقيا، وكانت تتولى شؤون هذه الأقطار تحت إشراف مسؤول مغربي هو الناصر الكتاني الذي شغل هذا المنصب فترة طويلة، فكان خير مساعد في شؤون الشمال الإفريقي.

ومنذ نشأت الجامعة أولت اهتمامها لقضايا المغرب الكبير، وبسبب هذا اتجهت أنظار الشعوب المغربية حولها، فأخذت العناصر الشابة المقيمة بالقاهرة خاصة من مختلف الأقطار المغربية تربط الصلات بدوائر الجامعة، وتزودها بالأخبار والتقارير عما يجري في الداخل، وكانت الأمانة العامة تبذل كل ما في وسعها من تسهيلات ومساعدات في صالح قضايا المغرب الكبير.

أما بالنسبة للمغرب فقد كانت السلطات الفرنسية تحارب كل ما يأتي من الجامعة العربية التي كانت ترى فيها منظمة عدوة لاستعمار فرنسا وسيطرته على الجناح الغربي من العالم العربي، فكانت تعرقل توجه الشباب إلى الشرق من أجل التعليم، وتمنع الصحف والكتب التي لا تتفق وسياستها، وتعمل باستمرار للتشويش على الإذاعة المصرية المخصصة للبلاد العربية باسم «صوت العرب» الذي كان حرباً على الاستعمار في كل قطر عربي. وباختصار، كانت سلطات الحماية تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون تأثير المغرب بنفوذ الجامعة العربية، ولقطع كل صلة بينهما، ولكنها أخفقت في خطتها فكان الاتصال قائماً بشكل منتظم ومفيد جداً لقضيتها الوطنية.

ومن مظاهر اهتمام المغاربة بالجامعة العربية أن السلطان صرح، أثناء رحلته إلى مراكش في مارس 1945، بأن إنشاءها كان حدثاً عظيماً فيه سعادة الإسلام والمغرب خاصة. وبديهي أن تتعلق آمال المغاربة جميعاً بالجامعة العربية التي كانت تقوم في مجالها بدور مهم، والتي اعتبروها أداة فعالة في تحقيق أمانهم الغالية.

وإذا كان ذلك هو موقف الفرنسيين من الجامعة العربية فإن الإِسبانيين كانوا ينظرون إليها نظرتهم الخاصة، إذ كانوا لا يتظاهرون بمحاربتها، بل كانوا يبدون نحوها نوعاً من التقارب والتعاون خدمة لسياستهم من خلال مصلحة شمال المغرب في المجال الثقافي.

وهذا ما حمل الجامعة على أن تهادن إسبانيا، وتقدر موقفها المخالف للموقف الفرنسي المضاد للمغرب والعروبة سراً وعلانية.

وقد اضطرت إسبانيا - بعد الحرب العالمية الثانية - إلى تعزيز سياستها تجاه الجامعة العربية، وذلك بسبب الإهمال الذي عوملت به من طرف الحلفاء الذين لم يغفروا لها تواطؤها مع دول المحور.

فأرادت أن تخرج من شبه المقاطعة الدبلوماسية التي كانت تعانيها بعد اندحار حلفائها حريباً أي ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية، وانهيار الأحلام والمطامع التي كانت تراودها للتوسع، والاستيلاء، والسيطرة على حساب فرنسا في المغرب خاصة. لهذا لم تجد إسبانيا وسيلة أسر للتخلص نسبياً من العزلة، من الميل نحو العالم العربي ممثلاً في الجامعة العربية، مستغلة عامل التاريخ مدة ثمانية قرون في الأندلس العربية الإسلامية، وما ورثته إسبانيا من حضارة لا تزال معالمها مفخرة المسلمين أبد الدهر، وكذلك ما خلفه هذا من حنين، وانجذاب، وذكرى في قلوب المسلمين عامة، والعرب منهم خاصة. وليس من شأن هذا

كله إلا أن يخلق ظروفًا مؤاتية لكل تقارب وتعاطف، وهذا ما تحقق بشكل ما بين إسبانيا والجامعة العربية، وكان من نتيجته أن أظهرت السلطات الإسبانية في تطوان بعض حسن الاستعداد نحو المنظمة العربية، وفي نفس الشهر الذي برزت فيه الجامعة العربية إلى الوجود، وبالضبط في 3 مارس 1945، غيرت إسبانيا مندوبها السامي في تطوان فعوضت الجنرال أوركاز السبيء العلاقة مع الوطنيين هناك بالجنرال فاريلا الذي قاد القوات المغربية المحاربة مع فرانكو في الحرب الأهلية الإسبانية، وقد طور سياسة إسبانيا شيئاً ما في اتجاه الجامعة. ولم يكن هذا كله نابعاً من الإطمئنان إلى أهدافها التي من بينها تحرير الأقطار العربية من كل سيطرة أجنبية، ولم يكن شمال المغرب، كمنطقة الاحتلال الإسباني ليثذ عن رسالة التحرير للجامعة، وإنما كان ذلك ناشئاً عن متطلبات وضرورات السياسة الإسبانية في ظروف عسيرة بالنسبة لإسبانيا، فكان الباعث على ذلك خدمة أغراض هذه السياسة ومصالحها على الصعيدين الدولي والعربي، وفي المغرب بوجه خاص. ولما وجهت الأمانة العامة للجامعة العربية الدعوة إلى الخليفة بتطوان لتوجيه ممثلين عن المغرب للاشتراك في دورتها لسنة 1946، وقعت الاستجابة لهذه الدعوة بموافقة السلطات الإسبانية، فتعين لهذا وفد مركب من محمد بن أحمد ابن عبود، ومحمد بن عبد السلام الفاسي الحلقاوي، ومحمد بن عبود، وقد زودوا بمال بلغ 45 ألف بسيطة إسبانية لكل واحد، وكذلك بلبسة فاخرة من لدن المندوبية السامية الإسبانية. وأبى الإسبانيون إلا أن يحددوا لهؤلاء مهمتهم التي كانت ثقافية صرفة

لا سياسية، لأن إسبانيا كانت حريصة على عدم تدخل الجامعة السياسي في منطقة احتلالها، وعلى تحريم أي نشاط سياسي على الوفد الذي مولته، وكسته، وسمحت له بالتوجه للقاهرة ليساهم في الأشغال الثقافية دون سواها. وكانت السلطات الإسبانية تنتظر من الوفد أن يقوم في نفس الوقت بما هو في نظرها أهم وهو أن يكون بوق دعاية لإسبانيا وسياستها بالمغرب مقابل ما أدته من ثمن ومساعدة. وقد زود الوفد - بالإضافة إلى هذا - بتوجيهات إسبانية ملائمة، ومن أجل هذا تقابل الوفد مع الجنرالين فاريلا وفرانكو بمدريد في ديسمبر 1945، فالتحق محمد بن أحمد بن عبود فوراً بالقاهرة، وبما أن دورة الجامعة تأجلت إلى مارس 1946، فقد توجه العضوان الآخران من مدريد إلى بيروت، ثم حلا بالقاهرة في بحر فبراير حيث استقبلهم عبد الرحمان عزام باشا، الأمين العام للجامعة، بتصريحات فيها إطراء لفرانكو، الأمر الذي أحدث استياء في الأوساط المغربية الوطنية بالقاهرة. وقد تصدى لفضح حقيقة الوفد والتنديد في أوساط الجامعة ناصر الكتاني الذي كان يشغل في الأمانة العامة منصب مكلف بشعبة شمال إفريقيا، كما أن الأوساط الوطنية في شمال المغرب تلقت خبر ذلك الوفد بامتعاض واستنكار. وقد أدى الأمر بحزبي الوحدة والإصلاح إلى توجيه رسالتين في الموضوع للخليفة وللمندوب السامي الإسباني؛ وحتى العناصر التقليدية والمعتدلة رأيت في ذلك الوفد أداة لخدمة الدعاية الإسبانية التي أرادت أن تستغل بواسطة «سياسة الفراغ» التي كانت تنهجها إسبانيا في منطقة سيطرتها، والتي كانت تريد أن تغالط بها فتجعل من الحبة قبة»،

كما يقال. ولما افتضح هذا باء الوفد بالفشل، فخسرت إسبانيا الصفقة سياسياً، ومادياً ومعنوياً، بالرغم من قيام محمد بن عبود الجديدي بالدعاية لصالح الإسبانيين مثيراً بهذا ضجة مضادة اضطرته، بعد أسبوعين، إلى الإسراع بعودته لتطوان في أبريل 1946. أما رفيقاه محمد بن أحمد بن عبود ومحمد بن عبد السلام الحلفاوي فلم يجدا أحسن من الطواف بالأقطار العربية، سوريا، ولبنان، والعراق، والمملكة السعودية، وشرق الأردن، للقيام بالدعوة الوطنية، قيل برعاية سرية من الخليفة، وربما حتى بتشجيع من الإنكليز، لأن ابن عبود كان «محمياً» إنكليزياً حتى كان يلقب «بالإنكليزي» وقد ألقيا ملاحظات تعرضاً فيها بالنقد لسياستي إسبانيا وفرنسا معاً. ويظهر أن ابن عبود حاول، في نوفمبر 1946، أن يحصل على ظهير سلطاني يعطيه حق الدفاع عن مصالح المغرب لدى الجامعة العربية، ولكن ساءت وضعيته في النهاية بالنسبة إليها، فعاد إلى طنجة حيث حاول عبثاً أن يدخل إلى تطوان في فبراير 1948، ثم غادر طنجة إلى القاهرة مع عائلته، وبعد ذلك حاول إجراء مخابرات مع السلطات الإسبانية للعودة إلى بلده، وأثناء هذا نشط في الأوساط المغربية بالقاهرة لصالح القضية الوطنية، فكان من العناصر العاملة، ومات في يناير 1950 أثناء حادث طائرة مع رفيقه محمد الحمامي المغربي، والحبيب تامر التونسي وهم قادمون من الباكستان، فكان فقدهم خسارة تأثر لها جميع من عرفهم وقدر نضالهم. وكانت الجامعة العربية وقتئذٍ أقوى ما تكون اهتماماً بشؤون المغرب الكبير بفضل العناصر الوطنية، والشخصيات السياسية العاملة بالقاهرة، وعلى

رأسها بطل الجهاد والتحرير الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وشقيقه الأمير محمد، الأول كرئيس لجنة تحرير المغرب العربي، والثاني كنايبه في الرئاسة. ووجود آل الخطابي هناك فتر، بل أحمد تأثر أوساط الجامعة العربية بسياسة المكر، والخداع، والاستغلال كما كانت تحاولها إسبانيا بواسطة بعض العناصر المغربية العميلة بشكل أو بآخر، هذه العناصر التي سهل دائماً على السلطات الإسبانية أن تكتشفها وتستعملها في الداخل والخارج، خلافاً للسلطات الفرنسية التي كان يستحيل عليها الظفر بمثل تلك العناصر لتسخيرها في سبيل سياستها ودعايتها في الخارج. ولهذا سببان رئيسيان، الأول السياسة الفرنسية الاستعمارية وما كان لها من آثار سيئة في نفوس الناس عامة، والشبان خاصة، الأمر الذي كان يحول دون أي تقارب وتعاون مع المستعمرين؛ والثاني الشعور الوطني الذي كان يهيمن على الجميع بفضل الحركة الوطنية التي كانت بالمرصاد لكل مخالف أو متلاعب مع المستعمرين ضد المصلحة الوطنية. فمن المؤسف، بل المؤلم أن تتأثر الجامعة العربية في ذلك العهد بالدعاية الإسبانية المخادعة نتيجة اعتبارات تاريخية، ومجاملات مفرضة وإغراءات بعض الشخصيات السياسة الميالة إذاك لمهادنة إسبانيا بدعوى عطفها على المطالب المغربية تجاه السياسة الفرنسية في المغرب. والحقيقة أن إسبانيا لم تكن تتظاهر نوعاً ما بذلك المنطق تمسكاً بالحق والإنصاف، وحباً في المغرب، ولسواد عيون المغاربة، بل كانت في خطتها التقليدية ناقمة على فرنسا التي كان لها حظ الأسد في المغرب بالنسبة لإسبانيا،

فكانت تستغل كل شيء ضدها سعياً في تعقيد مشاكلها، وخلق المصاعب لسياستها، وطمعاً في أن تخلفها يوماً ما في الاستيلاء على بقية التراب الوطني ظناً منها بأن المغاربة سيكونون عاجزين عن الحكم، وسيلجؤون إلى إسبانيا لتساعدهم عوضاً عن دولة أخرى. وقد خامرتها هذه الهواجس وراودتها هذه الأحلام وقت نفي السلطان سيدي محمد بن يوسف، فتظاهرت بشيء من العطف والتأييد، ولكن افتضحت السياسة الإسبانية بعد عودة السلطان إلى العرش، واعتراف فرنسا باستقلال المغرب، ذلك أنها مانعت في هذا الاستقلال، ورفضت الاقتداء بفرنسا، وديرت مؤامرة مع بعض الشخصيات السياسية في الشمال لفصله عن التراب الوطني، وإقامة حكومة عميلة فيه لتعارض بها حكومة المفاوضات الائتلافية في الرباط، وكل هذا في ظل إسبانيا وتحت سيطرتها. وقد أحبط السلطان المخطط الإسباني بتوجيه إنذار إلى من يعينهم الأمر، مما سنتحدث عنه في موطنه من هذا الكتاب.

الاستقلال يؤخذ ولا يعطى

كنت وأنا في المنفى أتتبع تطورات الحرب بكل اهتمام خصوصاً زمن «الانتصارات» الحليفة التي كان للقوات المغربية حظ وافر فيها من تونس إلى إيطاليا، فرنسا، فالنمسا، كما كان اهتمامي أكثر بالحركات الوطنية التحريرية في الشرق العربي، وخاصة في سوريا ولبنان، إذ كان للحلفاء تدخل فعال لصالح حركة الاستقلال فيهما خلافاً لموقفهم من نفس الحركة في المغرب لأسباب راجعة إلى الحرب، حيث كانت بلادنا قاعدة استراتيجية كبرى لم يسمح الحلفاء فيها بأي إخلال بالاستقرار نتيجة أية حركة تؤدي إلى شغلهم بغير إعداد المعركة الحاسمة ضد دول المحور، وكذلك إلى إفساد خططهم تجاه فرنسا الحرة بقيادة دوغول.

وكنت شديد الإيمان بأن الأسلوب الذي استعمله الوطنيون في سوريا ولبنان هو الطبيعي والمجدي في الظفر بالاستقلال، وهو جعل فرنسا أمام الأمر الواقع بإعلان الاستقلال، لا بمطالبته والتماسة ممن لم يكن في استطاعته أن يمنحه أو من دول الحلفاء التي كانت منشغلة بالحرب حتى النصر، كما فعل ذلك المغاربة في يناير 1944. وقد ازداد إيماني بذلك لما تطورت مطالبتنا بعد

أيام إلى انتكاس بسبب الضغط، والقهر، والقمع، فتحملنا كل ما تحملناه - وما أكثره وأجسمه - في سبيل مجرد طلب بدل أن يكون هذا من أجل إعلان الاستقلال باسم الشعب كحق طبيعي ومقدس لا يلمس ولا يستجدي من أية جهة في الداخل أو الخارج. وهكذا نكون قد سلطنا أقوم السبل، وأخصر الطرق، وعملنا بالمبدأ: الحق يؤخذ ولا يعطى، أو كما قال شوقي:

وما استعصى على قوم منال... ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً!

ولم يكن إيماني بهذا حديثاً، بل كان إيمان الحركة القومية منذ نشأتها حيث سجلت بجانب عنوان جريدة «الدفاع» الناطقة باسمها أن وسيلتها «الاعتماد على الشعب، بعد الله، في تحقيق أماني البلاد، ثم الكفاح والثبات في المبدأ، وعماد الكفاح التضحية».

فهذا كان هو الطريق إلى الاستقلال، لا انتظاره ممن لا يملكه أو ممن لا يعطيه. فلو كنت استشرت في عريضة المطالبة بالاستقلال قبل تقديمها لما كنت أشير بغير تلك الوسيلة، لأنها تختصر الطريق، وتقرب البعيد، وتتجنب كل خوض في محاورات، ومراوغات عديمة الجدوى، وتقطع كل سبيل على سياسة الإصلاح المزعوم كذريعة لإحباط المطالبة بالاستقلال بالسير بها في متاهات ومجاهل لا مخرج منها إلا بالخيبة والفشل.

لذلك كله كان إيماني راسخاً بأن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى.

وكانت المسألة مسألة الطرف المناسب للإقدام على هذا العمل مع توفر حظوظ النجاح، وهذا ما لم يكن متيسراً في يناير 1944، لأن الوضع الحربي في المغرب كان غير مساعد، حيث كان الحلفاء يعدون فيه المعركة الحاسمة ضد دول المحور بمشاركة القوات الحرة الفرنسية، ومؤازرة المقاومة السرية في التراب الفرنسي بعد النزول في شواطئه.

ولكن الوضع في المغرب تطور، فأصبح الطرف مناسباً بعد أن نزلت جيوش الحلفاء في إيطاليا، وفرنسا، وحررت معظم أوروبا الغربية المحتلة، فأخذ الحلفاء يفكرون في مصير العالم بعد الحرب، ولهذا عقدوا مؤتمر سان فرانسيسكو في 25 أبريل 1945 لوضع ميثاق الأمم المتحدة، كما تأسست جامعة الدول العربية في 3 مارس من نفس السنة، فكان من أهدافها تحرير الشعوب العربية من سيطرة الاستعمار، وقد أصبحت تلعب يومئذ دورها في المجال العالمي كمنظمة دولية إقليمية، إلى غير هذا من الطوارئ والتطورات السياسية والديبلوماسية في ذلك العهد. واستناداً إلى هذا أجريت من منفاي بوسائلي السرية الخاصة الاتصال مع رجال الحركة القومية في فاس، ومع أحمد مكوار، المستقر إذاك في مكناس حيث كان مقيماً بالإكراه، مقترحاً انتهاء الفرص السانحة لتطوير «المطالبة بالاستقلال» التي ساء مسيرها إلى «إعلان الاستقلال» باسم الشعب، كما فعلت الحركة الوطنية في سوريا ولبنان، خصوصاً وأن الحلفاء أصبحوا على استعداد لمؤازرة المغرب إذا رأوا منه الجد والإقدام في سبيل أخذ الحرية والاستقلال.

وسأثبت هنا للتاريخ نصوص المراسلات والبيانات الموجهة مني في ذلك إلى فاس ومكناس، فهي تعبر عن وجهة نظري، وموقفي، وسعي في عمل حاسم توفرت له أكثر أسباب النجاح في ذلك الوقت.

أما المراسلة الموجهة إلى رجال الحركة القومية بفاس في رجب 1364 (يوليوز 1945) فهي: «إن الواجب يقضي علينا بالعمل عاجلاً لانتهاز فرصة الخلاف القائم اليوم حول قضية سوريا ولبنان، وذلك لإثارة المسألة السياسية المغربية، وإدراجها - إن أمكن - ضمن مواضيع المحادثات الدولية التي تنهياً لبحث القضية خاصة، أو قضايا العالم العربي الشرقي عامة.

«إن هذه الظروف ستكون من غير شك حاسمة في تسوية تلك القضايا الخلافية كلها أو جلها بين الدول الكبرى والأمم الشرقية التي هي اليوم مجال الخلاف والتي ستصبح غداً محور المناقشة والمفاوضة، فمن الواجب أن نعجل بالمساعي والمحاولات اللازمة لاستغلال هذه الظروف التي قلما يوجد الدهر بمثلها، وإن التطورات التي طرأت على الخلاف الأصلي بين سوريا وفرنسا لتحتم علينا ذلك تحتماً كبيراً.

«إنكم تعلمون أن سر الخلاف هو بين فرنسا وإنكلترا المتنافستين في تلك المنطقة من الشرق العربي، وقد اقتضت مصلحة إنكلترا في هذه السنين أن تؤيد صراحة مساعي الأمتين السورية واللبنانية في سبيل الحرية والاستقلال، فلولا تدخل إنكلترا فعلاً لما تحسنت وضعية القطرين، وتعزز جانبهما في

مفاوضة فرنسا التي لم تعترف لهما في الحقيقة بالاستقلال إلا مكرهة، وقد أبانت الحوادث أنها ما تزال تطمع في إبطاله بقدر المستطاع وذلك بجعله اسماً بدون مسمى، وهذا ما أدى إلى الأزمة الحالية، وتوتر العلاقات بين السوريين والفرنسيين من جهة، وبين فرنسا وانكلترا، من جهة أخرى. وأهم ما طرأ على سير الحوادث الأخيرة، وطور المسألة هو الموقف الذي تظاهرت به كل من انكلترا وفرنسا بكيفية أخص، فقد اقترحت الحكومة الإنكليزية على فرنسا الدخول في مفاوضة ثلاثية (إنكلترا - فرنسا - أمريكا) لبحث الخلاف الحاضر وذلك في مؤتمر بلندرة يجمع أولاً ممثلي هذه الدول، ثم يضم ممثلي سوريا ولبنان. وقد أعلنت أمريكا من جهتها اهتمامها بالقضية وذلك في المذكرة التي رفعتها إلى فرنسا للعمل على تثبيت استقلال القطرين العربيين، ولا شك أن المؤتمر الثلاثي سيتناول في القريب دراسة الوضعية الجديدة في الشرق. أما فرنسا فلم تغتبط باقتراح انكلترا، لأنها لا تطمئن إلى الجبهة الأنكلوسكسونية التي قد تواجهها في مؤتمر لندرة، فإن قبلت الاقتراح فإنما تكون في نظرها قد جنت على نفسها بيدها، فقدمت رأسها إلى المقصلة فالانكلوسكسون إنما يرومون خدمة مصالحهم من خلال مصالح العرب، وبالتضحية بمصالح فرنسا جهد المستطاع في تلك المنطقة، وهذا ما امتنعت منه فرنسا التي فطنت للمكيدة المدبرة، وأرادت أن تقابل مكيدة بمثلها حيث طلبت رسمياً توسيع دائرة المؤتمر بضم روسيا حليفها ومنافسة الأنكلوسكسون، وكذلك الصين كدولة كبرى مسؤولة قد يكون في حضورها ما يمكن فرنسا من الاستفادة

والاستغلال. ولم تقتصر فرنسا في اقتراحها على الخلاف السوري اللبناني، بل طالبت بأن يعقد مؤتمر خماسي للبت في جميع القضايا الخاصة بالعالم العربي الشرقي، ويرمي هذا إلى وضع قضية فلسطين، وشرق الأردن، ومصر على بساط البحث بين الدول الكبرى. وبهذا أرادت فرنسا أن تضايق الأنكلوسكسونيين وربما تتمكن من تكوين جبهة مع روسيا التي صارت تهتم بتلك المنطقة القريبة منها، والمنتجة للبتروال المزاحم لبتروالها، والمجاورة للمضايق البحرية التي تطمع فيها؛ كما أرادت فرنسا أن تحاول تأليف كتلة من الدول الكبرى لمقاومة جامعة الدول العربية التي كانت تعدها خطراً على سيطرتها في الشمال الإفريقي خاصة. وقد تجلّى هذا في تصريحات دوغول إلى الصحافة في 2 يونيو. وبذلك تحالفت فرنسا على لسان دوغول، مظهرة أنها لا تعتبر الخلاف قائماً بينها وبين سوريا ولبنان، ولا بينها وبين تلك الدول، ولهذا طالبتها بالنظر في المسألة عامة على أساس التعاون بينها في نطاق مشروع النظام العالمي الجديد، وكان من شأن هذا أن يجعلها في نظر دوغول - تتلافى الأخطار التي تعرض لها وجود فرنسا في المشرق، كما يدفع انكلترا لتتورط في مشاكل مع العرب فيخسر الجميع ما يكون كسباً لفرنسا، وهو فشل الاتفاق العربي الانكليزي على تحطيم الوجود الفرنسي في الشرق.

أما روسيا فأعلنت موقفها في بلاغ رسمي نص على مطالبة الدول بتسوية الخلاف السوري بطرق سلمية صرفة، والظاهر من

التصريحات الأمريكية والانكليزية أن واشنطن ولندرة لاتريان فائدة في قبول الاقتراح الفرنسي بتوسيع دائرة المؤتمر، غير أن موقف روسيا قد يكون له أثره لصالح الاقتراح الفرنسي. ولا يعني هذا أن روسيا تؤيد الخطة الفرنسية، وإنما تسعى لإيجاد فرصة التدخل في الخلاف عساها تظفر بمرامها في التوسع والوجود في كل مكان. ومما دل على اختلاف روسيا مع فرنسا تأييد الأحزاب الشيوعية العربية لحكومتى دمشق وبيروت إزاء فرنسا، وكذلك التصريح الذي نشر أخيراً حول موافقة روسيا على استقلال الشعوب العربية.

«وعلى كل حال قد يتطور الموقف فينعد مؤتمر خماسي لا لبحث المسألة العربية الشرقية فحسب، بل للنظر في جميع مشاكل الشرق الأدنى والأوسط بما في هذا فارس، والهند. ففارس تطالب الحلفاء بالجلء عن أراضيها، كما أن الهند تطالب بالاستقلال الداخلي، بينما تستعد مصر لإعلان مطالبها للحلفاء، ويهتم كل من العرب واليهود بتسوية المشكلة الفلسطينية حسب مصلحة كل جانب، وتوجد تركيا في قلق على منطقة المضائق البحرية واسطنبول التي تطمع فيها روسيا منذ قديم، وإلغاء المعاهدة الودية أخيراً بين الطرفين لا يزيد تركيا إلا ريبة وقلقاً.

«من هذا العرض السريع للوضع السياسية بالمشرق، ولمواقف الدول التي يعينها الأمر، يتضح ما يتمخض عنه الشرق من أحداث وتطورات، والدول العربية، وفي طليعتها الجامعة تقف بالمرصاد لما يتهيأ من ائتمار ومفاوضة في شأن مصيرها، ويبدو

أنها مطمئنة ومتفائلة، وفي اختلاف الأقوياء مصلحة للضعفاء .

«بعد هذا ألفت نظركم إلى وجوب العمل لإثارة القضية المغربية بمناسبة الصراع الراهن على الشرق العربي، خصوصاً وفرنسا هي المقترحة لتوسيع دائرة المؤتمر حتى يتناول بحثه قضايا العرب في الشرق، فليس من المعقول أن تطالب فرنسا من غير أن تقبل أن ينظر كذلك المؤتمر في القضايا العربية كلها بما فيها شمال إفريقيا، ويمكن الاستعانة بالجامعة العربية لعرض الطلب، والعمل على إقناع الدول الأخرى به .

«ومهما يكن من الأمر، فيجب علينا - نحن المغاربة - أن نبادر بإثارة المسألة، ورفع الطلب إلى تلك الدول سواء كان المؤتمر ثلاثياً أو خماسياً لبحث القضايا العربية في نطاق محدود أو واسع، وهي في أساسها تقوم على المطالبة بالاستقلال . ولهذا فقضية المغرب شبيهة بها وجديرة بأن تضاف إليها خصوصاً وهي، بالرغم عن الحماية، ما تزال قضية دولية إلى حد ما، ذلك أن النظام الدبلوماسي المعمول به في المغرب مستمد من معاهدتي مدريد (1880)، والجزيرة الخضراء (1906)، ومن المناسب التذكير بأن هذا المؤتمر اجتمع بدعوة من المغرب، وإذا أعجز المغرب فيه عن تحقيق مقاصده الوطنية، لسوء التمثيل فيه، وضعف الدولة وقتئذٍ، فالأمر أصبح اليوم على عكس هذا بالنسبة للجانب المغربي، وللوضع العالمي .

«وخلاصة القول» أن فرنسا لا توجد مطلقة اليد في المغرب من الوجهة الدبلوماسية، وأن لدول مؤتمر الجزيرة فرصة للتدخل

من جديد إذا تحركنا ومكناها منها. ومما يلفت نظرنا اليوم أن الاهتمام أخذ يظهر من أمريكا بنظام معاهدة الجزيرة، ولا شك أن وراءه ما وراءه.

«فهذه هي أهم العوامل التي تشجع على العمل في سبيل القضية المغربية التي في إمكاننا أن نجلب إليها اهتمام الدول، وقد نوفق في إدراجها في لائحة ما تبخته في نطاق نظام العالم الجديد.

«وأقترح لهذا:

1- رفع رسالة تتضمن عرض الطلب، باسم الشعب المغربي، إلى الدول المعنية بالأمر بواسطة قناصلها، وإلى فرنسا على يد الإقامة العامة.

2- تقديم تقرير إلى قناصل الدول لشرح وجهة النظر المغربية في مطالبة المؤتمر بإدراج القضية الوطنية في جدول أعماله كقضية تحرير واستقلال مماثلة لقضايا الشرق المعروضة على نظره.

3- تقديم عرائض شعبية إلى القناصل لتأييد ذلك الطلب المقدم من الحركة الوطنية المغربية.

4- طلب مساندة جامعة الدول العربية لمساعي المغرب، وإرسال لجنة بحث وتحقيق طبقاً لما ورد في ميثاقها من أن المجلس مكلف بالاستطلاع عن مصالح وأمانى الأمم العربية غير المستقلة لمساعدتها في سبيل الظفر باستقلالها ووحدتها،

ويمكن إنابة المجلس عنا في تبني الطلب والسعي في إنجازه .

5- التأييد الشعبي بواسطة الإضراب العام إن دعت الحاجة إليه .

«وهكذا لا أرى استعمال وسائل العنف، وإنما يلجأ إلى الطرق السلمية، كما تنظم الدعوة في الداخل إلى تلك الحركة الجديدة، وبذل الجهد لخلق أزمة معنوية وسياسية تلفت نظر الرأي العام الخارجي عامة، والدول الكبرى خاصة .

«ولا يحتاج الإقدام على العمل إلى أن يضمن له كل النجاح مسبقاً، فالظروف الدولية ملائمة، وحظوظ النجاح كثيرة ومهمة، وعوامل التشجيع والتفاؤل متوفرة، والإيمان بالقضية لا يزداد مع هذا كله إلا قوة، وإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً» .

وذلك كان موضوع هذه الرسالة وهو العمل لعرض قضية استقلال المغرب بأسلوب جديد على مؤتمر الدول في لندرة لبحث قضايا التحرير في الشرق العربي . وفي 17 شعبان 1364 (27 يوليو 1945)، وجهت كذلك من منفاي عدة وثائق تتعلق بالعمل الحاسم الجديد في المغرب للخروج «بمطلب الاستقلال» من مأزقه الذي انتهت به إليه أحداث يناير وفبراير 1944 إلى «المناداة بالاستقلال» التي تجعل فرنسا والدول أمام الأمر الواقع، كما فعلت وتفضل الشعوب المصممة العزم على انتزاع حقها في الاستقلال .

وأولى تلك الوثائق الموجهة إلى رجال الحركة القومية بفاس
«البيان الآتي :

«لقد مرت سنة كاملة على تقديم عريضة المطالبة بالاستقلال،
فيجب علينا أن نقوم باختبار الضمير، وإحصاء ما توصلنا إليه من
نتائج، وحققناه من مكاسب، وكذلك ما ارتكبناه من أخطاء،
وضيعناه من مناسبات. وإذا كان يستدل على الأعمال بالنتائج
فماذا حصلنا منها حتى الآن؟

«لقد قمنا بحركة المطالبة بالاستقلال، وهو جميل ومهم في
حد ذاته، غير أن ذلك لم يخرج عن كونه «مطالبة بالحق»، ولكن
طلب الحق شيء، ونبيله شيء آخر، مثال هذا أن سوريا اعترفت
لها بالاستقلال المطلوب في معاهدة 1936، ولكنها لم تمارس
حق الاستقلال إلا يوم أهدمت على إلغاء نظام الانتداب، وإعلان
الاستقلال باسم الشعب وحكومته، فلم يسع فرنسا - أمام هذه
الحركة الجبارة، والأمر الواقع - إلا أن تسلم طوعاً أو كرهاً. ومثال
آخر هو موقف الجزائر التي عمدت إلى ثورة مسلحة كوسيلة
لحركة الانفصال عن فرنسا، وكان قصد الجزائريين رفض
الانتساب «لأم الوطن»، وكل اندماج فيها، وبتلك الثورة فرضت
الجزائر قضيتها على الجميع، ولم تتركها تحاط بمؤامرة
السكوت، كما وقع لقضية المغرب في يناير 1949، ومما يدل
على موقف الجزائر مقاطعتها للانتخابات رفضاً لسياسة الاندماج،
وقد تأيدت المقاطعة بفتوى جمعية العلماء التي حرمت شرعاً
التسجيل في لوائح الانتخاب، وأندرت كل مخالف بالطرد من

الملة والجماعة، وبهذا نجحت المقاطعة.

«فهذان مثلان - سوريا والجزائر - يدلان على أنه لا ينفع مع فرنسا إلا الحزم والجد، أما الاحتجاجات، والتقارير، والعرائض فلا تعبأ بها ما لم تؤيد بالعمل الصحيح الذي يحق الحق، ويبطل الباطل، وهو العمل الجريء الحاسم.

«وهذا ما لا مناص لنا منه، خصوصاً والظروف في الخارج، والأوضاع في الداخل تدعو إليه، بل توجهه.

«لقد دل كل شيء على أن فرنسا لا تريد تغيير سياستها، ألم يعلن مقيمها العام في مجلس شورى الحكومة أن المغرب من صنع فرنسا؟ ألم تبرز الصحافة الفرنسية هذا التصريح؟ ألم يطعن المقيم العام في حركة الاستقلال متهماً المطالبين به بالخيال، والطيش، والجحود؟ ألم يصرح بأن الإفراج عن المعتقلين السياسيين تصفية لحركة الاستقلال؟ فماذا ننتظر من فرنسا بعد كل هذا وغيره مما ورد في خطاب ممثلها بالمغرب؟.

«إن تقييد العمل بنتائج مؤتمر فرانسيكو، بعد عودة الوفود العربية، مضيعة للوقت، وتفويت للفرص، فمن المعلوم أن هذا المؤتمر ليس له أدنى اختصاص في بحث مشاكل الشعوب، وإنما تم الاتفاق في اجتماع يالطا بين رؤساء الدول الكبرى على أن يقتصر على وضع قانون أساسي يصبح ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب، فمن الخطأ اعتبار غير هذا داخلاً في أشغال المؤتمر المذكور، ولو كان له أن يهتم بمشاكل الشعوب لكانت مشكلة

سوريا، هي الأولى بهذا. وبعبارة، كان مؤتمر سان فرانسيسكو تمهيداً لهيئة الأمم المتحدة من حيث التقنين والتنظيم، أما المشاكل السياسية فمن نظر المؤتمرات الثلاثية، ومؤتمر الصلح العام.

«وبناءً عليه فإن الوفود العربية لا يمكن أن نطالبها بأكثر مما في إمكانها، ولا بما هو خارج عن اختصاص المؤتمر الذي دعيت إليه».

«وكيفما كان الأمر فلا يستغنى عن العمل الجدي الحاسم في الداخل، فهو الأساس والعمدة في نجاح القضية في الداخل والخارج على السواء».

«ولهذا فمن الحق الظن بأن الوفود العربية ستحمل إلينا «صك الاستقلال» ونحن قعود لا نتحرك، وسكوت لا نتكلم!».

«فأي داعٍ إذاً للتريث والانتظار؟ إن الخارج لا يمكن أن يهتم بقضيتنا إلا إذا كنا نحن مهتمين بها في الداخل بالعمل الصحيح المجدي، فهو السند القوي بدءاً وختاماً، وهو الشرط الأساسي في كسب المؤيدين والأنصار في الخارج».

«وأعني بالعمل الصحيح المجدي انتفاضة معنوية وسياسية من الأمة، لا ثورة مسلحة، ولا فتنة داخلية، وقد أصبح ذلك العمل أوجب علينا من كل وقت، إذ لا شيء يدل على أن فرنسا تستعد لأي تساهل وتنازل بالنسبة لحركة الاستقلال، بل كل ما سمحت به، بعد هذه الحركة، هو برنامج هزيل من الإصلاحات الجزئية

كما تصورتها سلطاتها، وأعدتها لجانها في نطاق نظام الحماية توكيداً لسياستها، وقد اعتبرت ذلك برنامج عشر سنوات (ديسمال) كما أعلن هذا المقيم العام في مجلس شورى الحكومة. أما المسألة السياسية فلا ذكر لها ولا خبر عنها، لأنها مسألة مطوية بالمرّة كأنها مسألة لا وجود لها». وهذا بخلاف موقف فرنسا في تونس حيث سمحت بإرضاء مطالب مهمة، كإشراك التونسيين في الحكم، وإسناد وظائف عليا إليهم في مختلف الإدارات الفنية العصرية؛ وفي الجزائر حيث منحت أهلها حقوق الرعوية، وفي الهند الصينية حيث أعلنت رسمياً أنها ستمنحها - فور التحرير - نظاماً ديموقراطياً بجميع الحقوق والحريات، والتعليم الإجباري، وتنمية التعليم الثانوي والعالي، وتقوية وسائل الرقي في الميادين الاجتماعية، والثقافية والسياسية، والإدارية (خطاب وزير المستعمرات في 25 مارس 1945).

«أما في المغرب فلا شيء غير جملة من التدابير لا تسمن ولا تغني من جوع. بل إن فرنسا أمعنت في سياستها القهرية الاستعبادية، فأصدرت سلطاتها، في 14 مارس 1945، أمراً عسكرياً، باسم المحافظة على الأمن، وهو يشترط في عقد الاجتماعات بأي مكان الإذن من السلطة العسكرية بعد موافقة سلطة المراقبة المحلية كتابة؛ بل أكثر من هذا أن الأمر لا يرخص لغير الرعايا الفرنسيين الحضور في أي اجتماع عام، ولا يبيح الكلام بغير الفرنسية، ويمكن منع الرعايا المغاربة من الحضور بعد أخذ رأي سلطة المراقبة المحلية. فأين هذا من الاستقلال

المطالب به في يناير 1944؟ بل هناك ما هو أنكى لنا وأشد تحدياً، وهو أن فرنسا تستعد لإرضاء الجالية الفرنسية في مطامعها البعيدة، وهي قبول طلب ممثلي هذه الجالية حق الاستجواب كتابة بين دورات مجلس شورى الحكومة، وهذا ما يكون عادة في البرلمانات، كما أن أولئك الممثلين جادون، بتأييد الإقامة العامة، في الحصول على مشاركة نواب الجالية في المجلس التأسيسي الفرنسي، وعلى انتخاب البلديات الفرنسية بالمغرب كأن الجالية هي صاحبة البلاد دون المغاربة، وقد أعلن ذلك ممثلو الجالية في مجلس شورى الحكومة، كما وعد المقيم العام بالعمل لإنجازه. بل إن حزب «فرنسا المحاربة» بالمغرب عقد مهرجاناً بالرباط، في 13 يوليوز 1945، بمحضر رئيس الناحية ورئيس البلدية الفرنسيين، وطالب بأشياء منها توحيد هيئة الناخبين الفرنسيين، وإعطاء حق التصويت والتقرير للقسم الفرنسي - دون المغربي - من مجلس شورى الحكومة، وكذلك حق انتخاب البلديات. وقد تقابل وفد ذلك الحزب مع المقيم العام في 3 مايو 1945، وحصل منه على الوعد الصريح بإنجاز هذا المطلب، فالجالية الفرنسية - كما قال ممثلوها - تريد أن تؤسس في المغرب ديموقراطية خاصة بها كأنها صاحبة البلاد وسيدتها.

«وتعتزم فرنسا - بالإضافة إلى ذلك - تحرير سيطرتها في المغرب من كل مضايقة أجنبية في مجال المشاريع المالية، والاقتصادية، والعمرانية التي هي من اختصاص البنك الرسمي المغربي.

«تلك هي الأخطار الجسيمة التي نحن مهددون بها آنأً واستقبالاً، فهل بقي لنا وزن واعتبار في نظر فرنسا؟ أم الدماء والتضحيات في الحرب فلا عبرة بها في رأيها. ألم يصرح رئيس إدارة الشؤون السياسية في القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة بأن المحاربين المغاربة ستكافئهم فرنسا بعد عودتهم بشيء من الإسعاف! أليس معنى هذا أنهم لم يشاركوا في الحرب باسم أمة حليفة، بل «كمرتزقة» «وكلحوم للمدافع» كما يقال في الفرنسية؟».

«وبعد هذا - وهو قليل من كثير - أيبقى مجال للانتظار؟ فكفى ما خسرنه بمناسبة المؤتمر الثلاثي في بوسدام لإثارة المسألة المغربية، خصوصاً وأنه كان من المتوقع أن يبحث الرؤساء الكبار قضية طنجة، فلماذا هذا السكوت والجمود؟ لعل هذا هو ما حمل المقيم العام، في القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة، على أن ينوه بما سماه «الحكمة التقليدية للشعب المغربي»، ويعلن أن فرنسا تعتمد عليها اعتماداً، وما الحكمة في نظره إلا الذلة، والخضوع، والاستسلام».

«إذا كانت تلك سياسة فرنسا في المغرب فهل نبقى أمامها مكتوفي الأيدي بعد المطالبة بالاستقلال، وتقديم أعلى التضحيات في سبيله؟».

«إن لفرنسا أن تسلك السياسة التي تريد، أما نحن فلا نريد إلا الاستقلال، والاستقلال لا يطلب من أحد، ولا يستجدي بالعرائض، وإنما يؤخذ أخذاً، ولا يعطى عطاءً».

«وكيفية أخذه وانتزاعه من دولة غاصبة، باغية، متعصبة هو
المناداة به، وإعلانه باسم الشعب، مجرداً من كل مطالبة،
والتماس، واستجداء، وبهذا يكون التصريح بإلغاء نظام الحماية
وما تقوم عليه من احتلال، وسيطرة واستعباد، فهذا هو العمل
الجدى الحاسم، ورد الفعل الواجب على كل موقف لفرنسا
عنيد».

«إن الظروف مؤاتية، ووضعية فرنسا منهاره، واستعداد الحلفاء
متوفر اليوم بخلاف ما كان عليه الأمر وقت المطالبة بالاستقلال».

«فحذار أن نتهاون في الأمور، ونتقاعس عن العمل، فنخسر
كل شيء، ونمكن فرنسا من مهلة الخروج من سوء وضعيتها،
وتنظيم دولتها، وتسوية مشاكلها مع الحلفاء، فهي من أجل هذا
كله في حاجة إلى الهدوء والاستقرار؛ وسعيًا فيهما تساهلت
وتنازلت بعض الشيء في الجزائر، وتونس والهند الصينية،
وأفرجت عن المعتقلين السياسيين في المغرب لا غير».

«فلنعجل بالعمل وكلنا تصميم، وثقة وثبات، واستعداد لكل
تضحية، ومسك الختام كلمة أحد رجالات الإسلام قديماً:
«النفير قبل أن ينقطع السبيل، وينزل الأمر الجليل، ويفوت
المطلب، ويعسر المذهب، ويبعد العمل».

هذا أهم ما ورد في «البيان» الذي أتبعته بوثيقتين هما:
«المسألة السياسية المغربية وديبلوماسية الدول الكبرى»، «والخطة
الحاسمة للمناداة بالاستقلال عملاً بالمبدأ الحق: الاستقلال

يؤخذ ولا يعطى»، فأرسلت الكل في نفس التاريخ وهو 17 شعبان 1364 (27 يوليو 1945)، إلى رجال الحركة القومية ليطلعوا على ذلك، وينهضوا بالعمل مع غيرهم من دعاة الاستقلال في اتحاد سياسي، وإجماع وطني، لا يشذ عنهما أحد من المخلصين الأوفياء، وفيما يلي الوثيقتان المذكورتان أثبتهما للتاريخ.

المسألة السياسية المغربية ودبلوماسية الدول العظمى

تستحثنا الظروف السياسية العامة، وضرورات المسألة المغربية الراهنة إلى أن نتساءل هذا السؤال الخطير: هل نتوقع عطف الدول الكبرى وتدخلها بالفعل تدخلاً يعزز جانبنا، ويساعدنا على الفوز بمقاصدنا السياسية العامة؟.

لا نجيب عن هذا على الفور والبدئية، وإنما نحلل دبلوماسية الدول الكبرى بالنسبة إلى المسألة المغربية تحليلاً فيه تبرير للسؤال المذكور، وإعداد العناصر التي يصح أن تتخذ مستنداً في الجواب المطلوب.

ثم لا بدّ أن نوطىء للبحث توطئة ترسم لنا كفافه وإطاره، وتظهر لنا الصورة واضحة بارزة، فقد تعرضنا في تقرير «المغرب والدبلوماسية الأجنبية في الماضي» إلى مختلف السياسات التي جرت عليها الدول الكبرى في ماضي المغرب وغابره، ونرى في هذا البحث الجديد أن نبسط ما لم نتحدث عنه في التقرير السابق الذي عالجتنا موضوعه من وجهة تاريخية بحثة. وبعبارة أخرى، نريد هنا أن نبين الأسباب التي من شأنها أن تغري بعض الدول بالتدخل في المسألة السياسية المغربية إن أثرت بشكل جدي

وأدت إلى الخلاف الرسمي الشديد بين المغرب ودولة الحماية .

ولتحدث قبل هذا عن «مسألة البحر المتوسط» التي تعد القضية المغربية من أهم العناصر فيها ماضياً وحاضراً .

إن انقضاء الحرب في أوروبا قد أثار تلك المسألة من جديد بين الدول الظافرة، ولعلها ستدخل في طور خطير وحاسم لم يتقدم له نظير، وذلك بسبب انقلاب عناصرها الأساسية المعهودة، وتجدد الوضعية التي أصبحت الدول فيها. وبيان هذا أن الدول التي كانت تسيطر على البحر المتوسط، بسبب موقعها الجغرافي خاصة، قد عثر ببعضها الزمان، وأخنى عليها الدهر، فأسقطها من ذروة السيطرة، وهوى بها إلى الحضيض الأسفل، تلك هي حالة إيطاليا التي طالما أعلنت - عتوا وصلفا - أنها سيدة البحر المتوسط بلا منازع، وجابته العالم بقولها المردود: «ماري نوسطروم»، فقد انقضت إيطاليا العاتية الصلصة إثر الحرب انقراضاً سواها غيرها من الدول الواقعة على شواطئ ذلك البحر بدون سيطرة ولا سيادة .

وهذه فرنسا نفسها، إن احتفظت بمراكزها في البحر المتوسط فإنها، والحق يقال، لا تملك من القوة ما يجعلها فيه سيدة كما كانت قبل الحرب .

أما إنكلترا فقد كانت ولا تزال تتمتع فيه بالسيادة والسيطرة حقاً وبقيناً، بيد أنها - فيما يظهر - مهددة في ذلك بسبب مطامع مزاحمين عظميين جديدين هما روسيا وأمريكا .

فروسيا قد أصبحت دولة عظيمة عالمية يهتما ضمان حقوقها ومصالحها في البحر المتوسط بأكثر مما كان فيما مضى، فباسم هذا تتدخل اليوم في قضية مضايق الدردنيل والبوسفور، وقنال السويس، ومسألة طنجة.

وكذلك أمر أمريكا التي فارقت عزلتها الرسمية والعملية، وأصبحت تعنى بمسألة البحر المتوسط عناية كبرى، ذلك أن مستقبلها مقيد بأسطولها البحري والجوي، أي بالارتباط بجميع القارات التي سيضخم النفوذ الأمريكي ويدرك فيها من الشأو والبسطة والرسوخ ما لا يحدثنا التاريخ بمثله.

كل هذا يفسر لنا بجلاء قوة الازدحام الذي نشاهد عليه الدول الكبرى في مسائل البحر المتوسط شرقاً وغرباً، كما يجلو لنا حقيقة المعركة التي تنغر في تلك الدول من طنجة إلى الدردنيل والبوسفور. فالمفاوضات الدولية الحاضرة، سواء فيما يخص طنجة أو الدردنيل والبوسفور أو سوريا ولبنان أو قنال السويس أو غيرها، لا تعني مصالح محلية وكفى، بل تتعلق - في الحقيقة - بتقرير مصير البحر المتوسط والعالم بأسره، وإذاً فمسألة طنجة ليست إلا مظهرًا من مظاهر معركة البحر المتوسط لا أقل ولا أكثر.

بعد هذه التوطئة التي نتأدى بها إلى البحث الذي نحن بسبيله نعرض لبيان مواقف الدول الكبرى الثلاث إزاء قضيتنا العامة.

روسيا: أصبحت تهتم بشؤون المغرب وذلك بمناسبة

المفاوضات حول نظام طنجة، فمن المحقق أنها ستساهم فيها مساهمة مباشرة فعّالة، وهكذا فإن روسيا سيصبح لها تدخل رسمي مؤثر في المسألة المغربية، وذلك بصفتها دولة ذات نفوذ في البحر المتوسط، وإحدى الدول العظمى المسؤولة عن الأمن العام في العالم، ولن يكون هذا التدخل الروسي الجديد شكلياً كما كان الأمر في مؤتمر الجزيرة، لأن روسيا اليوم هي غيرها في ذلك العهد، ونحن نجهل الآن مقاصد روسيا بالتفصيل فيما يخص المغرب عامة، وطنجة خاصة، ولكن - بالرغم عن هذا - نستطيع أن نقول إنها قادرة على أن تواجه فرنسا - مثلاً - بما تشاء من المقترحات الجريئة لأنها حرة من كل تعهد والتزام سابق في مسألة الحماية، ولها أن تعتمد في هذا على عقد الجزيرة الذي يحمل توقيعها، ويفسح لها المجال لمزاحمة فرنسا والدول الأخرى، خصوصاً في ميدان الاقتصاد، وهذا ما يؤخذ من ثنايا أقوال الصحافة الروسية الرسمية التي عرضت وجهة نظر موسكو، وذكرت بأن روسيا قد شاركت بصورة فعّالة في مؤتمري مدريد والجزيرة، واعتبرت إذاك مصالحتها اعتباراً كبيراً.

ونحن - بصفتنا مغاربة ومسلمين - لا نرحب، مطلقاً، بتدخل روسيا في المغرب إن كان سيؤدي إلى بسط نفوذها في ربوعنا، والدعوة إلى مذهبها بيننا بما يفرق جمع الأمة، ويدخل عليها الوكف في دينها ومقوماتها المعنوية والقومية، وهما - أي نفوذ موسكو وشيوعيتها - متلازمان تلازم الشيء وظله.

أما بصفتنا سياسيين فإنه يسوغ أن نستغل ظهور روسيا اليوم

فوق مسرح السياسة المغربية، وذلك للتشغيب على فرنسا ومعارضة دولة بأخرى، وفي المثل: يعد لكلب السوء كلب يعادله! ولنا في هذا خير الأسوة بالسلطان العظيم مولاي الحسن رحمه الله تعالى. وإن ما يوجد من التنافس العام بين روسيا والانكلوسكسون، ومن التزاحم على البحر المتوسط ومناطق النفوذ، ليمكننا من مناسبات وظروف نستخدمها لصالح المغرب آنأ واستقبلاً.

فيلوح من هذا كله أن التدخل الروسي، كما بدأ اليوم، عنصر جديد هام، ولا نرقب فيه خطراً بيناً محققاً، بل أفادنا إفادة أولى من حيث إنه رمى الدول، وفرنسا خاصة، برمية إن كانت هي الأولى، فلن تكون هي الأخيرة من رهطها، فروسيا ليس من شأنها إلا أن تزيد الطين بلة، وفي الطنبور نغمة، وللأوليات أخريات...

وعلى كل حال، فالرأي أن نحاول استغلال روسيا، خصوصاً وأنها في عهد لينين قامت بحملة شعواء على الاستعمار العام، وناصرت جميع الحركات الوطنية التحريرية في الأقطار الإسلامية، وكانت لها سوابق من هذا القبيل في الريف زمن ثورة الأمير محمد بن عبد الكريم، كما بيناه في تقرير سابق. زد على هذا أن روسيا دولة يعد فيها المسلمون بعشرات الملايين، وأنها عملت لترقية الجماعات الإسلامية فيها حتى أصبحت في مدة قصيرة من أرقى شعوب الاتحاد الروسي، الأمر الذي أثار إعجاب الرأي العام الخارجي، وحمل الصحافة الفرنسية، مثلاً

على أن تقدم ذلك منهاجاً تستفيد منه فرنسا في سياستها بالأقطار الإسلامية عامة، وبالجزائر خاصة، فقد كتبت جريدة فرنسية في هذا: «إن حلفاءنا السوفييتيين أمضوا أقل من عشرين سنة لتعليم السكان المسلمين في أوزبكيستان وتقريبهم من أوروبا.

وأقترح أن توجه بدون تأخير، إرسالية من الرجال الأكفاء إلى سمرقند وتاشكانت».

وباختصار فإن روسيا الجديدة لا تريد أن تترك الأنكلوسكسون يستأثرون بالنفوذ في العالم الإسلامي شرقاً وغرباً، بل هي تعمل لمزاحمتهم، خصوصاً في البحر المتوسط الذي أصبح يهم موسكو بصفة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، فهذه مضائق الدردنيل والبوسفور، وقنال السويس، وسوريا، ولبنان، وطنجة، كلها أصبحت مجالات يجول فيها الدب الأبيض، وسيفرخ أمره ويخرج من حيز الاشتباه والالتباس إلى مجال الصراحة والوضوح.

انكلترا: أما إنكلترا فنذكر أنها بعد معارضتها المعروفة لفرنسا في المغرب، قد تنازلت لها عن حقها باتفاقات 1904 التي لولاها ما استطاعت فرنسا أن تنجز خططها الاحتلالية والاستعمارية من أجل فرض الحماية الرسمية على المغرب، وفي سنة 1937 ذهبت إنكلترا إلى أبعد من هذا وهو التنازل لفرنسا عن امتيازاتها بالمغرب، وفي هذا التسليم - رسمياً وعملياً - بالحماية التي طالما عرقلتها تلك الامتيازات. كما أن إنكلترا أبرمت مع فرنسا، 1938، اتفاقاً تجارياً أبطل المعاهدة المغربية الانكليزية المؤسسة

سنة 1856 وبهذا الاتفاق التجاري تمكنت فرنسا من طعن الحرية الاقتصادية في الصميم، والتمهيد لحمل الدول على الاقتداء بانكلترا، وتخليص الحماية من قيود عقد الجزيرة وعراقيله.

ولكن بالرغم عن هذا كله لم يضمحل نفوذ انكلترا بالمغرب، ذلك أنها احتفظت بوضعيتها في شمال المغرب كدولة موقعة على عقد الجزيرة، وقائمة بتنفيذ نظام طنجة. وبصفة عامة، فالمغرب ما زال يهم انكلترا كثيراً وذلك بكونه يسيطر على جانب البوغاز، ويواجه جبل طارق، وبهذه المناسبة نذكر أن انكلترا هي السبب في عدم بسط الحماية الفرنسية على كامل التراب المغربي، فهي التي اشترطت على فرنسا، في اتفاقات 1904، العهد بمنطقة نفوذ في الشمال إلى إسبانيا التي هي أقل خطراً على طريق الهند من فرنسا، وتطبيق نظام الحياد الدائم على الشواطئ المغربية الشمالية، وتخصيص طنجة - عروسة البوغاز، كما يقال - بنظام متفق عليه.

وباختصار، لا يستحيل على إنكلترا أن تستعيد اليوم مركزها في المغرب إن واتها الظروف، واقتضت مصالحها الجديدة، فالسياسة تدور مع الزمان، وتتلون مع المصالح، وتخلق الظروف المؤاتية لها، وتجعل «نشاباً من كل عود» إن دعت الحاجة إلى هذا.

فهذه - مثلاً - ألمانيا التي أسقطت معاهدة فرنسا كامل امتيازاتها بالمغرب قد استطاعت بالاتفاق التجاري المبرم مع فرنسا في 17 غشت 1927 أن تفتح لها من جديد أبواب المغرب وهكذا

أصبحت بواخرها ترتاد الموانئ المغربية لتنزل بها البضائع، وتشحن منها بضائع أخرى، فهذه سابقة لها أهميتها، وإنكلترا اليوم أقدر على تغيير الوضعيات، واسترداد ما ضاع لها قبل، من ألمانيا عقب الحرب الكبرى الأولى.

وبهذه المناسبة نثبت هنا ما ورد في الصحافة الفرنسية منذ سنوات عن المطاعم الانكليزية في المغرب، فقد كتبت إحدى أمهات الجرائد السياسية الباريسية، وذلك في مايو 1942 أي إثر نزول الجيوش البريطانية بمدغسكار ما نصه معرباً:

«ربما كان من غلطنا الظن بأن الشبهات البريطانية لن تسير بعيداً أكثر، فإن مستر شرشيل، أثناء زيارته للمغرب الذي أعجب به، وذلك فيما بين الحربين، وفي الوقت الذي كانت السياسة تسمح له فيه بفترات الفراغ والتسلية، قد تلفظ بكلمة ذات مغزى (وأستطيع أن أضمن صدق الرواية) فقال «إن معاهدة أبريل 1904 قد كانت بالتأكيد أعظم غلطتنا، إذ بالسماح لفرنسا بحرية العمل في المغرب، من أجل الحصول على الرقابة النهائية على مصر، رمينا بالفريسة وقنعنا بظلمها، حيث كنا قادرين دائماً على الاحتفاظ بوجودنا في مصر، سواء برضى أو بغير رضى الفرنسيين، وهكذا كنا نحفظ المستقبل بالنسبة للمغرب». ومن الأرجح أن مستر شرشيل، كرئيس الحكومة، يفكر اليوم مثلما كان يفكر مستر شرشيل بالأمس، كرجل غير مسؤول، وهو أن المغرب قطعة لذيذة تبعث على الشهية جداً».

وهذا النص الفرنسي بالحرف:

(Nous aurions peut-être tort de croire que les appétits Britanniques n'iront pas plus loin. M; Churchill, visitant - et admirant - le Maroc pendant l'entre-deux guerres, au temps où la politique lui laissait des loisirs, est un mot révélateur (je puis garantir la véracité de l'anecdote): «Le traité d'avril 1904, dit-il-, a décidément été notre plus grande erreur; En accordant liberté d'action à la France au Maroc pour acquérir le contrôle définitif de l'Egypte, nous avons lâché la proie pour l'ombre. Car, en Egypte, nous aurions toujours pu nous maintenir, avec ou sans l'assentiment des français. et nous réservons ainsi l'avenir quant au Maroc». Il est vraisemblable que M. Churchill, chef du gouvernement, pense, aujourd'hui, ce que M. Churchill, homme privé, pensait, hier, à savoir que le Maroc est un morceau bien tentant.).

إن هذا يبين بجلاء أن إنكلترا لم تعتبر أن دورها قد ختم نهائياً في المسألة المغربية، وأنها قد قالت كلمتها القصوى فيها سنة 1937.

ولكن مهما يكن، فالأمل في إنكلترا ضعيف، ذلك أن هذه الدولة ترغب بقوة في توحيد أوروبا الغربية تحت زعامتها، ولا سبيل إلى هذا إلا بالتحالف مع فرنسا التي تنازعها زعامة الكتلة الأوروبية الغربية.

وهنا نلاحظ أنه ينبغي أن لا نأخذ بظواهر كل الحوادث والماجريات السياسية العالمية، خصوصاً ما نفاجاً بها فجأة، بل من الحكمة وأصالة الرأي أن نتعدى بالعقل حدود الأشياء،

ونخترق بالبصر النافذ حجب الديبلوماسية، ونتطلع بفراسة صادقة إلى ما وراء الأكمة الدولية لنكشف عن «النوايا الخلفيّة (Arrière-pensées) وأخريات السياسة، فهي السر والعلّة فيما يثار عادة بين الدول من زوايع ومشادات. وبناءً على هذا، فإنه ينفث من الروع أن من أهم ما تنتظره إنكلترا من المشادة في المسألة السورية الضغط على فرنسا، وإكراهها على التنازل عن مزاحمتها في زعامة الكتلة الغربية التي ترغب فرنسا نفسها في تحقيقها بما لا يقل عن إنكلترا حرصاً وسعياً، ومما يطمع إنكلترا في نيل مبتغاها أن فرنسا لم تبق دولة صناعية منافسة.

فالمشكلة العربية الشرقية إنما هي سحابة صيف - حساً ومعنى - في سماء السياسة الدولية، ولن تلبث أن تنقشع، وتمهد الطريق، وتخلق الجو الصالح للتحالف الانكليزي الفرنسي. وقد كان لهذا سابق، ففي أوائل هذا القرن عارضت انكلترا فرنسا في المغرب ما استطاعت، ثم آل الأمر سريعاً إلى اتفاقهما سنة 1904 على ظهر المغرب، ولا غرو من هذا ولا عجب، فإنكلترا - سياسة المكر والخداع، وخيانة العهود - قد استحكمت في التاريخ لقب «البيون الغادرة»، وقد يعيد التاريخ نفسه، فتغدر بالسوريين اليوم أو غداً، كما غدرت بالمغرب أمس الدابر، والظروف متشابهة، ومسألة الحلف رائجة عند الدولتين بقوة كما كان الأمر في عنفوان القرن العشرين، وقد كانت انكلترا تحرص على تحقيق الحلف قبل انعقاد المؤتمر الثلاثي بوزدام (Potsdam)، ولعل قضاء شورشيل العطلة الاصطيافية بجنوب فرنسا كانت له صلة وثيقة بذلك.

فلأجل هذا ينبغي أن لا نتوقع من انكلترا أمره فعلية، ولا عطفاً مجدياً، إذ كيف يصح أن نعول على مساندة هذه الدولة التي مردت على النفاق، والمكر، والتقلب؟ فكل من تعود نكث العهود، ونكثها بالمغرب مرة أولى، قادر على أن ينكثها فيه مرة ثانية، وفي كل مرة تقتضيها أغراضه ومصالحه.

أمريكا: إن الولايات المتحدة لم تعترف بالحماية الفرنسية، فليس لها أي اتفاق مع فرنسا في مسألة المغرب، ذلك أنها لم تكن من الدول المستعمرة المزاحمة لفرنسا، كما كانت إيطاليا وإسبانيا، وبالأخص انكلترا وألمانيا.

لم تتدخل الولايات المتحدة في شؤون المغرب إلا بالمشاركة في مؤتمر مدريد سنة 1880، ومؤتمر الجزيرة سنة 1906، ولكنها لم تَمْضِ على عقد الجزيرة إلا بعد إبداء تحفظات في الجلسة العامة، وتسجيل هذا إزاء توقيع نوابها في المؤتمر المذكور.

وقد اعتبرت الولايات المتحدة عقد الجزيرة الأساس والعمدة في النظام الدبلوماسي الذي يحدد علاقات الدول بالمغرب ودولته.

ولما اجتمعت الدول في ديسمبر 1923 لتقرير نظام خاص بطنجة لم تشارك في هذا المؤتمر الدولي، وإنما اقتصر على إيفاء ملاحظ سياسي. وفي سنة 1928، لما عازمت الدول الداخلة في نظام طنجة على عقد مؤتمر بباريس لبحث مطالب إيطاليا وإرضائها بتوسيع مركزها في المؤسسات الدولية المحدثة بتلك

المدينة عقب تطبيق معاهدة 1928، قالت وزارة الخارجية الأمريكية إذاك كلمتها بواسطة سفرائها لدى الدول المذكورة، أي أنها خشيت أن تؤدي قرارات المؤتمر إلى ما يخل بعقد الجزيرة، فجلبت رسمياً نظر تلك الدول إلى ذلك على سبيل التحذير والإنذار معاً، وأوضحت بكل صراحة أنها لا تسمح مطلقاً بأن تمس قرارات المؤتمر بنصوص ذلك العقد المتعلقة بمبدأ الباب المفتوح، ولا بأن تؤذي ما لرعاياها بالمغرب كله من حقوق ومصالح.

نعم، اعترفت الولايات المتحدة إذاك في مذكرتها المعروضة على الدول بأنها لا تملك أية مصلحة سياسية بالمغرب، ومعنى هذا أنها لا تشد بسط أي نفوذ ولا سلطة في هذه البلاد، ولا تعنى بمعارضة كل دولة تروم ذلك، وإنما كل ما يعينها حفظ الحرية الاقتصادية على أساس المساواة بين الدول طراً، وصيانة كل ما لرعاياها بالمغرب من مصالح مادية وأملك، الخ، وضمان كل ما تتمتع به أمريكا من الامتيازات العامة التي تخولها المعاهدات إياها، وبالأخص معاهدة مدريد، وعقد الجزيرة.

نستخلص من هذا كله أن أمريكا لم تفقدها الحماية الفرنسية المركز الذي كان لها سابقاً بالمغرب، وبعبارة أخرى إن أمريكا لم تعترف بالحماية، خصوصاً بما بقيت تتمتع به من الامتيازات التي هي عقبة كأداء في سبيل تطبيق الحماية تطبيقاً حقيقياً كاملاً ومنذ نزل الحلفاء بالمغرب سنة 1942، اكتسبت أمريكا وضعية جديدة تغلب عليها الصفة الحربية ثم الاقتصادية بسبب التموين.

ونحن لا نعرف بالضبط نوايا أمريكا في المغرب، سوى أنها منهمكة في العمليات الحربية، فلم تشأ أن تكشف القناع عن تلك النوايا قبل حلول وقتها، وتهيئ الظروف الصالحة لها. وقد أخذت سياسة أمريكا تتضح ببطء ومهل إثر وقوف الحرب في أوروبا. ومما تشعر به قرائن الأحوال أن المغرب - بسبب موقعه الجغرافي خاصة - قد أصبح يهم الدول الكبرى ذات المصالح والمسؤوليات العالمية، وبالأخص منها أمريكا التي فارقت عزلتها التقليدية، واتجهت اتجاهاً قوياً في سياستها الخارجية إلى الاهتمام الجدي الكبير بشؤون القارات الأخرى.

ومما نستدل به على عناية أمريكا اليوم بأمر المغرب ما صرح به رئيس البعثة الاقتصادية الخاصة بشمال إفريقيا، فقد أثبتت له نشرة المفوضية الأمريكية بطنجة، في شهر أبريل الماضي كلاماً ورد في خطاب ألقاه إثر عودته إلى أمريكا، قال ما نصه بالعربية:

«وفي هذه المناسبة من اللائق خصوصاً التحدث عن نظام المغرب بصفته رمزاً لمبادئ أعلن هذا المساء إيماني بها، إن عقد الجزيرة في 1906 يعد إحدى الوثائق الدولية الأساسية المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية مع المغرب وداخل هذه البلاد، وعبارة «مراقبة» في ذلك العقد هي «الحرية الاقتصادية» بدون أي نوع من عدم المساواة، ولست موقناً بأنه قد وقع تقدير كل قوة هذه الجملة، فالجزء منها الذي جرت العادة بالإلحاح عليه هو «من أي نوع من عدم المساواة»، ويعني مبدأ الباب المفتوح، غير أن الجملة «الحرية الاقتصادية من أي نوع من عدم المساواة» لها

تأويل أوسع جداً... ولفظة «اقتصادية» أوسع من «تجارية»، فهي تشمل سلسلة تامة من النشاطات يبذل الإنسان جهده بواسطتها في سبيل الحياة، وهذا التأويل مؤيد بمضمون العقد الذي ينطوي على إنشاء بنك، ومصالح إدارية، وأشغال عمومية، وكذلك قضايا اقتصادية داخلية أخرى، وألح هذا المساء على الضمانات الاقتصادية المعمول بها في المغرب، لا لأنها مهمة في حد ذاتها فقط، ولكن لأنها أيضاً مثال يعطي نغمة من الحقيقة لدفاعي عن الحرية والمساواة الاقتصاديّتين».

وفيما يلي النص بالفرنسية:

(En cette occasion, il est particulièrement opportun de parler du statut du Maroc en tant que symbole de principes dont réaffirme ce soir la foi que j'ai. La Convention d'Algésiras de 1906 est un des **documents internationaux fondamentaux** concernant les **activités** économiques avec le Maroc et au sein de ce pays. L'Expression de **contrôle** dans cette convention est «la liberté économique sans aucune inégalité».

Je ne suis pas sûr que l'on ait apprécié **toute la force** de cette phrase. La partie de celle-ci sur laquelle on insiste d'habitude est «sans aucune inégalité» à savoir le principe de la porte ouvert.. Cependant la phrase «liberté économique sans aucune inégalité» a une **interprétation beaucoup plus large...** Le terme «économique» est plus large que «commercial», Il renferme la série Complète des activités au moyen desquelles l'homme s'efforce de vivre. Cette interprétation est **appuyée par le contenu de la con-**

vention, qui comprend la création d'une banque, des services, et des travaux publics, ainsi que d'autres affaires économiques intérieurs.. J'insiste ce soir sur les garanties économiques régissant le Maroc, non seulement parce qu'elles sont importantes en elles - mêmes, mais aussi parce que voici un exemple qui donne une note de réalité à ma défense de la liberté et de l'égalité économiques...).

نستفيد من هذا الكلام أن أمريكا لا تزال متمسك بنظام الجزيرة لا فيما يخص الحرية الاقتصادية على أساس المساواة فحسب، بل في جميع الميادين الاقتصادية التي تتوقف عليها حياة الإنسان في هذا العصر. ومعنى هذا أن أمريكا تعتقد بحق أن المجال يتسع لها في المغرب وذلك بصفتها إحدى دول الجزيرة لمزاحمة فرنسا في جميع الحركات الاقتصادية من مصارف مالية، ومصالح وأشغال عمومية، ومعادن، وغيرها من خيرات البلاد الطبيعية. وهذا ما تفيده عبارة «الحرية الاقتصادية» المنصوص عليها في عقد الجزيرة.

فالفصل السابع من هذا العقد صريح في هذا الميدان، فإن مادته 105 تنص على أن تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية على أساس المساواة يقتضي عدم تسخير المشاريع العامة في المملكة الشريفة للمصالح الخاصة، وتوضح مادته 106 أن الحكومة الشريفة إذا رأت أن تستعين برؤوس الأموال الأجنبية أو الصناعة الخارجية من أجل استغلال المشاريع العامة أو القيام بالأشغال العمومية (طرق، سكك، مراسي، تلغراف، الخ) فإن الدول

الموقعة تحتفظ بحق العمل لكي تبقى سلطة الدولة المغربية تامة (entière) على جميع المشاريع الكبرى ذات المصلحة العامة. وتزيد المادة 107 الامتيازات التي تخولها الدولة الشريفة فيما يرجع لتلك المشاريع لا تصح ولا تنفذ إلا على أساس مبدأ السمسرة العمومية بين جميع رعايا الدول بدون أي فرق ولا قيد، وتفرض المادة 108 على الدولة المغربية المخابرة مع هيئة القناصل من أجل أن يشارك رعايا جميع الدول في السمسرة العمومية على أساس حرية المزاحمة وعدم تفضيل رعايا الدول بعضهم على بعض (مادة 109)، ولضمان هذا تلتزم الحكومة الشريفة في مادة 110 بالاتفاق سلفاً مع هيئة القناصل على أساليب وشروط السمسرة العمومية. والحكومة المغربية هي التي ثبت في مسألة إسناد السمسرة إلى من غالى بها من رعايا الدول، ورأت في تفضيله مصلحة لها.

فهذا وحده يفتح باب المزاحمة على مصراعيه، فالدولة التي تريد تجهيز المغرب من الوجهة الاقتصادية تجد في ذلك مجالاً فسيحاً، ولعل هذا ما ترومه الولايات المتحدة اليوم خصوصاً وأنها لا تتقيد في المغرب بغير معاهدة مدريد، وعقد الجزيرة، ولها أن تراجع فرنسا، وتناقشها الحساب فيما استبدت به من المشاريع الاقتصادية بسبب سيطرتها باسم الحماية وليس بتطبيق عقد الجزيرة الذي يفرض السمسرة العمومية، وحرية المزاحمة بين جميع رعايا الدول.

ومن المناسب أن نذكر هنا أن فرنسا تفكر في إقصاء مزاحمة

الدول عن البنك المخزني المغربي الذي شأنه عظم جداً في المغرب والذي ستنتهي مدته المنصوص عليها في عقد الجزيرة في 31 ديسمبر 1946، وقد أثبتت هذه المسألة في مجلس شوري الحكومة (القسم الفرنسي)، وطمان المقيم الحاضرين قائلاً إنها تحت البحث في اللجنة القانونية بباريس.

ويضاف إلى ما ذكر عن أمريكا بالمغرب أن الامتيازات التي لها فيه سلاح قوي تستطيع أن تتخذه معولاً تهدم به سلطة الحماية هدماً. ولأمريكا - إن شاءت - أن تضرب صفحاً عن الحماية بصفتها مخالفة لعقد الجزيرة الذي هو الأساس في الدبلوماسية الدولي بالمغرب والذي يرتكز على مبادئ عامة هي سيادة السلطان واستقلاله، ووحدة المملكة المغربية، والحرية الاقتصادية على أساس المساواة. ولا يعقل أن يطبق أحد هذه المبادئ دون الآخر، إلا إذا اجتمعت الدول الموقعة، وقررت هذا باتفاق مع المغرب أو بالرغم عنه، إذاً كل ما عقده مؤتمر دولي لا يحله إلا مؤتمر دولي آخر.

وإنّ ما نلاحظه هنا ليصدق أيضاً على روسيا التي هي من الدول الموقعة على عقد الجزيرة والتي احتفظت - مثل أمريكا - بوضعيتها الرسمية كاملة.

تلك وسائل كبرى تستطيع أمريكا أن تتوسل بها للتدخل في المغرب من جديد، والقضاء على نفوذ فرنسا وحمايتها.

ولها وسائل أخرى هي المراكز الدفاعية (الستراتيجية) التي

تعترم إحدائها بالمغرب بصفته منطقة تهتم الأمن العام وسلامة أمريكا نفسها كما قيل. ومن الآن أصبحت تشف السياسة الدولية شفوفاً، وتلمح إلى ما ورائها تلميحاً، فمما أشيع أن الدول تفكر في وضع حماية دولية على المغرب كله، فإذا صح هذا فإنما تقدم عليه الدول باسم عقد الجزيرة وباعتبار المغرب منطقة استراتيجية عامة، ولعل أمريكا هي التي تفكر في هذا كما تدل عليه قرائن الأحوال.

ومما يؤكد اهتمام أمريكا بالمغرب التصريحات التي نشرتها جريدة باريسية للمقيم عن المزاحمة الأجنبية، قال ما تعريه:

«إن بعض الأمريكيين ربما كانوا ثرثارين بمغلاة، إنهم يهتمون طبعاً بالمغرب، ولكن كاهتمامهم بكل أرض قابلة لمنحهم منافذ وأسواقاً تجارية، ومواصلات جوية جديدة، فالموضوع الوحيد للمناقشة، أو للنزاع إن فضلتم، هو طنجة، وماذا يرثيه سلطان المغرب حول مسألة طنجة؟ إنه مهتم باسترجاع سلطته على هذه المدينة، ولهذا فإن فرنسا ستقترح على مؤتمر باريس أن يستعيد المندوب الذي يمثل السلطان مكانته في أقرب الأوقات».

ويلي النص الفرنسي:

«Certains Américains ont peut-être été trop bavards, ils s'interessent évidemment au Maroc, mais comme à toute terre Susceptible de leur fournir des débouchés commerciaux et des liaison aériennes nouvelles. Le seul sujet de discussion, de rivalité, si vous préférez, c'est Tanger, ce que pense le Sultan du Maroc de la question de Tanger? Il

est intéressé à retrouver son autorité sur cette ville; c'est pourquoi la France proposera à la conférence de Paris que le Mendoub qui représente le Sultan, reprenne au plus tôt sa place».

إثر هذا نشرت الإقامة استدراكاً يقول أن المقيم يعلن أن ما نسب إليه من التصريحات لا يطابق حديثه، ولكن هذا لا يصح أن يعتبر نفيًا وإنكاراً، لأنه لا يوضح لنا ما هو في التصريحات المأثورة صدق أو كذب، ونحن نعلم أن ما عبرت عنه تلك التصريحات هو نظر فرنسا والإقامة، وإذا فاستدراك المقيم إنما هو من قبيل تكذيب خافت ملتبس لحقائق مرة لاذعة؛ وبعبارة، إن ذلك الاستدراك من شبهات السياسة المرتبكة التي هي اليوم سياسة فرنسا عامة.

وبصفة خاصة نلاحظ ما صرح به الرئيس طرومان في خطاب له قبل سفره إلى المؤتمر الثلاثي ببوزدام قال:

«هناك مهمة أخرى تنتظرني حينما نبدأ المذاكرة - أثناء اجتماع الثلاثة الكبار - في مقدمات معاهدة الصلح، فإننا لا نستطيع أن نقبل أن يراق دم النخبة البشرية للأمم المتحدة من غير المطالبة بتعويض عادل، ولا نستطيع أن نسمح بأن تكون مثل هذه التضحية قد وقعت عبثاً وباطلاً».

وبقول النص الفرنسي:

«... Une autre tâche m'attend, lorsqu'à la réunion des trois grands nous aborderons les préliminaires d'un traité de paix nous ne pouvons accepter qu'on ait versé le sang

de l'élite des hommes des Nations-Unies sans demander une **juste compensation**. Nous ne pouvons permettre qu'un pareil sacrifice ait été fait en vain».

وهذا قول يعلن رسمياً عزم أمريكا على المطالبة بالمكافآت والتعويضات في مقابل التضحيات الدموية التي بذلتها في هذه الحرب.

ويظهر أن طرومان مصمم على سلوك سياسة نشيطة حازمة في الميدان الخارجي، ومما يوضح هذا جلياً التغيير الذي أدخله على الحكومة بإسناد وزارات كبرى إلى شخصيات قوية تجاري الرئيس في خطته السياسية، ومن هؤلاء وزير الخارجية بيرنس الذي يعده الأمريكيون أشد وطنية من الوزير السابق وأكثر منه أخذاً بالحقائق. ومما كتبه بعض الصحف في هذا:

«إن حكومة الولايات المتحدة، وهي واعية لقوتها، تريد أن تكون حاضرة في كل مكان، وهذا ما لا يفكر أحد في التعجب منه، فإذا لم تكن إنعزالية، فيجب عليها أن تكون بوجه ما، عالمية، حيث لا يوجد وضع وسط، كما أنه ليس من المستغرب أن يريد الرئيس طرومان التوفر على رجال خاصين به من أجل أن يلعب لعبة في مثل تلك الصعوبة والحرص ولذلك نادى على الشيخ البرلمانى جيمس بيرنس ليحل محل مستر سنيتينيوس كرئيس لوزارة الخارجية».

وورد هذا بالفرنسية كما يلي:

(Le gouvernement des Etats Unis, conscient de sa

force, veut être présent partout, ce dont personne ne songe à s'étonner. s'il n'est pas isolationniste, il doit être, en quelque sorte, universaliste, car il n'y a pas de milieu. On n'est pas non plus surpris que le président Truman veuille avoir des hommes à lui pour jouer une partie aussi difficile et serrée, et qu'il est appelé le sénateur Jammes Byrnes à remplacer M. Stetti comme chef de Département d'Etat.).

وأول ما ظهر من أكثر هذا في المغرب تعيين موظف كبير من وزارة الخارجية وزيراً مفوضاً بطنجة، الأمر الذي يدل على مالهدا المركز، وللمغرب عامة، من القيمة والأهمية في هذه الساعة وبعدها، ولما تعين هذا الوزير المفوض سأله الصحفيون، فأدلى إليهم بتصريحات ذات مغزى سياسي لا يفوت أحداً، قال «إنه ينتظر باهتمام خاص أن يتقلد منصبه الجديد في إفريقيا الشمالية، لا بسبب عنايته الحادة بهذا الجزء من العالم فحسب، ولكن أيضاً لأن هذه الجهة، في نظره كانت تتطور سريعاً لتصبح إحدى النقاط الأكثر أهمية في الجهاز الدولي للسلم والرفاهية».

(Avec un intérêt particulier de prendre en charge son nouveau poste en Afrique du Nord, non seulement à cause de son **vif intérêt** pour cette partie du monde, mais encore parce-que, à son avis, **cette région était en train de devenir rapidement l'un des points les plus importants** de la machine internationale de paix et prospérité).

وقد كانت لهذا الكلام رنة رددتها الصحافة الفرنسية بالمغرب، فقد علقت جريدة «صدي المغرب» عليه بقولها:

«احذروا، بالله عليكم من هذا الغلو في الشرف، ولكن هذا لا يسمح بتعاليق الشارع التي تحدثت فوراً عن حماية دولية في المغرب، وبالأخص فإن هذا لا يبرر الأطماع التي يلوح أنها أخذت تشتعل، لدى بعض الخواص من السعادة أنه لا سلطة لهم، وذلك حول تلك الأمبراطورية التي هي مملوكة للسلطان تحت ضمانة فرنسا».

(Gardez-vous, grand dieu, de cet excès d'honneur, Mais cela n'autorise pas les commentaires de la rue qui ont parlé tout de suite d'un **protectorat international sur le Maroc** et surtout, cela ne justifie pas les **Convoitise qui semblent de rallumer** chez des particuliers, heureusement sans autorité, autour de cet Empire qu'àpartient au Sultan sous la garantie de la France).

لا نعلق على هذا الكلام الذي هو أشبه بالرقم على الماء، وإنما نكتفي بأن نقول مع المثل: تحت الرغوة الصريح، وسيصرح الحق عن محضه!.

ومن آكد الأمور الآن أن وضعية أمريكا بطنجة ستصبح بارزة جداً، إذ يقال إنها ستحل محل إيطاليا على أقل تقدير، كما ورد الخبر من واشنطن، بواسطة بعض الكتاب السياسيين الفرنسيين المطلعين، بأن أمريكا تخالف انكلترا وفرنسا اللتين تحبذان العودة إلى نظام سنة 1923، بينما ترى الولايات المتحدة أن منطقة طنجة منطقة استراتيجية يجب وضعها تحت رقابة مجلس الأمن العام، وفي هذا - كما قيل - قلب للنظام القديم. وعلى كل

حال، فمن المحقق أن أمريكا تطالب في مسألة طنجة بتغيير نظام 1923 تغييراً كلياً، ومن هذا نستدل على أنها لا تريد التدخل في المغرب على أساس إبقاء ما كان على ما كان، وهذا أمرٌ ذو بال جدير بالملاحظة . .

مما تقدم نلمح ما يتهاى في السر، وما قد يبدو قريباً للعيان، وهو اختلاف وجهات نظر الدول على طنجة، وإمكان فتح المسألة المغربية من جديد، خصوصاً على يد أمريكا وروسيا، وفي يدهما القويتين سلاح عقد الجزيرة، والأمن العام، وضرورات استراتيجية، ومن جهة أخرى قد يضحخ أمر أمريكا بالمغرب بسبب نظام الوصاية فيما إذا انسحب على بلادنا، وطبق فيها تطبيقاً.

وهناك عنصران مهمان يجب أن لا نغفلهما قط من تقدير موقف أمريكا إزاء فرنسا واستعمارها، وهما الرأي العام الأمريكي، وأداته الكبرى: الصحافة .

فأما الرأي العام الأمريكي فيسخط على السياسة الاستعمارية التي تتبعها الدول الحليفة وتثور عليها في كل حين ومناسبة، وهذا ما حدا بإنكلترا على تغيير موقفها في الهند، وفي هذا كتبت إحدى الجرائد ما نعر به :

«إن إنكلترا، تحرص على اكتساب الرأي العام الأمريكي الذي قوبلت انتقاداته على النظام الاستعماري البريطاني، في لندرة، باستغراب شديد، كما كانت أحياناً تؤول بكونها غير تامة النزاهة» .

(L'Angleterre tient à ce concilier l'opinion Américaine, dont les critiques, à l'égard du système colonial britannique, ont surpris péniblement à Londres, et y ont parfois été interprétées comme n'étant pas entièrement désintéressées.).

قد تكون هذه الانتقادات مشوبة بغرض، وهو العمل لضعضعة مركز إنكلترا، وجلب الأمم المستعبدة بإظهار العطف عليها، والنصر لدعوتها، وهذا ما فطنت له انكلترا أيضاً، ودفعها إلى العمل لإنصاف الهند وغيرها، وبهذا تظن أنها ستحول بينها وبين التعلق بإحدى الدول الظافرة.

فيتضح من هذا أن الرأي الأمريكي قوة عظيمة في هذا العصر، وسلاح مؤثر فعال في يد الشعوب المضطهدة إن وجدت إليه السبيل.

وأما الصحافة الأمريكية - أداة ذلك الرأي الكبرى - فإن معظمها ساخط على فرنسا الدكولية، بل إن شطراً كبيراً منها قد اشتهر في العالم بالعداء لفرنسا، على الإطلاق (francophobie) وإن شأن هذه الكتلة الصحفية لعظيم جداً في أمريكا وخارجها. وتوضيحاً لموقف الصحافة الأمريكية - إلا ما شذ عنها شذوذاً - إزاء فرنسا اليوم نثبت ما كتبه بعض الجرائد بمناسبة المسألة السورية:

«إن اضطرابات دمشق سببها السياسة القومية العدوانية للجنرال دوكتور، وهذا ما يعتقد الملاحظون في واشنطن، وقد بالغ في الاعتماد على ستالين».

(Les troubles de Damas ont pour cause la politique de nationalisme agressif du Général Du Gaulle, c'est ce que pensent les observateurs à Wachington, il a trop compté sur L'appui de Staline.)

وكتبت جريدة أخرى:

«إن هذه الأزمة قد كشفت أن دوڭول خيالي بلا شك ولا ريب، لأنه يتصور أن فرنسا تعد الآن دولة عظمى، وأنه يجسم هو نفسه فرنسا.

الواقع، طبعاً، أنه بالرغم عن اعترافنا بفرنسا فهي ليست دولة عظمى لا بجيشها، ولا بثروتها الاقتصادية، ولا حتى بوحدتها السياسية، وبالإضافة إلى هذا فإن دوڭول يعمل أحسن ما يمكنه للبرهنة على أنه ليس هو فرنسا».

(Cette Crise a révélé que De Gaulle est incontestablement un réveur, car il s' imagine que la France est actuellement une grande puissance et qu'il est la France...

Le fait est, bien entendu, que malgré que nous l'ayons reconnue, **la France n'est une grande puissance ni par son armée, ni par sa richesse économique, ni même par son unité politique.** De plus, De gaulle fait de son mieux pour démontrer qu'il n'est pas la France.)

(San - Francisco Chronicle)

فذلكة:

إن كل ما ذكرنا، عن الدول الكبرى الثلاث، وبالأخص عن روسيا وأمريكا لينير لنا آفاق السياسة، وبوقفنا على جملة العوامل

العظيمة التي تحفزنا كلها للعمل الحاسم في هذه الظروف وهو إلغاء الحماية، وإعلان الاستقلال، والمطالبة بالجملاء. ومن الآن فإن تدخل روسيا وأمريكا قد أخذ بنظم فرنسا التي استطيرت له فزعاً ورعباً، وأصبحت تحسب له ألف حساب، هذا ما يستفاد مثلاً مما كتبه أحد الصحفيين السياسيين المطلعين، قال:

«من الممكن تماماً أن يجعل من النظام الجديد لطنجة تجربة أولى لنظام الوصاية، وأن يستعمل كذلك كسابقة لتجديد أو لتقييد مبادئ هذا النظام، ولسنا ننسى أنه قد تصبح مراكزنا، في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، معرضة للتهديد، وأنا أتحدث هنا باعتدال، بسبب طوارئ مخيفة».

(Il est tout à fait possible que le nouveau statut de Tanger soit envisagé comme une première expérience du système des **trusteeships** et serve aussi de précédent à la définition au à la Limitation des principes de ce système des **trusteeships** et serve aussi de précédent à la définition ou à la limitation des principes de ce système, ce qui exigera du point de vue Français la plus stricte vigilance. Nous ne saurions oublier qu'à l'autre bout de la méditerranée, nos positions en Afrique du Nord peuvent être menacées - je **m'exprime avec modération** - par des **nouveautés inquiétantes.**)

وهل يدفع الحذر حكم القدر؟

- انتهى -

الخطة الحاسمة لتشريع الاستقلال عملاً بالمبدأ الحق : الحرية تؤخذ ولا تعطى

طور الانتقال، طور تقرير مصير الشعوب: إن العالم يجتاز، اليوم، طور الانتقال من الحرب إلى السلم، وهذا الطور يمتاز بالمساعي المختلفة التي تبذلها الدول الظافرة لتحقيق مطامعها ومراميها باسم نظام السلم العالمي، وبسبب هذا أخذت الوحدة المبرقة زمن الحرب تتلاشى بين الدول شيئاً فشيئاً، وغدا الخلاف يبدو بين الدول الكبرى خاصة وذلك فيما يرجع لتسوية جميع المشاكل التي أثارها الحرب أو خلفتها. وبعبارة أخرى، إن طور الانتقال يمتاز بالمحاولات التي تحاولها الدول المنتصرة لتقرير مصير الشعوب بأسرها، ومؤتمر سان فرانسيسكو لم يقرر مصير أي شعب منها، وإنما كل ما اهتم به وضع نظام نظري مجرد يصلح أن يتخذ أساساً لجمعية الأمم المتحدة بعد إبرام الصلح العام نهائياً، فالمؤتمر المذكور إنما شرع الطريق، ومهد السبيل من وجهة نظرية بحثة لمؤتمر الصلح القادم، وهذا المؤتمر لن ينعقد إلا بعد أن تستعد له الدول عامة من وجهة عملية، بمعنى أنه لا بدّ من أن تتخبر الدول في شأن المشاكل المعروضة عليها اليوم، وتوحد فيها وجهات نظرها، وتتفق فيما بينها على الحلول الصالحة قبل الإقدام على عقد مؤتمر الصلح الذي سيقر هذه

الحلول، ويكسب الخطط المتعلقة بها صبغة رسمية نهائية .
وإذاً ماذا يكون موقفنا في هذا الطور، طور الانتقال من
الحرب إلى السلم، والمفاوضات الدولية في شأن تقرير مصير
الشعوب؟

أنركن إلى السكون وانتظار ما سيكون؟ وبعبارة، أنعتمد على
نتائج «سان فرانسيسكو» وما تضمنه «ميثاق الأمم المتحدة» من
مجرد وعود تنسب إلى الدول المستعمرة في مجال تحسين أحوال
الشعوب المغلوبة على أمرها؟ أنطمئن إلى نظام الوصاية
(Trusteeships) الذي ورد في ميثاق الأمم المتحدة والذي لا نعرف
بالضبط عنه شيئاً، ولا نتحقق أنه سيشملنا، ولا نوقن - إن شملنا -
بأنه سيوجهنا توجيهاً قاصداً إلى الحرية والاستقلال؟ الجواب عن
هذه الأسئلة هو أن الواجب الأقدس المطاع يقضي علينا - معشر
العاملين الحزمة الغياري - بأن لا يكون موقفنا موقف دعة،
وسكون، وانتظار، في وقت تتحرك فيه جميع الشعوب، وتعمل
جهدها - داخلاً وخارجاً - لتقرير مصيرها، وضمانة مستقبلها على
أساس الحرية والاستقلال .

وإننا نتمنى - مثل سائر الضعفاء المضامين، وبالتضامن مع
الأقوياء ذوي النوايا الحسنة والمقاصد الطيبة إلى حد ما - أن
يكون ميثاق الأمم المتحدة من معجزات هذا العصر، فيفوز حيث
خاب صك جمعية الأمم البائرة، ويسيط على العالم - كبيره
وصغيره، قويه وضعيفه، أبيضه وأسوده - أجنحة الأمن، والسلم،
والعدل، والحرية، والسعادة، وما إلى هذا من المتمنيات . . .

ولكن إدراك المنى لا يكون بمجرد التمني، وليس من السداد أن نسلك مسلكاً يكون من قبل الأحلام في اليقظة، واتخاذ الأمانى حقائق ناجزة، بل الرأي الأسد أن نكون عمليين في الدق والجل من أمورنا جميعها، وأن نجهد أنفسنا كي لا نكون طوع قياد الحوادث تسير بنا حيث شاءت، وكيفما شاءت، فالأخلق بنا - على عكس هذا - أن نكون من العاملين في مجالها، والخائضين لغمارها، والساعين في خلقها متى استطعنا إليه سبيلاً.

وفصل الخطاب، ليس لنا أن نهمل تقرير مصيرنا وضمانه مستقبلاً في وقت تعمل فيه الشعوب جادة كي لا تخسر بعد الحرب «معركة السلام» التي تبتدىء بانتهاء القتال، وتنتهي بمؤتمر الصلح، وتقرير النظام العام، فالعمل في هذه المرحلة حاسم، وحاسم جداً، وأن ما نخسره اليوم قد لا نربحه غداً أو بعد غد، أي عندما تقرر مصائر الأمم، وتستقر أمورنا فعلاً، وتوصد هكذا أبواب العمل المجدي، وتنتقطع فرصته الكبرى، ويؤول أمرنا إلى شر الندم، ولات ساعة مندم!

فما العمل إذًا؟ وماذا يجب أن نتوخاه، ونسعى إليه حثيثاً، ونشد له الحزيم في هذا الطور الذي نجتازه إلى مؤتمر الصلح العام؟.

إن ما اقترحت في فرصة سابقة، وما أؤكد الآن تأكيداً هو أن نشمر تشميراً لأمرين عظيمين:

أولاً: إثارة المسألة السياسية المغربية، وإقناع الدول الكبرى

خاصة بوجود مشكلة مغربية، جديرة بأن تدرج ضمن جدول
المشاكل العظمى العامة التي تأبه لها، وتعنى بتسويتها الآن، وفي
مؤتمر السلام.

ثانياً: الاستعداد، سرّاً وعلانية، مادياً ومعنوياً، داخلاً وخارجاً
لخوض المعركة الجديدة التي سنسئها على الحماية، ولربحها
نهائياً في سبيل الحرية والاستقلال.

- المرحلة الأولى -

إثارة المسألة المغربية بتشريع الاستقلال:

كيف السبيل إلى إثارة المسألة المغربية بصفة عملية جدية تلفت أنظار الرأي العام العالمي، وتحمل الدول - أناً أو استقبالاً - على العناية بها، وإعطائها حقها من البحث في المجالس الدولية، والمؤتمرات العامة؟.

الوسائل شتى، ولكن أنسبها وقتاً، وأيسرها عملاً، وأجداها أثراً ونفعاً - في نظري - هو إلغاء الحماية إلغاءً صريحاً، وإعلان الاستقلال إعلاناً شعبياً.

فنحن في حركة 1944 إنما التمسنا من جلالة الملك المخابرة مع الدول للاعتراف باستقلال المغرب، فهل وقع شيء من هذا نفسه؟ أترك لكم الجواب عن هذا السؤال.

أما أنا فلا شك عندي في أن تلك الحركة قد كانت خطوة أولى، وعملاً عظيماً في حد ذاته، ولكنها - والحق يقال - لم تكن إلغاءً للحماية، ولا إعلاناً للاستقلال في نفس الوقت، فالفرق بين هذا وذاك بين وواضح، وإذا حملنا الحركة الأولى التي أكبر أمرها، وأعظم شأنها، على قول أنه لم يكن في الإمكان أبدع مما

كان، فلتتدارك اليوم ما فاتنا أمس، ولنحطم القيود تحطيماً، ولنفك الأغلال عن أعناقنا فكاً، وذلك بصرع الحماية، والصدع بالاستقلال.

إن هذا واجب أكيد في هذه الآونة، وإنه لعمل لو تعلمون عظيم، وأمر سهل يسير حيث إنه تابع لمحض إرادتنا، ومقيد بمجرد إقدامنا، فلا أحد يمنعنا من أن نصرخ أمام العالم:

«لتسقط الحماية! وليحى الاستقلال!»

هذا النداء من الشعب، وباسم الشعب، ضروري لشن غارة الاستقلال، وبدء الحملة القاضية - إن شاء الله - على باطل الحماية، ورهن الاستعباد.

أما الاعتراف من الدول بالاستقلال فمهم، ولكنه ثانوي بالنسبة إلى تأسيسه، إذ الاعتراف بالشيء لا يسبق وجوده، والاستقلال إنما يؤخذ بالفعل أخذاً، ولا يبذل على سبيل الهبة والعطاء أبداً هذا ما يلزم أن نعتقده، ونعمل بمقتضاه الآن وبعد الآن، وإلا كنا كمن يصيح صيحة في وادٍ...

المقاصد المتوخاة في جندلة الحماية:

إن أول ما نقصده بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال هو: إحداث أزمة سياسية مغربية تقوم على هدم نظام العلاقات السياسية بين المغرب والدولة المسيطرة عليه، وإثارة خلاف شديد بينهما وذلك من نوع الخلاف القائم اليوم بين سوريا وفرنسا، وهذا - في عيني - ضروري لإقناع الدول المتحينة لوجود مشكلة مغربية كبرى، وحملها على العناية بتسويتها تسوية سنعمل جهداً

لتكون صالحة مرضية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإننا بإلغاء الحماية، نبطل المستند القانوني الدبلوماسي الذي تركز عليه بالنسبة إلينا وإلى الدول، ونمزق شرمز رسم وضعيتها الاستعمارية العامة في المغرب، ونترك نظامها المفروض علينا هيكلاً بلا رأس ولا روح، وهذا كله من الأهمية بمكان عظيم، وبهذه المناسبة نتذكر ما أقدم عليه المصريون - عقب الحرب الكبرى - من ذهاب الوفد إلى المعتمد البريطاني، وإبلاغه إلغاء الحماية، وإعلان الاستقلال باسم الشعب عامة، فلا بدّ من هذا الهدم الأساسي الصريح، وهذا الصرع الشديد في بناء كل استقلال ولله در شوقي إذ قال:

رأس الحماية مقطوع فلا عدمت كنانة الله حزماً يقطع الذئبا
فلنصلح نحن كذلك برأسها العفن الأفين إيماناً بأن سيقطع
دابر القوم الذين ظلموا، وعانوا في المغرب فساداً، فإن للباطل
جولة، وللحق صولة.

كيف فرضت الحماية عملياً قبل إعلانها رسمياً:

إن الحماية تأسست عملياً قبل أن تفرض على المغرب رسمياً، فقد أنزلت فرنسا جيوشها بالدار البيضاء، ثم بوجودة بدعوى حماية رعاياها، وبعد هذا أخذت هذه الجيوش تتوغل في الداخل، فوثبت إلى مراكش وفاس لأسباب وفي ظروف ليس هنا محل تبيانها، ولما تمكنت فرنسا في المغرب، باحتلال بابيه الغربي والشرقي، وطريق عاصمتي مراكش وفاس، عمدت إلى

تثبيت قدمها نهائياً، وتسويغ احتلالها الواقع وذلك بالحصول على «صك التدخل» بالفتح العسكري، وبسط السيطرة السياسية، فكان من أمر هذا أن فرضت على المغرب ما يسمى «بمعاهدة الحماية» التي بها استطاعت فرنسا أن تنفذ خططها الاستعمارية، وتبرر استيلاءها في نظر الشعب، والخارج، فرنسا الآن لا تدعي امتلاك بلادنا والتحكم في رقابنا إلا باسم «معاهدة الحماية» التي اتخذتها حجتها الكبرى ضدنا في حوادث الاستقلال عام 1944، وهذه المعاهدة باطلة شرعاً، وسياسة، لأنها مسبقة بخطة كلها تهجم واعتداء، ومفروضة بالقوة الغاشمة، ومستندة على سلب القوي كامل حقوق الضعيف وقائمة على أساس غالب ومغلوب، فهي بمثابة «رسم زور» لملكية غير شرعية، وحتى إن فرضنا جدلاً، أنها «صحيحة» نشأت عن مفاوضات رسمية حرة بين المغرب وفرنسا، وتراضتها الحكومتان إذاك تراضياً مقبولاً، فإنه يسوغ - في القانون الدولي، وفي عرف الدبلوماسية - أن ينقض المغرب اليوم ما أبرمه أمس، إذ لا توجد معاهدة تزعم الأبدية لها والخلود، وتقيد الأجيال المتعاقبة، وتمر عليها العصور، وتقلب بعدها الظروف وهي ثابتة لا يطرأ عليها تحوير ولا تبديل، إن ما عقدته أيدي الرجال تحله كذلك أيدي الرجال، ولا خلد ولا تقديس، وفي نظرنا لما أبرمته السياسة الماكرة، أما «معاهدة الحماية» فباطل صراع، وبهتان عظيم، وبهذا تستحق أن تدوسها الأقدام دوساً، وتتسلط عليها ريح حطوم تنسفها نسفاً، وتذروها ذرياً. وخلاصة القول، إن لفرنسا غلاً يطوق أعناقنا، حفاذاً يوثق أيدينا، وكيلاً يقيد أرجلنا، ومكيساً يخنق أنفاسنا، وكماماً يشد

أفواهنا، وغمامة تستر أبصارنا، فلا بدّ من تدشين عهد الاستقلال - من أن نقدم، بداية على تحطيم الكل تحطيماً لا يبقي ولا يذر، خصوصاً وقد بلغ السيل الزبى، وانتهى اليأس بنا من فرنسا إلى غايته القصوى، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

عناد فرنسا في سياستها الاستعمارية بالمغرب :

إن فرنسا - بالرغم من حوادث المطالبة بالاستقلال، ومشاركتنا الفعّالة في الحرب بالرجال والأموال، وأدّعائها التمسك بمبادئ الحق والعدالة والحرية، وانضمامها رسمياً إلى ميثاق الأمم المتحدة في الحرب وبعدها، وانتهاء الحرب وميل الدول إلى إنصاف الشعوب في حقوقها - لم تستعد قط لتغيير شيء من أصول سياستها الاستعمارية عامة، والمغربية خاصة، فلا تزال غاية هذه السياسة كلها إبقاء المغرب تحت السيطرة الأجنبية الاستعبادية، وحفظ هذه السيطرة مطلقة تامة، وإدامتها كما هي إلى ما لا نهاية له ولا انقضاء.

إن حقيقة الإصلاحات التي جادت بها علينا دولة الاستعمار - إثر حوادث الاستقلال - أشهر من أن تذكر، لهذا لا نتعرض لها هنا، وإنما نلاحظ بصفة عامة أن السياسة الفرنسية لا تزيد بحال الاهتمام بغير المسائل التافهة، وبالأخص المادية وقد تجلت هذه السياسة المادية الصرفة جلالاً كبيراً في شأن المقيم المنشور في 12 مايو الفارط، كما ظهرت في التعليقات الشبيهة بالرسمية على الخطابين المتبادلين بين السلطان والمقيم في حفلة القصر بالدار

البيضاء يوم الثلاثاء 15 مايو، ففي جريدة «صدى المغرب» نجد،
مثلاً، هذه العبارة حول الحركة الإصلاحية الاستعمارية:

«هي مشروعات ذات صفة اجتماعية أكثر منها سياسية، ولكننا
لا نعتقد أنه بطرق السياسة يستطيع أو يجب السير بهذه البلاد نحو
تفتح تام لمداركها، إن نظرية الحماية تعني نظرية التقدم
التشريعي والمعنوي، والاقتصادي والاجتماعي».

(Ce sont projets d'un caractère plus social que politique, mais nous ne croyons pas que ce soit par les voies de la politique que l'on puisse ni qu'on doive conduire ce pays au plein épanouissement de ses facultés... La notion de protectorat implique celle de progrès législatif et moral économique et social...)

فالمسألة السياسية لا تعني بها الحكومة الفرنسية مطلقاً، ولا
تريد أن تحدث في مجالها عندنا حدثاً، ولا أن تتقدم في شأنها
ببلادنا ولو نزراً يسيراً، فبابها إذا مغلق إلى الأبد! وإن احتاجت
الشمس في رابعة النهار إلى دليل قاطع فنجده في البرقية الواردة
من دوكتور إلى مقيميه، وقد نشرت في الصحف يوم الأربعاء 23
مايو، وفيها يطلب دوكتور من المقيم أن يؤكد للسلطان أن حكومة
الجمهورية تبذل كل عنايتها من أجل تسوية الصعوبات المادية
التي يعانيتها المغرب اليوم، ولا زائد، فنحن أشباه البهائم التي لا
حقوق سياسية لها مطلقاً، وإنما كل ما تستحقه أن يهتم ربها
بإشباع بطونها إن قدر على هذا نفسه، وتكرم به تكراً.

وزيادة في البيان ثبت هنا ما كتبه أيضاً «صدى المغرب»

(45/7/4) حول التطور الذي تريده فرنسا لأمتنا تحت سيطرتها
وقيادتها:

«إن تطور الأمبراطورية الشريفة نحو الازدهار والرغد لا يمكن أن يتحقق إلا في جو التعاون القلبي، لأنه يجب أن يتكون وفق الروح التي سادت وضع معاهدة الحماية، يعني من أجل المحافظة على سيادة السلطان تحت حماية الجمهورية الفرنسية التي وقع الاعتراف بحقوقها الخاصة في المغرب من الدول الكبرى منذ زمن قديم».

(L'évolution de l'Empire Chérifien vers la prospérité et le bien-être ne peut avoir lieu que dans une atmosphère de collaboration cordiale. Elle doit se produire dans l'esprit qui a présidé à l'élaboration du traité de protectorat, c'est à dire pour maintenir la souveraineté du sultan sous le protectorat de la Prépublique Française dont des droits spéciaux au Maroc ont été de longtemps reconnus par les grandes puissances...)

فالتطور الذي يسمح لنا به الفرنسيون عقيد بروح الحماية التي تقوم على سياسة الاحتلال، والضغط، والإرهاق والامتيازات العنصرية، واستطالة القوي على الضعيف، وتحكم الغالب في المغلوب، فعلى شرط هذا وأساسه ترضى فرنسا بتطورنا تطوراً بطيئاً يناسب أغراضها، ولا ينال سياستها بسوء أبداً.

أما سيادة السلطان تحت حماية الجمهورية الفرنسية ذات الحقوق الخاصة، ورفي المملكة الشريفة في جو التعاون القلبي، فعبارات لا يفوتنا مدلولها في الحقيقة والواقع.

وكيف يصح أن نطمع في نيل حقوق سياسة من دولة لا أشد عداوة منها لكل حق، وعناداً في الباطل والبهتان، كيف يصح ذلك وهذه فرنسا نفسها قد أصبحت فيها حقوق أهلها مهددة بشر الأخطار، فقد قرأنا ما نشرته الصحف من الانتقادات والاحتجاجات على خنق حرية الرأي في البلاد، وفي البرلمان نفسه، الأمر الذي أكره دوغول على أن يعلن كذباً في خطاب مديع:

«لقد انتهت سنوات السلاسل والكمائم!».

(Finies les années de chaînes et de baillons!).

ولكن دوغول وقتما يجهر بهذا يقترح على الأمة ما فيه القضاء على الحريات، وإقامة الحكم الشخصي البغيض، وبما أن الشيء بالشيء يذكر فلنشر إلى ما ورد في الخطبة التي أجاب بها دوغول السلطان أثناء رحلته الأخيرة، فقد تحدث فيها عن:

«إمكانيات التطور التي تنتظر جميع الأقطار التي يرتبط مصيرها بمصير فرنسا إلى الأبد».

(Des possibilités d'évolution et de progrès qui attendent tous les pays **dont le destin est à jamais associé à celui de la France...**).

هذا هو الارتباط الوثيق الذي لا تنفصم عراه أبداً! فكيف تسمح فرنسا بأدنى حرية واستقلال في وقت يؤكد فيه دوغول عبوديتنا المطلقة الدائمة، ويعلن فيه على رؤوس الملاء:

«ففي وقتنا الجاري لا يسمع صوت كل واحد إلا حسب وزنه».

(Par le temps qui court, chacun n'est entendu que suivant ce qu'il pèse).

فرنسا تريد اليوم، أكثر من ذي قبل، أن تسخر إمبراطوريتها في هذه السبيل وتثقل كفة الميزان الدولي بنا وبغيرنا من الشعوب المستعبدة شرقاً وغرباً.

وفي خطاب المقيم بالقسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة أعلنت السياسة الفرنسية الاستعمارية عن نفسها من جديد، فقد وجه المقيم النداء إلى نواب الجالية الفرنسية بصفتهم ذوي مرانة مغربية، ومن أبطال الحماية في مراحلها التأسيسية، ومن أهل البصر والدراية بالمغرب وشؤونه، ومن ذوي التعلق الخالص باستعمار الحماية الفرنسية، ثم ناشدهم باسم هذا كله أن لا يكون لهم طموح إلى غير تثبيت قواعد الحماية، وإحكام نظامها الأصلي، وضممان مستقبلها وذلك بجعل الروابط بين المغرب وفرنسا غير قابلة لأي تغيير (Inaltérables)، ثم أردف المقيم هذا بقوله:

«توجد دائماً في الحياة العامة سلسلة متفاوتة من المشاكل، ومن الجدال المدرسي التقليدي معرفة لمن تكون الأسبقية، الاقتصاد أم السياسة، أما اليوم فقد اتخذت السماء قرارها من أجلنا حيث أصاب المغرب جفاف فظيع في احتياجاته الحيوية، ولا يستطيع أحد أن يشك أن قضية تتغلب الآن على كل قضية

أخرى، وهي كيف يطعم أكثر من ثمانية ملايين من السكان».

(Il y a toujours, dans la vie publique une hiérarchie des problèmes et c'est une classique dispute d'école de savoir qui prime de l'économique ou de la politique. **Aujourd'hui, le ciel a décidé pour nous.** Une affreuse sécherese a atteint le Maroc dans ses besoins vitaux et personne ne peut mettre en doute qu'une question L'emporte actuellement sur toute autre: comment faire manger plus de huit millions d'habitants?).

ومعنى هذا أنه لا يحق لأحد أن يعنى بغير مسألة التموين التي حكم بها القضاء حكماً فاصلاً، فليس لنا إلا النزول على هذا الحكم طوعاً أو كرهاً.

وقد ختم المقيم دورة القسم الفرنسي من «مجلس شورى الحكومة» بقوله:

«أسجل تصريحات فلان وفلتان، وسأكون ترجمانهم لدى حكومة الجمهورية، إن فرنسا موجودة في المغرب، وإنها تقوم فيه بعمل كبير، ويجب عليها أن تواصله (تصفيقات بالإجماع)».

(Je prends acte des déclarations de x et y et je serai leur interprète auprès du gouvernement de la République. La France est au Maroc. Elle y accomplit une grande œuvre et elle doit la poursuivre).

فالفرنسيون - حكومة وشعباً - يأبون إلا استعبادنا نهائياً وقتما تنصرف همّة الدول إلى الاستعداد لإنصاف الشعوب المستعبدة

في حقوقها السياسية، فهذه إنكلترا تفاوض زعماء الهند في نظام الاستقلال الذاتي، وتتخبر مع حكومة شرق الأردن في إكمال ما تتمتع به من حكم والبلوغ به إلى الاستقلال، ومع الحكومة المصرية من أجل رفع قيود المعاهدة المصرية الانجليزية كي تصبح مصر دولة حرة مستقلة بدون قيد ولا شرط، وهذه أمريكا أيضاً تقطع للفيليين، من تلقاء نفسها وعلى لسان قائدها الأعلى بالشرق الأقصى، الوعد بتحقيق الاستقلال نهائياً قبل انقضاء المدة المنصوص عليها في المعاهدة الفيليبينية الأمريكية، وذلك اعترافاً بجهد الفيليين، وبتوفر شروط التعجيل بالاستقلال، أما فرنسا فبمعزل عن هذا كله، لا تريد اعترافاً بأي حق ولا إنصاف أحد، وإنما شنشتها التمادي في البغي، والعناد في الباطل، فسياستها برقشة، وسراب خادع، وحقيقتها أنها ما تزال تفتل منا في الذروة والغارب حتى تنطلي علينا الحيل ونخرج صفر الأيادي، فلا هي أرضتنا في شيء من مطالبنا السياسية، ولا هي جادت علينا ولو بالوعود والأمانى التي اعتادها الأقوياء مع الضعفاء، ويا ليتها - إذ حرمتنا من هذا - أشبعت منا البطون الجائعة، ولكن هيهات! هيهات!

فيما تقدم نصوص رسمية وغيرها تجلو لنا حقيقة السياسة الفرنسية جلاء بينا صادقاً، وأهم ما يلفت نظرنا منها أن فرنسا - بالرغم عن القوة التي تعتمد عليها في مضمار الفتح والاستعمار - تريد أن تتوارى دائماً في خططها الاحتلالية هنا «بمعاهدة الحماية» التي هي رسم تسلطها، وصك فتحها، وموثق سيطرتها،

ومن هذا القبيل ما أعلنه المقيم أثناء حوادث الاستقلال من استمرار الحماية وكل أنف راغم (Le Protectorat continue) وما قرأناه في الصحف الفرنسية التي أخذت إذاك لأول مرة تروح بصخب، وجلبية، وضجاج، مسألة معاهدة الحماية وتعهداتها وما تقتضيه نصوصها من إصلاحات شتى بمحض إرادة فرنسا وتحت قيادتها وتصرفاتها، ففرنسا ما ادعت ولا هي تدعي البقاء بالمغرب باسم القوة، والفتح، والاحتلال، بل باسم الحماية وعهدها البغيض.

وإن التشريفات والمجاملات، والحفاوات الخارقة للعادة التي غمرت بها فرنسا السلطان، أثناء رحلته الأخيرة، إنما كان القصد منها أولاً إشعار الرأي العالمي بأن صاحب العرش المغربي راضٍ بالحماية، دائب على التعلق بدولتها إلى أبد الأبد، وقد كتبت بعض الصحف ما يفهم منه أن من النتائج المتوخاة في الرحلة السلطانية تبديد الغيوم التي تلبدت في سماء ما دعت «بالإخاء الفرنسي المغربي، إذ هو أشبه بإخاء الذئب مع الحمل! وفي خطاب المقيم بالقسم المغربي من «مجلس الشورى» أن الرحلة مكنت السلطان من مشاهدة التجدد العسكري الفرنسي، والوقوف على انهماك فرنسا في العمل، والإطلاع على النهضة الصناعية، وهذا هو الدعاية، والتمويه، والتضليل. وخلاصة القول، إن فرنسا كانت ولا تزال - بالرغم عن قوتها واحتلالها - ترى أنه لا بد لها من سند قانوني دبلوماسي تستخدمه تلك القوة، وينتسب إليه ذلك الاحتلال بالمغرب، فهي تعمل اليوم، أكثر من أمس الدابر،

ولتحفظ بالسند الذي هو وليد سياستها، وعمدتها في الماضي والحاضر ألا وهو وثاق الحماية.

فنحن بإلغاء الحماية إلغاء نقوض دعامة الذلة والخضوع، ونفصم عرى العبودية والاسترقاق، وننزل عن «فرنسا الحامية» نهائياً. وبهذا تصبح وضعية فرنسا في بلادنا حرجة جداً، وتنقلب الحماية، إلى مجرد احتلال بالقوة، ونتمكن من إحداث أزمة سياسية مغربية تجعل «قضيتنا» بارزة، و«مشكلتنا» بادية، ونتيح الفرصة لتدخل الدول أو الدولة التي هي اليوم لفرنسا بالمرصاد.

وإذاك لا يخلو، إما أن فرنسا تخاف على مصير أمرها بالمغرب وشمال إفريقيا فتتنازل معنا بالتفاوض على أساس الاعتراف بالاستقلال، وذلك ارتكاباً لأخف الضررين، وإما أنها تستمر في عنادها المعروف فيؤول الأمر نهائياً - بسبب ما نخلقه لها من الارتباك، ونثيره لها من المشاكل - إلى تدخل الدول بواسطة مؤتمر خاص (وفرصته متهيئة بسبب مسألة طنجة) أو بالاتفاق على إسناد النظر في مصيرنا إلى مؤتمر الصلح العام، وفي كلتا الحالتين سنربح بقدر ما نبرهن عليه في هذه المواقف والظروف - من حزم، ونشاط، وتدبير، ودهاء، ودرية في العمل والسياسة.

وكيف نعمل لإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال؟

قد يرى راء أن خطة العمل هي مصارحة الإقامة العامة، ومواجهة فرنسا دون غيرها من الدول بالأمر المزمع عليه من إلغاء الحماية، وإعلان الاستقلال، ولكن هذه خطة عقيمة محققة

الفشل والحبوط، لأننا نعلم يقيناً أن فرنسا تأبى مطلقاً أن تسمح بأبسط الحقوق السياسية، فكيف ترضى المبالاة بمطلب يستأصل حمايتها وسيطرتها استئصالاً؟ وكيف تقبل أن تهدم طوعاً بيدها وفي لحظة ما حاكته سياستها مدة نصف قرن تقريباً؟

قد تعمد فرنسا - على سبيل المكيدة - إلى إظهار الاهتمام بمطلبنا فتغمرنا بالمجاملات، والمصانعات، وتبذل لنا الوعود والتطمينات، وتحاول بهذا كله خلق الأمانى الكاذبة في الأذهان حتى إذا تريثت في الموقف، وأخذت المهلة الكافية والأهبة اللازمة في الأمر غدرت بنا غدرًا، وانقضت علينا انقضاؤ السبع على فريسته، كما فعلت في حوادث 1944، وأما بالعهد من قدم، وقد لا تقدم أصلاً على البطش فتستمر في تمنينا وتسويفنا كذباً حتى تمر الفرص وتضيع المناسبات نهائياً، وتفرض مشاكلها مع الدول وإذاك تقلب لنا ظهر المجن، فتذيقنا زيادة خسف، وهوان، وإرهاق، وهكذا نكون قد جنينا على أنفسنا بيدنا، وأبنا بالخسران المبين.

لهذا أرى أن أحسن خطة هي عدم إضاعة الوقت والفرصة، واختصار الطريق إلى المقاصد، وذلك بالإقدام على إلغاء الحماية إلغاءً شعبياً، وإعلان الاستقلال بكل صراحة وشجاعة.

كما أرى أن أحسن وسيلة تضمن لنا التوفيق في الخطة الجديدة هي اتحاد الملك مع الشعب في بتر وثاق الحماية، وتحطيم نظامها، إذ باتحاد الملك مع الشعب في ذلك كله اتحاداً متيناً مستمراً يقف المغرب بأجمعه صفاً متراساً ضد الحماية، ولا

شك أن اشتراك الملك الفعلي من شأنه أن يكسب حركة الإلغاء والإعلان قيمة عظمى في نظر الأمة والدول كافة، ذلك أنها ستكون كذلك رسمية لا شعبية بحتة، وبسبب هذا نستطيع عرض المسألة على الدول، ومطالبتها بمساعدة المغرب على نيل حقوقه، واسترداد حريته، وكفالة استقلاله، ولا شك أن الدول ستحسب لحركتنا حسابها، وتقدر مشاركة الملك حق قدرها، وتوقن بأن الأمر جد، وتقنع بوجود مشكلة مغربية جديرة بالبحث والنظر.

فلا بد إذا من أن نتوجه إلى الملك، ونقنعه بأن ملاك الأمر والتوفيق في الخطة بيده، وهذا وقت يجب أن لا نعتبر جميعاً غير مصير المغرب ومستقبله، فكل شيء يهون في هذا السبيل: الأموال، والأنفس، وجميع ما نملك ونستطيع، وليس الملك بأقل في هذا من الأمة، بل هو أحق بالمغامرة، والتضحية اللتين تحتمهما الظروف والمصلحة العامة، وبعبارة، قد آن وقت اتخاذ تلك المسؤوليات الجسيمة من الشعب والملك معاً.

فإذا تمكنا من إقناع الملك بذلك، والعمل تحت إشرافه وبواسطته هو صاحب السلطة الشرعية العليا في المغرب ضمناً لنا الفوز والنجاح داخلياً وخارجاً.

خطة تشريع الاستقلال بالمغرب:

أما الخطة التي أراها أساسية في العمل المرغوب فيه فهي:

1- جمع مجلس شعبي من نهاء الأمة ووجهاء المملكة، وإن

تعذر هذا أو خيف عليه من الافتضاح بقينا نرقب الحوادث الخارجية عن كثب ونستعد لإعلان الخطة بمناسبة عيد الفطر حيث تجتمع بالقصر الملكي الوفود من سائر جهات المملكة.

2- يقرر المجلس باسم الشعب إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال مستنداً في هذا كله:

أولاً: على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحكم نفسها بنفسها.

ثانياً: على معاهدة الجزيرة التي نصت في مقدمتها على المبادئ الثلاثة كأساس للنظام الدبلوماسي المطبق في المغرب على علاقات الدول بحكومته، وتلك المبادئ هي: سيادة السلطان واستقلاله، وحدة المملكة المغربية، الحرية الاقتصادية على أساس المساواة بين الدول.

3- يعلن المجلس البراءة من جميع الأعمال التي بوشرت في المغرب باسم الحماية والتي قد تنجزها فيما بعد سلطة الاحتلال العسكرية والمدنية.

4- يصرح المجلس بانضمام المغرب إلى بيان الأمم المتحدة (Déclaration des Nations-Unies) الذي ذيل بإمضاءات الدول المؤسسة في واشنطن يوم فاتح يناير 1942، ومما ينص عليه: «إن الحكومات الموقعة تنضم إلى برنامج مشترك قائم على المبادئ والأهداف المضمنة في ميثاق الأطلنطيك، كما

تقتنع - من أجل الدفاع عن الحياة، والحرية، والاستقلال، والحرية الدينية، ومن أجل صيانة العدالة والحقوق الإنسانية في بلادهم وكذلك في الدول الأخرى - بأنه لا بدّ من الظفر بالنصر التام على أعدائها، وأكثر من هذا فهي مقتنعة بأنها تخوض حالياً معركة مشتركة ضد قوات متوحشة ومتعسفة تحاول استعباد العالم» .

(Les gouvernements signataires adhèrent à un programme commun basé sur les principes et les buts contenus dans la charte de l'Atlantique, et sont convaincus que, pour défendre la vie, la liberté religieuse, et pour préserver la justice et les droits humains dans leur pays aussi bien que dans les autres Etats, il est essentiel de remporter une Victoire complète sur leurs ennemis, de plus, ils sont convaincus qu'ils sont engagés actuellement dans une lutte commune contre des forces sauvages et brutales qui essaient d'asservir le monde.) .

5 - يطالب المجلس الأمم المتحدة بالاعتراف باستقلال المغرب طبقاً لمبادئها الديمقراطية، وغاياتها الحربية المثبتة في بيانها الأساسي، ولأصولها السلمية المقررة في ميثاق سان فرانسيسكو.

6 - يطالب المجلس بحضور المغرب في مؤتمر الصلح العام للدفاع عن حقه ومصيره .

7 - يصرح المجلس باستعداد المغرب للتعاون مع الدول التي

تعترف بوحدته، وسيادته، واستقلاله، وذلك باستخدام الرجال الفنيين من رعاياها فيما تدعو إليه ضرورة النهضة المغربية العامة (وبهذا نحملها على الإصاححة لنا، ونغربها بشد أزرننا، ونصر دعوتنا، ونفسد بينها وبين فرنسا التي ستداخلها منها ريب، وتشتعل في قلبها نار الغيرة والحسد، بهذا التصريح، الفقرة الثانية من القرار الثاني نعيد المسألة دولية لفائدة المغرب آناً واستقبلاً.

8- يعلن المجلس انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية، فيكون هذا أول ما نباشره لإثبات وجودنا في الخارج.

وجميع هذه القرارات والتصريحات ينبغي أن تهيأ سراً، وتعرض على المجلس عرضاً سريعاً، وذلك لتتمكن من مفاجأة سلطة الحماية بها، وجعلها أمام الأمر الواقع قبل رد الفعل المتوقع منها، ثم يتولى جلاله الملك إبلاغ ذلك بصفة رسمية إلى ممثل فرنسا وقناصل الدول الممثلة لديه، وإذا تعذرت مشاركة السلطان في العمل معنا على ذلك الأساس فإننا نتولى العمل وحدنا باسم الشعب مع حرصنا كل الحرص على رفع المقررات والوثائق إلى القناصل بواسطة السلطان، وهذا أدنى ما يلتمس منه في سبيل البلاد، وإذا عسر علينا جمع مؤتمر شعبي قمنا بإعلان الخطة في المساجد يوم الجمعة أو في المصليات يوم عيد الفطر، وذلك بأن نوفد إلى كل مسجد أو مصلى من يتولى الصدع بالأمر في وقت واحد، وفي نفس الساعة تعرض وفود منا ذلك على القناصل، وهكذا نضمن للعمل سرعة الإنجاز، وفائدة المفاجأة، وظروف الأمر الواقع.

كيف يحتاط لكبح جماح السلطة وغل يدها .

إنه من المنتظر أن تثور نائرة السلطة الاستعمارية عقب تنفيذ الخطة فتعتمد إلى القوة على سبيل المقاومة، والقمع، والانتقام، ومن السداد أن لا نتيج لها الفرصة لاستعمال تلك القوة، وذلك بأن تتخذ حركتنا الجديدة صبغة سلمية، قانونية، سياسية من أولها إلى آخرها، أما اللجوء إلى الهيجان والاضطراب فلا نوقف فيه عادة لعدم ثبات الجموع معنا في الميدان، وقلة تحملها لما تأخذها به سياسة القمع من الشدة والبطش، فهي تواجه قوات مسلحة وليس لها سلاح غير الإيمان .

فإن حافظنا على الصبغة السلمية استطعنا أن نقيم الحجة على أننا نستطيع أن نحاول محاولة إن وقفنا فيها ربما تمكنا من الحيلولة دون استعمال القوة ضد الشعب، ذلك أننا نلتمس من القيادة الحليفة بالمغرب، بواسطة السلطان إن أمكن، أن تتولى حفظ النظام، والأمن العام فيما إذا أحست من سلطة الحماية بما من شأنه أن يخل بذلك إخلالاً، ومما يجدر بنا أن نحدث به تلك القيادة أن الشعب المغربي حر في تطبيق الحماية تطبيقاً لا رجعة فيه أبداً، وأنه يريد أن يقدم على هذا العمل بطرق سلمية وأساليب شرعية لا تمس نظام الأمن بسوء، ولكن حيث أنه من المنتظر أن ينتقم الفرنسيون «لحمايتهم» عن طريق القوة والبطش - كما وقع في حوادث 1944، وفي الجزائر أخيراً - فإنه من صالح الأجانب خاصة أن يحال دون ذلك بالمرّة، لأن الشعب - متى اضطر إلى مقابلة القوة بالقوة، والدفاع عن نفسه وحقوقه بما

يستطيع من الوسائل - قام قومة رجل واحد في الحواضر، والبوادي، والجبال، وقد يختلط الحابل بالنابل فيصاب الأبرياء من الأجانب رجالاً، ونساءً، وشيوخاً، وولداناً، وتعم الفتنة، وتنتشر الفوضى في طول البلاد وعرضها، وهكذا تتخذ الحوادث الدموية شكل «حرب صليبية»، من جهة، وجهاد في سبيل الحرية والاستقلال، لا أسلحة اضطهاد واستعباد، لهذا نطلب من القيادة الحليفة هنا أن تتولى حفظ النظام العام خيراً بالأجانب الذين لا نضم لهم شراً قط، إذ كل حركة نقوم بها للمطالبة بالحق المغضوب لا تكتسي أية صبغة عدائية لأجنبي، وإنما هي موجهة ضد الحكومة الفرنسية العنيدة دون الشعب الفرنسي نفسه ولا أبنائه النازلين بأرضنا ما داموا مسالمين لنا قولاً وعملاً.

إذا استطعنا أن نقنع الأمريكيين بوجهة نظرنا هذه بآتت السلطة الفرنسية بالخيبة والخذلان، وأصبحت قوتها، في الواقع، سوى والعدم، ومثل هذا وقع أخيراً في سوريا لما أكره الحلفاء الفرنسيين على توقيف خطة القمع والبطش، وتسلموا بيدهم زمام الأمن العام.

وللسلطان أن يوعز إلى القيادة الأمريكية بالاستعانة بالجيش المغربي المحافظة على الأمن، وإذا كانت في غناء عنها فلتعمل جهدها لتبقى تلك الجيوش في ثكنها ولا تخرج منها لاستعمالها ضد الشعب المطالب بحقه في الحياة.

لنحاول كل هذا، ولنطلبه، فلا يضيع حق من أحسن عملاً،

المقاومة السلمية: المقاطعة وعدم التعاون:

وتنفيذاً لإلغاء الحماية تعلن في المغرب مقاطعة الإدارة الفرنسية بجميع فروعها، وعدم التعاون معها مطلقاً، ومن أجل هذا تذاق في الأمة فتوى شرعية تثبت واجب المقاطعة وعدم التعاون مع سلطة الاحتلال، وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾.

وبهذه المقاطعة العامة يتأيد إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال، ويضغط على الحكومة الفرنسية ضغوطاً بحملها على التنازل للمغرب عن حقه المسلوب ونقيم الدليل على أننا أمة حية وشاعرة بوجودها، وواثقة بأمرها، وعاملة لنيل أمانها بما تستطيع من جهد وقوة، وجهاد وثبات، وبذل وتضحية.

لماذا يفضل الحل الدولي للمسألة المغربية على طلب معاهدة مع فرنسا؟

ينبغي أن نولي وجهنا شطر الدول باسم النظام الدبلوماسي الجاري به العمل في المغرب، وبالأخص باسم عقد الجزيرة الذي قام على سيادة السلطان واستقلاله، ووحدة المغرب، والحرية الاقتصادية على أساس المساواة، ومبدأ تعاون الدول مع الحكومة الشريفة الحرة المستقلة في إنجاز ما ترومه هذه الحكومة باختيارها من الإصلاحات الحديثة الضرورية لهضة الأمة وتجهيز البلاد تجهيزاً عصبياً لازماً، ومن أقوى ما تتأيد به فكرة العمل، باسم عقد الجزيرة خاصة، أن روسيا وأمريكا لا تتقيدان بغيره

في المغرب، فهو عمدة سياستهما «المغربية» والمنفذ الأكبر الذي ترومان الاجتياز منه إلى أهدافهما بالمغرب، ففي الإمكان - مثلاً - أن نقدم إلى الدولتين المذكورتين خاصة وثيقة تتضمن عرض المسألة المغربية من وجهتين قانونية ودبلوماسية، وبهذا نستطيع إقامة الحجة على أن فرض «الحماية» عدوان صريح على عقد الجزيرة الذي لا تعترف روسيا ولا أمريكا بغيره كأساس لنظام العلاقات الدولية المغربية، وبعبارة، ينبغي أن نروج ما استطعنا مسألة عقد الجزيرة لأنه الوسيلة القانونية والدبلوماسية التي تعتمد عليها الدولتان المذكورتان في كل عمل لهما بالمغرب آنأً واستقبلاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإننا - بذلك - نوحّد وجهة نظر المغرب مع وجهة نظر الروس والأمريكان، ونشجعهم جميعاً على زيادة التمسك بذلك العقد، والسعي باسمهم وباسم المغرب الذي هو العمدة والمرجع في دعوة الدول إلى كل مؤتمر للبت في مُشكلة علاقاتها به، فلأجل هذه الاعتبارات القيمة الوجيهة لا ندعو إلى أية معاهدة خاصة مع فرنسا، وزيادة على هذه الاعتبارات العامة، فإن لهذا الرأي وجهتين:

1- **الوجهة الأولى:** أن طلب معاهدة حلف ومودة مع فرنسا يقتضي - طبعاً - الاستعداد لمثل هذا مع إسبانيا في شمال المغرب ومع الدول، وضمنها فرنسا وإسبانيا، فيما يخص طنجة وثرها، وهذا ما نأباه لأن فيه إقرار التجزئة التي ابتلي بها المغرب في عهد الاحتلال والاستعمار، فأوقف حل هو ضمان حقوق المغرب ومستقبله على أساس الوحدة، والسيادة، والاستقلال مع قبول معاملة الدول بالتسوية في

ميدان الحرية الاقتصادية، والاستعانة بالفنيين الضروريين من رعايا مختلف الدول، وفي هذا كله ضمانات دولية عظيمة، أما الحرية الاقتصادية على أساس المساواة بين كافة الدول فليس فيها ما يضر المغرب الآن، بل إنها تمكنه اليوم وغداً - كما مكنته في الماضي - من استغلال تزامم الدول في مجال التجارة، والصناعة، والاقتصاد عامة.

زد على هذا أنه ليست لنا صنائع حديثة ومنتجات عصرية يخشى عليها من مزاحمة الصنائع والبضائع الأجنبية، وإذا شئنا دليلاً على فائدة «الباب المفتوح» فهو أمر اليابان بالمغرب قبل الحرب الأخيرة، فلولا الحرية الاقتصادية على أساس المساواة ما عرف المغاربة البضائع اليابانية التي استفاد منها الخاص والعام، الغني والفقير، الرفيع والوضيع.

2 - الوجهة الثانية: أن اعتبار مسألة المغرب دولية - كما هي في الواقع إلى حد كبير- وإعلان هذا اليوم من سائر المغاربة حكومة وشعباً - قد يكره فرنسا على محاولة التفاوض معنا على أساس إرضائنا في أمانينا الغالية، وانقاذ موقفها كما تفعل إنكلترا اليوم في الهند حيث تتخابر مع الزعماء بقصد التوفيق بين وجهات نظرهم فيما يخص نظام الاستقلال الذاتي، وقد عللت إنكلترا هذه الخطة الجديدة في الهند بكون لندرة تريد إنصاف هذه البلاد في مطالبها المشروعة باسم الحرية والعدالة، كما تريد بهذا تلافي ما قد يبدو من تعلق الهنود بدولة غير إنكلترا.

(faire preuve d'un libéralisme qui retienne ces pays, au moment du traité de paix, de s'attacher à une autre puissance victorieuse).

ولعل الدولة التي تخشى منها انكلترا هي روسيا أو أمريكا، وإذا كان هذا موقف انكلترا اليوم في الهند حيث لا تزاحمها أية دولة باسم معاهدة مدريد، وعقد الجزيرة، ونظام طنجة، وفرنسا لا تخشى من منافسة الدول على المغرب فحسب، بل تخاف من ذلك على شمال إفريقيا نفسه.

أما إذا طلبت منا فرنسا مفاوضتها على أساس الاعتراف لنا بالاستقلال، وإبرام معاهدة حلف وصدقة معها فإننا لا نتمتع - مبدئياً - من هذا، لكننا نحرص على أن تكون المفاوضة تحت إشراف وضمانة الدول. (sous l'égide et la garantie des puissances intéressées). ثم إننا لا نعارض الدول إن أرادت أن تعترف لفرنسا بوضعية ممتازة بالنسبة إليها، لكن بشرط أن لا يكون في هذا الاعتراف ما من شأنه أن يمس أي حق من حقوق المغرب في الوحدة، والسيادة، والاستقلال التام، وهذا شبيه بما يقع اليوم في سوريا ولبنان حيث تعمل حكومتاهما لمفاوضة فرنسا تحت إشراف الدول وضمائنتها، وبالأخص منها إنكلترا وأمريكا.

وخلاصة القول: أننا بعملنا الحاسم الذي هو إلغاء الحماية، وإعلان الاستقلال، من جهة، وبالدعاية والتشغيب على فرنسا باسم عقد الجزيرة، من جهة أخرى، نتمكن من إثارة

المسألة المغربية، وإعادتها دولية، وبهذا تحمل الدول الكبرى خاصة على النظر فيها من جديد بما فيه ضمانات حقوق المغرب في الوحدة، والسيادة، والاستقلال، مع رعاية المصالح الأجنبية المشروعة التي ليس عنها من محيص في الوقت الحاضر.

المرحلة الثانية

السعي في الاعتراف بالاستقلال:

بعد إلغاء الحماية إلغاءً صريحاً، وإعلان الاستقلال إعلاناً عملياً، وإعادة الأمر جذعاً، يجب أن نستمر في المطالبة الجدية وذلك بموالاتة الاحتجاجات الصاخبة على الحكومة الفرنسية، وتوجيه النداءات القوية إلى حكومات الأمم المتحدة، وخاصة إلى رؤساء الدول الكبرى التي بيدها مصير الدولية.

وتأييداً لهذا كله يجب أن نعتمد في الداخل إلى جمع الحركات التي من شأنها أن تقنع ممثلي الدول بإجماع الشعب على رفض الحماية وبكل سيطرة أجنبية.

وأن المعول في هذا لهو عدم التعاون مع السلطة المحتلة، ومقاطعتها في جميع الإدارات الكبرى والصغرى، المركزية والمحلية، ثم الإضرابات العامة الموالية، والاجتماعات الشعبية في المساجد التي هي كذلك لتدلية السياسة الإسلامية منذ عهد الرسول الأعظم والصحابة الأجلة، والدعاية المنظمة الواسعة عن طريق البيانات والمناشير بالعربية للشعب وبالفرنسية للجاليات الأجنبية التي يلزم أن لا يغفل أمرها، وهذا يقوم مقام الصحافة

خصوصاً ما دمنا محرومين منها، هذه وسائل مهمة، وليست هي كل الوسائل، وفي هذه الحركة الشعبية الجديدة يحسن أن نحافظ ما أمكن على الصبغة السياسية السلمية لنستطيع مواصلة العمل، وليكون عملنا عملاً قيماً شاعرين بحقهم، وموفقين في تدبيرهم، ولئلا يمكن الخصوم من فرصة التحدي وتعكير الجو واللجوء إلى القوة التي لا سلاح لهم غيرها والتي هي حجتهم الكبرى بدءاً وختاماً.

هذا في الداخل أما في الخارج فعمدتنا «الوحدة العربية» التي سنصبح أعضاء عاملين في ميدانها، وهي الآن قد أصبحت عنصراً فعالاً في مسرح السياسة الشرقية عامة، والعربية خاصة.

وبهذا فإنها تفوض نفسها بالتدريج في مجال السياسة الدولية، وقد فطنت لهذا الصحافة الفرنسية التي طالما حملت على «الوحدة» حملات منكرة، خصوصاً منذ حوادث سوريا، ولبنان، والجزائر، والتي أخذت الآن تقتنع بسوء خطتها، وترجع القهقري في حملاتها، وتحبذ العمل لحسن العلاقة بالعصبة العربية، والصحافة الفرنسية في هذا تغار غير جلية من الأنجلوسكسون الذين يشدون أزر تلك العصبة، ويحاولون اتخاذها تكأة في خضد قوة فرنسا بالمشرق خاصة، ومما هو جدير بالعبرة في ذلك ما كتبه «صدي المغرب» أخيراً قال:

«إن لفرنسا - وهي دولة كبيرة إسلامية - أن تقول كذلك كلمتها حول عصبة الجامعة العربية التي هي اليوم وستكون أكثر غداً أحد أجهزة السياسة في الشرق الأوسط، وينقصنا المكان للتعليق كما

يناسب على وضعيتنا إزاء هذه القضية، ولهذا نقتصر تسجيلاً
لرأينا، على نقل التصريحات القريية التي أدلى بها م. كورس،
عضو المجلس الاستشاري، حيث قال: «أتمنى، سيدي الوزير
(للشؤون الخارجية)، أن تتخلى دبلوماسيتنا عن معتقداتها
القديمة الفاسدة، وتعتبر كل الاهتمام الذي يستحقه نشاط العصبة
العربية، وتقيم بسرعة مع أجهزتها روابط الصداقة التي يظهر أنها
ضرورية».

(La France, grande puissance musulmane, a aussi son mot à dire au sujet de la ligue panarabe qui est déjà et qui sera plus encore demain un de roverages de la politique du Moyen - Orient. La place nous marque pour commenter comme il conviendrait notre position à l'égard de cette question. Nous nous bornerons pour marquer notre opinion à reproduire les paroles récentes de M. Gorse, délégué à l'Assemblée Consultative: «je souhaiterais M. le Ministre (des affaires Etrangères), que notre diplomatie - abondonnant de vieux préjugés - accorde tout l'intérêt qu'elle mérite à l'activité de la Ligue Arabe et qu'elle établisse rapidement avec ses organismes les rapports d'amitié qui paraissent nécessaires).

والآن ماذا نطلب من مجلس الوحدة العربية؟

1 - قبول انضمام المغرب إلى ميثاق الدول العربية انضماماً فعلياً
يزيده قيمة وقوة، ويجعلنا نتظافر مع إخواننا العرب للجهاد
في سبيل العرب شرقاً وغرباً.

2 - العمل لحمل الحكومات العربية على الاعتراف رسمياً

باستقلال المغرب، والتصريح باستعدادها لتبادل التمثيل الدبلوماسي مع حكومته الحرة المستقلة، وبهذا ندشن حركة الاعتراف الخارجي باستقلالنا، ونخلق «سابقاً مهماً في هذا المضمار، ونبعث دولتنا بعثاً جديداً، ونسجل وجودنا كقوم أحرار رشداء.

3- تأييدنا بموالة الاحتجاج على احتلال فرنسا، والعناد في سياستها الاستعمارية، وخطتها الاستعبادية بالمغرب.

4- مطالبة الدول الحليفة رسمياً بالاعتراف لنا بالاستقلال طبقاً لمبادئها وغاياتها الحربية، ومكافأة لنا على الجهاد باسم الحق، والعدل، والحرية، والديمقراطية، أي على استماتة الجيوش المغربية في ساحات الوغى إلى جنب الحلفاء، وذلك في الحربين العالميتين الأولى والأخيرة.

5- إثارة الرأي العام الشرقي على احتلال فرنسا، وذلك بجميع الوسائل الفعّالة التي يراها مجلس الوحدة.

6- إيفاد لجنة بحث وتحقيق إلى المغرب قصد الاتصال بالشعب، وإطلاع مجلس الوحدة العربية على جلية الأمور، وحقيقة الأحوال، وتكون اللجنة العربية في ضيافتنا أثناء مقامها، وتنقلها بربوع المغرب. ويمكن أن نتبرع لصندوق الوحدة بمال على سبيل الإعانة أو نعلن استعدادنا لدفع المال الواجب عن عضوية المغرب بمجرد قبوله رسمياً في مجلس الوحدة، أما تمثيلنا فيمكن أن نعهد به في هذه الساعة إلى

الأخ المكي الناصري الذي مثل المغرب في المؤتمر الإسلامي العام والذي تتوفر فيه الشروط للقيام بذلك أحسن قيام.

الخلاصة:

إننا بالإقدام على إلغاء الحماية، نعلن رفضنا لها، وإعلان الاستقلال، نصدع بحقنا في التحرر، وأول ما نستفيد من هذا كله أننا لا نسجل على مغربنا الرضى بالذلة والعبودية وعلينا السكوت، والعجز، والتهاون بالواجب في وقت تقرير مصير الشعوب، كما أننا نعمل للقضاء في المهد على الدعاية الفرنسية التي أخذت تشط لحفظ الحماية الفرنسية من مطامع الدول، وتستعد للمطالبة ببسط هذه الحماية على كامل المملكة المغربية وذلك باسم حقوق سيادة السلطان، والدماء المغربية المبذولة في ساحات القتال، واحترام الحق الذي نصرته الحرب بحد السيف!

إن ما يجب أن نجهر به لنيل الحق المغصوب الذي تنادي به فرنسا ليبقى مغصوباً، ولنتمكن أكثر بالسلف والاستثثار، ألم تكتب جريدة «صدي المغرب» أخيراً؟.

«إن الأمم المتحدة، التي خاضت أخيراً الحرب لفرض احترام الحق، لن تقوم مؤكداً بأي عمل إهانة للمعاهدات والتوقيعات التي بذلتها. وذلك مهما كانت الأطماع التي تثيرها المملكة السعيدة».

(Les Nations - Unies, qui viennent de faire la guerre pour imposer le respect du droit, n'entreprendront certainement aucune action au mépris des traités et des signatures qu'elles ont données, quels que puissent être les appétits que suscite l'empire fortuné).

الم تكتب كذلك جريدة «التحرير» (Libération) الباريسية؟
«وأثناء هذا الوقت، فإن الجيوش المغربية تبذل - بشجاعة جديرة بالإعجاب - أثمان مؤازرة، وأعلى مساعدة للحلفاء وفرنسا، فهل سيكافأ المغرب على الدم المراق في سبيل القضية المشتركة بإبقائه مجزئاً لفائدة العدو؟ وهل سيحاول تدويل طنجة التي يظل السلطان فيها صاحب السيادة بمقتضى المعاهدات؟

إن قضية طنجة، وقضية المغرب، الحليف الوفي والمحمي لفرنسا، موضوعة على البساط، اليوم، في معطيات جديدة، وإن دم المغاربة الذين يريدون وحدة بلادهم هل يكون قد أريق لإخضاعهم أكثر للذين قاتلوا من أجل الرايخ، ولتقوية تقسيم بلادهم لفائدة بعض الأمبرياليات الأوروبية؟».

(Durant ce temps, avec un admirable courage, les troupes marocaines apportent aux alliés et à la France, le plus précieux des concours... Va-t-en enfin récompenser le Maroc du sang versé pour la cause commune en maintenant son partage au bénéfice de l'ennemi? Va-t-on tenter d'internationaliser Tanger où, en vertu des traités, le Sultan demeure souverain?.

... La question de Tanger, **La question du Maroc**, allié

fidèle et protégé français, est posée, aujourd'hui, en termes nouveaux.

Le sang des Marocains qui veulent l'unité de leur pays n'aura-t-il coulé que pour mieux les soumettre à ceux qui se battaient pour le Reich, que pour accentuer le partage de leur pays dans l'intérêt de certains impérialismes Européens?).

إننا لا نعلق على هذه «السفسطات» التي تملئها السفاهة، والوقاحة، والجهالة والنذالة الاستعمارية، والتي بها يلطخ الفرنسيون وجه الحق والحقيقة، وإنما كل ما تقوله في شأن هذه النزاهة والمخازي إنها «أضاليل بأعاليل» وكلمات حق أريد بها باطل!.

إن هذا ليحتم علينا المبادرة بالعمل الحاسم ليحق الله - على يدنا - الحق، ويزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً، ولنكن مطمئنين بأن عملنا لن يكون عبثاً في نظر الدول المتنافسة في المغرب، المتزاحمة على تقرير مصير العالم بفض المعضلات، وتوزيع مناطق النفوذ.

وإن في القضاء على الدعاية الفرنسية التي أثبتنا نماذج عنها آنفاً لربحاً عظيماً لقضيتنا في هذه الآونة، وإقامة الحججة على فرنسا التي تروم الاستئثار بالحق من حيث حرمان أهلها منه، والتي كيف يتسنى لها - في نظر العالم - أن تدعي الانتساب إلى الأمم المتحدة، والاستمسك بمبادئها وغاياتها السامية في حين أنها تعاند في سياستها، وتأبى إنصاف الشعوب الضعيفة المغلوبة على

أمرها، وبعبارة، كيف يصح لفرنسا أن تطمع في تسوية أعسر المشكلات الدولية باسم الحق، والعدل، والحرية وقتما تعجز عن حل مشكلاتها الخاصة على أساس الحق، والعدل، والحرية؟ ألا يجب عليها أن تبدأ بنفسها قبل غيرها، وأن تسير في الناس والأمم سيرة الحق، والعدل، والحرية قبل أن تطالب الناس والسياسة بأن يسيروا معها تلك السيرة نفسها؟ وفي الآية: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾.

هذا ما يجب أن نجهر به كلما استطعنا إليه سبيلاً، وليس من شك في أن خطة كهذه في التشغيب - داخلاً وخارجاً - ستؤول بالحكومة الفرنسية إلى الإصغاء لنا، والمبالاة بأمرنا، وستؤدي بها - طوعاً أو كرهاً - إلى اعتبار مفاوضاتنا وإنصافنا في مطالبنا الاستقلالية أهون عليها من فتح المسألة المغربية، وجعلها مرة أخرى من اختصاص الدول التي تقف لها بالمرصاد، وتتربص بها الدوائر شرقاً وغرباً.

إننا نلغي الحماية التي ما أنزل الله بها من سلطان، ونشرع لأمتنا ووطننا شريعة الاستقلال، فنكون بالأولى قد نزعنا ما في رقابنا من غل، وبالثانية قد أخذنا الحق أخذاً، ونصرنا دعوتنا بالحق نصراً، وعمدتنا في هذا كله إرادة الله التي لا تغالب، وقوة إيماننا الذي لا يتضعضع، وإجماع الأمة الذي هو فصل الخطاب.

هذا هو الأساس في كل الاستقلال، أما الاعتراف به من الدول ففرع لا أصل، ونتيجة لا مقدمة، وغاية لا بداية. وعليه

فلتؤصل الأصل، ولنقدم المقدمة، ولنبدأ من البداية لنعمل ما به يكمل الأصل بالفرع، وتتعزز المقدمة بالنتيجة، وتتأيد البداية بالغاية .

وهكذا نبدأ من حيث يجب البدء، وننتهي من حيث يكون الانتهاء، وبهذا نحظى بالفوز على الخصم الذي ستأخذه صاعقة العذاب الهون ويرتد على أعقابه خاسئاً خاسراً لا تغني عنه قوته من الحق شيئاً.

ملحق :

إن الاستعمار الفرنسي بالمغرب قد أصبح جزوعاً هلوغاً بسبب ما أخذ يترأى له من أشباح المستقبل المضطرب، المظلم، المخيف، ويتمثل له من الأخطار التي تتهدد كيانه، وتذرده بالويل، وسوء المنقلب والمصير، وهذا ما عبر عنه لسان «المعمرين» في «مجلس شورى الحكومة» إذ قال :

في آونة العودة إلى وضعية عالمية عادية أكثر ستخلق منافسة حادة، وستفرض على المغرب - بلد الباب المفتوح - الامتثال للأسعار العالمية، يرى الاستعمار الفرنسي مفتوحة أمامه أزمة ذات خطورة متناهية سيقدر الخروج منها مصيره، ولهذا يظن من الواجب عليه، بمناسبة افتتاح هذه الدورة، أن يوجه إلى الحكومة صرخة الخطر خانقة وصريحة، وأن ينزع مسؤوليات المزارعين أمام الكوارث التي تتهياً، والتي تهدد من فوقهم كل العمل الفرنسي في هذه البلاد، وأمام اضطراب وخطر المستقبل المفتوح في وجه الاستعمار الفرنسي فإنه يتساءل هل يجب عليه أن يواظب على جهوده في هذه البلاد أو يجب عليه أن ينتقل بها

تحت سماوات أقل خصومة وعداوة، وأنه ليحرص على أن يوضح اليوم جهاراً موقفه، وأن يجعل الحكومة أمام مسؤولياتها الخاصة».

(Au moment du retour à une situation mondiale plus normale, qui engendrera une **âpre concurrence** et imposera au Maroc, **pays de porte ouverte**, de s'aligner sur les cours mondiaux, la colonisation française voit s'ouvrir devant-elle **une crise d'une gravité extrême, dont l'issue décidera de son sort.**

C'est pourquoi, elle croit de son devoir de jeter au gouvernement, à l'ouverture de cette session, un cri d'alarme angoissé et sincère, et de dégager la responsabilité des agriculteurs devant les désastres qui se préparent; et qu'au dessus d'eux risquent d'atteindre toute L'œuvre française dans ce pays devant l'incertitude et la gravité de l'avenir ouvert devant elle la colonisation Française se demande si elle doit persévère dans ses efforts dans ce pays, ou si elle doit les porter sous des cieus moins hostiles.

Elle tient à préciser aujourd'hui nettement et publiquement, sa position et placer le gouvernement devant ses propres responsabilités).

فلاستعمار هنا يدرك من الآن أنه واقف على أبواب أزمة متناهية في الشدة والخطورة، ومتحكمة - لا محالة - في أمره ومصيره، ولهذا أصبح يصرخ صرخة المذعور المستغيث، وينادي يا ويله مما يحدق به من الدواهي، ويدهمه من المهالك التي قد تذهب بقضه وقضيضه، وتعفي كل ما اختطته فرنسا لها بالمغرب منذ الاحتلال!

وإن الاستعمار الفرنسي الذي تلك مخاوفه المرعبة ووساوسه المروعة ليتساءل: هل يجب عليه أن يتمادى في خطته ويوصل يومه بغده أو يتحتم عليه أن يهجر الأرض، ويعتزل العمل، ويفر بنفسه إلى حيث يتسع له المجال، ويطيب له المقام؟

كل هذا يدل على أن «رهب المعمرين» الذين هم قوام الاحتلال، ودعامة الاستغلال، وعماد الاستعباد، قد غدوا يعانون - من جراء التدخل الأجنبي المتوقع - أزمة معنوية عسيرة، زيادة على ما يرهق الفرنسيين عامة من الاضطراب النفسي، والتأزم المعنوي، والقلق الروحي، وفي هذا كتبت صحيفة فرنسية:

«لقد جرحنا جرحاً قاسياً جداً، وأصبنا بعمق في معنويتنا، وطبعاً كان النصر، ولكن بخلاف النصر في 1919، فيومئذ كنا المنتصرين الكبار، ورؤساء التحالف، واليوم، بالرغم عن النهوض الرائع للمقاومة، نعتبر منتصرين من الدرجة الثانية، والاضطراب المعنوي يدهش جميع الملاحظين، إن فرنسا بلاد كبيرة تعبئة بسبب المحنة، فهي لا تنهض إلا متأرجحة مثل الملاكم الساقط على الأرض حتى النقطة التاسعة، والناهض ليواصل، الصراع لأنه واجب عليه، وإن كان ما يزال منهوكاً».

(Nous avons été trop cruellement blessé, trop profondément atteints dans notre moral. Evidement, c'est la victoire, mais quelle différence avec celle de 1919. Alors, nous étions les grands vainqueurs les chefs de la coalition, Aujourd'hui, malgré le magnifique redressement de la

résistance, non sommes considérés comme des vainqueurs de seconde zone. Le désarroi moral frappe tous les observateurs. La France est un grand pays fatigué par l'épreuve, qui ne se relève qu'en titubant comme un boxeur mis à terre jusqu'à neuf, qui se redresse pour continuer la lutte parcequ'il le doit, bien qu'il soit encore groggy.).

وكل هذا أصل التدهور والتدحرج سواء في الأفراد أو في الأمم، وويل لمن تخور قواه النفسية، وتنهار روحه المعنوية!

إن ما صرنا نشاهد عليه الفرنسيين هنا خاصة من المرضى النفسي، والفرع القلبي، والتفكك المعنوي سبب قوي يدعوننا إلى العمل الحاسم الذي به نزيد مرضهم شدة، وفرعهم هولاً، وتفككهم قوة، وهكذا فإننا نفل عزائمهم فلا، ذلك أننا في حربنا الخضم العنيد لا نعتمد على كثرة، ولا قوة، وإنما سلاحنا الإيمان بالحق، وعدتنا القوة المعنوية، واعتمادنا على أنفسنا، وجهادنا، وتضحيتنا قبل كل شيء.

* * *

هذان هما التقريران السياسيان اللذان وجهتهما من المنفى إلى من يهمهم الأمر في ذلك الوقت من الوطنيين حثاً لهم على استئناف العمل بشكل جديد يتناسب مع الظروف والتطورات في العالم، وبكل أسف لم تتحرك الهمم التي ربما أدركها الفتور، وخشيت الوقوع في المحذور، كما كان الأمر في يناير 1944، ولهذا بقيت دار لقمان على حالها، وظلت الحركة تنتظر ما عسى أن تجود به الدول من غير أن تحرك ساكناً، وتعرض مطالب

المغرب، وتقدم على الخطوات الجريئة الحاسمة في سبيل الجهر بحق المغرب، والكفاح والتضحية من أجل الظفر به، وبذلك ضاعت الفرص، واستمر حرمان البلاد من حقوقها، وبقدر ما كان هذا من سوء حظنا كان من حسن حظ الاستعمار الفرنسي الذي احتفظ بالمجال هادئاً لمواصلة صولته فيه دون خشية أحد من المغاربة والأجانب الذين طالما توجس خيفة منهم، وحسب لهم ألف حساب.

ولم تكن للحركة أعداء صحيحة ومقبولة، خصوصاً وقد طرأ وقتئذٍ تغيير جوهري على موقف الحلفاء من المطالبة بالاستقلال، وصاروا ينتظرون من المغاربة أن يتيحوا لهم الفرصة للتدخل وبذل العون لهم لنيل حقهم الضائع، وفيما يلي بيان هذا باختصار.

تطور موقف الحلفاء لصالح قضية استقلال المغرب

مر بعض الوقت على تلك الوثائق المرسلة إلى رجال الحركة القومية، كما أرسلت نسخاً منها إلى أحمد مكواري بمكناس مع تقرير حول نظام طنجة حتى تدرس الحركة الوطنية مقترحاتي، ويتضافر رجالها، في مجال العمل الجديد، في سبيل إعلان الاستقلال، باسم الشعب، بدل الاقتصار على المطالبة به والتماس كما وقع في يناير 1944، وأمهلته الجميع حتى يتتوها من بحثهم، ويستعدوا للعمل المشنود، وفي انتظار هذا بلغتني رسالة إلى المنفى بالطرق السرية من الحركة القومية بفاس، في 15 ذي الحجة 1364 (ديسمبر 1945)، تقول بالحرف: «وبعد، ففي الأيام الأخيرة اكتشفنا ظاهرة جديدة حول السياسة المغربية وتطورها، ذلك أن قنصلي انكلترا وأمريكا وبعض المساعدين لهما بالمغرب قد زاروا الحاج إدريس بن شقرون (من الشخصيات البارزة في الحركة القومية)، وذاكروه في القضية المغربية مذاكرة طويلة، ولم يكتفوا بالاتصال بابن شقرون فقط، بل اتصل بهم محمد بن عبد الله بدار ابن شقرون، واستدعاهم لشرب الشاي عنده، فلبوا الدعوة، وحينئذٍ أمكن لي أن أجمع بهم بدار ابن عبد الله، ولكنهم كانوا لا يتكلمون إلا بمقدار،

ويأخذون أكثر مما يعطون، وبواسطة الحاج إدريس زاروا أحمد مكوار، وكان هو الترجمان الرسمي في مذاكرة كانت فارغة لا تستحق التسجيل إلا ما اعتذر به قنصل أمريكا حيث اعتذر عن الوعود التي بذلها للمغاربة بعض القواد العسكريين الذين لا دراية لهم بالسياسة، والتي كانت سبباً للحركة الأخيرة، أي المطالبة بالاستقلال. ولكن مكوار راوغ وأبى أن يعترف بأن معتمدهم في تلك الحركة على تلك الوعود، وأخيراً لما صار أمام الأمر الواقع لم يسعه إلا قبول الاعتذار، مما دلنا على أن معتمدهم إذك كان وعوداً أمريكية طائشة حيث لم تعزز بضمانة كافية. والذي يظهر أنهم كلموه بصراحة تامة هو ابن شقرون لما يظهر عليه من السرور الزائد، والإلحاح في العمل السريع عكس ما كان عليه في المرة السابقة (في يناير 1944 بمناسبة طلب الاستقلال)، وقد فهمنا نحن من كلام ابن شقرون الذين كرره لبعض الأخوان ولا شك أن اعتماده على مذاكرة الشخصيات الأمريكية والانكليزية، وأن المغرب - نظراً لصلاحية الظروف الحاضرة - عليه أن يقوم بعمل حاسم لنيل حقوقه الضائعة، وأن أمريكا وانكلترا في استعدادهما أن تعيناه. أما ما وقع سابقاً في الحوادث الأخيرة (يناير 1944) حيث وفتنا مكتوفتي الأيدي إزاء الحركة الاستقلالية فإن الوقت كان لم يحن بعد حيث إنهما كانتا ترومان النزول بفرنسا، فالمغاربة لم يتبصروا في الموقف إذك تبصرا كافياً.

«وأما الوعود والتصريحات التي اعتمد عليها الوطنيون حتى قاموا بتلك المظاهرة فكانت غير رسمية، ومن أفراد عسكريين لا

خبرة لهم بالسياسة، كما اعتذر عن ذلك قنصل أمريكا رسمياً.
«وعليه فالمغرب قد خسر تلك الحركة، والذي أكد خسرانها هو ذهاب صاحب الجلالة لفرنسا ومذاكرة دوغول في القضية المغربية، فإن الساسة يعدون ذلك موافقة على الوضعية الحاضرة، فيجب على المغرب أن يعمل، وعلى ملكه أن يتشبت بمطلب الاستقلال إلى آخر نفس.

«وعلمنا في آخر ساعة حيث بلغنا الأخ حماد العراقي أنه اتفق مع ابن شقرون على أن يذاكر بعض المقربين لدى الجلالة الشريفة حتى يتوسط له في ضرب موعد لملاقته بالملك فيشرح له الموقف رسمياً، وسنوافيكم بالمذاكرة الملكية حينما نتوصل بتفاصيلها.

«وعلى هذا الضوء رأينا أن ندعو الحزبيين إلى عمل مشترك سريع لصالح البلاد، فتتقدم بوثيقة رسمية موقعة بأسماء الأعضاء النابيين للحركة القومية، ندعوهم إلى عمل مشترك، ونبذ كل تحزب مقيت لما تستدعيه الحالة الحاضرة.

«وستكون دعوتنا لهم على يد قدماء التلاميذ - بعد أخذ رأيك - واخترنا أن يكون ذلك على يدهم، وهذا كله لم نتذاكر فيه مع أحد متوقفين على أخذ رأيك، فعجل لنا برأيك في الموضوع، فإن الوقت وقت عمل، حتى لا نصبح أمام الواقع».

فهذه وثيقة تاريخية فريدة تكشف ما كان وراء حركة المطالبة بالاستقلال من وعود أجنبية فردية لا يعتمد عليها، كما ترسل

الأضواء على كثير من معميات تلك الحركة التي لم تكن مفهومة، والتي كتمت عن رجال الحركة القومية لما طولبوا بالاشتراك في العمل، وقد اضطروا إلى الاستطلاع بوسائلهم لدى ممثلي الحلفاء الرسميين بالمغرب، فأشاروا بأنهم غير مستعدين للتدخل ضد فرنسا وهم يستعينون بقواتها من أجل الحرب في شمال إفريقيا وأوروبا، ونصحوا بتأخير العمل إلى وقته المناسب، ومع توفر القوميين على هذه المعلومات الصحيحة والمؤكدة رسمياً فيما بعد في رسالتي القنصل الإنكليزي بلانش بفاس، بتاريخ 12 فبراير 1945، وأخرى بتاريخ 14 منه، وكلاهما موجهة إلى الحاج إدريس بن شقرون، اضطروا إلى إعلان التضامن تحقيقاً لإجماع وطني مرغوب فيه ولو خالف السياسة والديبلوماسية في تلك الفترة من الحرب.

هذا وإن دلت الرسالة القومية المثبتة آنفاً على شيء فإنما تدل على أن مضمونها جاء مطابقاً لما ورد في وثائقي السالفة الذكر من ضرورة التعجيل بعمل جدي حاسم، وهو المناداة بالاستقلال، وإعلان بطلان الحماية، وطلب الجلاء، وقد أوجب على الرسالة القومية بتأكيد الرأي الصريح المعبر عنه في تلك الوثائق، كما ازدادت إيماناً به بعد اطلاعي على محتوى الرسالة المذكورة الواردة من الحركة القومية في نفس الموضوع.

ولكن تعذر العمل، فخاب ظن الحلفاء بسبب امتناع الحزبيين من القيام بالعمل المشترك المنشود من الحركة القومية ومن الممثلين الرسميين للحلفاء في المغرب، وبهذا خسرت البلاد

قضيتها، ولم يكن العمل الفردي إذاك في صالحهم بحيث لو تحقق الإجماع الوطني كذي قبل في مجال عمل جديد حاسم لكان الفوز حليف المغاربة بمساندة الحلفاء، كما وقع في سوريا ولبنان، وفي نوفمبر 1943، فكان المغاربة سيئي الحظ مرتين متواليتين: في يناير 1944 حيث كان الظرف معاكساً، وفي ديسمبر 1945 حيث أصبح الظرف ملائماً بسبب استعداد الحلفاء للمؤازرة استعداداً صريحاً رسمياً، وأن التاريخ ليحمل المسؤولية لمن تخلفوا عن العمل الذي سعى فيه القوميون بعد توصلهم بمقترحاتي الأنفة الذكر، واتصال ممثلي الحلفاء بهم في نفس الموضوع، ولم يكن من سبب لذلك التقاعس والتخلف عن العمل الصحيح بعدما تهيأت له أحسن الفرص، وأنسب الظروف، وأقوى الضمانات إلا رواسب النكسة السياسية في النفوس الممتنعة عن العمل من جديد وذلك من جراء حوادث يناير وفبراير 1944، وهيمنة الروح الحزبية على هذه النفوس التي أبت أن تتحرك بطلب من رجال الحركة القومية، وتلبية لرغبة رسمية ملحة من الناطقين باسم الحلفاء الذين أرادوا أن يساعدوا المغاربة على تصفية الوجود الفرنسي في المغرب، كما فعلوا سنة 1943 في سوريا ولبنان، وبذلك فوت القاعدون الفرصة الثمينة والنادرة التي أتاحتها ظروف الانتصارات الحليفة في أوروبا ليقوم المغاربة قومة رجل واحد - مسندين من دولتي إنكلترا وأمريكا - لتحقيق الاستقلال، وأنف الاستعمار الفرنسي في التراب راغم.

فليسجل التاريخ، فهو خير حكم عادل.

بين السلطان والجنرال دوغول في باريس

قبل الكلام عن المحادثات التي جرت في باريس، عقب الحرب العالمية الثانية بين سلطان المغرب ودوغول رئيس الحكومة الفرنسية، ينبغي أن نتعرف على فحوى المحادثة التي تمت قبل ذلك في واشنطن بين الرئيس الفرنسي والرئيس الأمريكي طرومان، خلف الرئيس روزفيلت، فبدعوة من طرومان حل دوغول بواشنطن في 21 غشت 1945، وأثناء المحادثات الثنائية مدة سبع ساعات، أيام 22 - 23 - 25 غشت، وقد خيل لدوغول أن الرئيس الأمريكي كان بعيداً عن المثالية الشاسعة التي تجلت في نفس المكتب الرئيسي على عهد روزفيلت، وكان من شأن هذه الارتسامة أن تطمئن دوغول، وتبعث فيه الثقة بواقعية، وإيجابية الرئيس الأمريكي الجديد، غير أن دوغول لاحظ عدم تخوفه من المشاكل المعقدة في العالم لأنه كان ينظر إليها نظرة مبسطة، وهو أمر ليس بغريب، لأن أمريكا خرجت من الحرب ظافرة وقوية، كما أنها لم تكن لها مشاكل مع الشعوب المستعمرة التي كانت تطمح إلى تحريرها وتتحرك لنيل استقلالها، الشيء الذي كانت تحسب له فرنسا ألف حساب، لأنها بفقد سيطرتها على الأقطار المستعمرة تفقد عمدة حيلتها، وقوتها، ومكانتها في

العالم الجديد، ولهذا كان الحديث في شأنها من أهم ما روجه دوغول مع محاوره، ويرى في مذكراته أن طرومان كان يعتقد أن إرضاء كل شعب رهن ممارسته للديموقراطية على النسق الأمريكي، كما أن السبيل الوحيد لاستمالة الشعوب المتخلفة لجانب الغرب هو الدواء النافع أي الاستقلال، وأمام هذا لم يسع دوغول إلا أن يوضح للرئيس الأمريكي أن فرنسا لا تتصور العالم بنفس الصورة المبسطة التي للولايات المتحدة، وأخذ يشرح له الأوضاع الفرنسية، ويحاول إقناعه بأن المكانة الدولية لفرنسا معرضة للخطر لزمّن طويل.

ولما تناول الحديث أقطار آسيا وإفريقيا صرح دوغول بأن العصر الجديد ليس من شأنه إلا أن يسير بها إلى الاستقلال وهذا صحيح، ولكن ما عناه دوغول هو الاستقلال الزائف كما تريده فرنسا شكلاً وجوهرًا، وبالأساليب، وفي الأمد التي تختارها دون تدخل الغير، وهذه الأساليب والأجال تختلف حسب الأقطار، وتطبق بالتدرج والمرحلية، ورأى دوغول أن الغرب يجب عليه أن يدرك، بل ويريد هذا، ولكن بشرط أن يتم كل شيء معه، لا ضده. وبرر هذا بأن تحول الشعوب المتأخرة، وتطور الدول غير الثابتة يؤديان إلى كراهة الأجنبي، والبؤس، والفوضى. وأكد للرئيس طرومان أن الفرنسيين مصممون على السير بالشعوب المرتبطة بفرنسا نحو تقرير مصيرها، وأضاف أن هذا ممكن بسرعة بالنسبة لبعضها دون الأخرى، وأن فرنسا هي وحدها المعنية بالأمر، وأن المسألة لا تعني غيرها، فهي التي تحكم

وتقرر فيها بعيدة عن زج أية دولة أنفها فيما هو من اختصاص فرنسا أولاً وآخرًا.

تلك هي خلاصة ما بينه دوغول لطرومان فيما يخص موقف حكومته من مصير الأقطار التابعة لها، وإن ما عناه بالشعوب المعجلة الاستقلال لهي سوريا ولبنان، لأنهما كانا مؤيدين من إنكلترا وأمريكا، وكان النظام المفروض عليهما هو «الانتداب» تحت إشراف عصابة الأمم، وكانت الحركة الوطنية فيهما أقوى من أن يبقى معها أي وجود لفرنسا هناك. لهذا كان الفرنسيون بأئسين من الاستمرار فيهما باسم الانتداب، فأرادوا أن يطبقوا معهما المثل: بيدي، لا بيد عمرو. أما بالنسبة لغيرهما فكان دوغول وحكومته يريان أن مصير الأقطار المستعمرة بشكل ما لا يمكن أن يكون هو الانفصال، بل مجرد السماح لها «باستقلال ذاتي» بدل بقائها تابعة وخاضعة، وفي نظرهما لا مناص من أن يكون هذا «الاستقلال الذاتي» المزعوم قائماً على الارتباط والاشتراك وفق ما تريد فرنسا، وكانا يفكران في تطبيق هذه التبعية الجديدة في الهند الصينية وشمال إفريقيا بكل إحكام ووثاق حتى لا يفقد الاستعمار الفرنسي ما هو حيوي بالنسبة إليه، ويوضح دوغول في مذكراته أن المسألة يمكن الاهتمام بها في هدوء وبتدريج مدة من الزمن، ذاهباً إلى أن الفرنسيين - بالرغم عن بوادر الهيجان - يقبضون على الزمام، وسيطرون على الموقف، وضرب مثلاً لهذا الوضع في تونس والمغرب، وبخصوص المغرب زعم أن النداءات والمظاهرات التي توالى باسم حركة الاستقلال سنة 1944

تحمس لها الجماهير، وأن السلطان - بعد الترددات، ويطلب ملح من المقيم العام بيو - تخلى عن الحركة المطالبة بالاستقلال وحتى يهون الأمر على نفسه، ويبسط بدوره مشكلة من المشاكل المعقدة في عالم ما بعد الحرب، ناهجاً نفس ما لاحظته من قبل على طرومان، صرح بأنه يعتبر أن السيادة في المغرب وتونس مختلطة وممتزجة في شخص السلطان والباي، ولهذا قال: «أردت أن أتولى القضية مباشرة معهما، فاستدعيت السلطان للمجيء إلى فرنسا، واستقبلته كرئيس دولة (كأنه لم يكن يعتبره كذلك من قبل) جدير بالتشريفات العظمى، ورجوت منه أن يكون بجانبني في الاستعراض العسكري الضخم بمناسبة 18 يونيو، ووشحته أمام الجمهور بوسام التحرير، ثم رافقني في رحلتي. وتوجه إلى ألمانيا لمشاهدة الجيش الأول، وتفقد الجيوش المغربية الظافرة المجيدة، وزار سدوداً، وفي كل مكان استقبال بحماس، وهذا ما خلق الجو الملائم لمحادثتنا الشخصية».

وهكذا ظن دوغول - وظنّه إثم - أنه مهّد لهذه المحادثات بما يسهل له مواجهة السلطان بأوهامه وهوامه التي كانت شغله الشاغل، وفاته أن السلطان بلباقته، وذكائه، وحكمته كان محاوراً خبيراً بفن الحوار مع رجل متكبر، ومتنطح، ومتأزم كدوگول، وقد بدأ الحديث بأن «سأل السلطان أن يفضي إليه، بكل ثقة، بصميم رأيه، وكنه نظره في علائق المغرب مع فرنسا»، وخلافاً لما ظن دوگول، وبكلام متزن لا يخلو من مجالسة ومصارحة أجابه السلطان: «إنني أعترف بأن «الحماية»

أتت بلادي بالنظام، والعدل وأساس الرفاهية، وبداية لتعليم الجماهير وتكوين النخب، ولكن هذا النظام (أي الحماية) قبله عمي مولاي حفيظ، ووالدي مولاي يوسف، وأنا اليوم كمرحلة انتقالية من المغرب القديم إلى دولة حرة وعصرية، وبعد حوادث الأمس، وقبل حوادث الغد أعتقد أن الوقت قد حان لقطع شوط نحو هذه الغاية، وهذا ما ينتظره شعبي، فهذا جواب فيه مجاملة ضرورية لتهوين وتسويغ ما تلاها من صراحة في شأن عدم صلاحية نظام الحماية الذي أكل الدهر عليه وشرب، واعتباره من السلاطين مجرد مرحلة تنتقل بالمغرب إلى دولة حرة عصرية، خصوصاً وأن الزمان قد تجاوز ذلك النظام، وحان الوقت لإلغائه لتحل محله حرية البلاد، وحياء ثلاثم روح العصر. وانتهز السلطان الفرصة ليصل خطأ دوغول فذكره بأن الأمر ليس أمر السلطان فحسب، بل هو كذلك أمر الشعب الذي تعتمد دوغول إسقاطه من الحساب لحاجة في نفسه، وتجاهلاً ومغالطة أجاب دوغول السلطان بقوله: «إن الهدف الذي ترتؤونه هو نفس ما اتخذته فرنسا، وتبعث عليه معاهدة فاس وعقد الجزيرة، وما فتىء ليوطي، مبتكر المغرب العصري، يسعى إليه، فأنا مقتنع مثلكم بأنه يلزم استقبلاً تغيير أسس علائقنا في هذا الاتجاه، ولكن الحرية في الوقت الحاضر لا يمكن أن تكون بالنسبة لأي من كان إلا نسبية، أليس هذا صحيحاً بالنسبة للمغرب الذي ما يزال يحتاج إلى عمل الكثير قبل أن يعيش بوسائله الخاصة؟ فعلى فرنسا أن تعيركم معونتها مقابل قبولكم للأمر، ومن يستطيع أن يفعل هذا كما يجب؟ ولما موه على جلالتمك الرئيس روزفيلت

في آنفا بمفاتن الاستقلال الناجز ماذا اقترح عليكم غير دولاراته،
ومكان بين زينائه؟ وعلى هذا - حسب رواية دوغول - أجاب
السلطان: حقاً، إن تقدم بلادي يجب أن يتحقق بمعونة فرنسا،
فهي من بين الدول التي يمكنها أن تمدنا بمعونتها، الدولة ذات
المكانة، والموهبة التي نفضلها على غيرها، وقد استطعتم أثناء
الحرب أن تشهدوا أن مؤازرتنا لكم لم تكن - بالعكس - عديمة
القيمة، فلتتوصل إلى اتفاقات جديدة يمكننا أن ندخل في
المفاوضة من أجلها بغية اشتراك تعاقدي من الوجهات
الاقتصادية، والدبلوماسية، والثقافية، والعسكرية، ويتضح من
هذا الكلام اللبق الماهر أن السلطان، وهو يدرك عقلية، ونفسية
محاوره، أراد أن يتوصل إلى زحزحة الوضع القائم في المغرب،
وإفلات وطنه من أغلال النظام المفروض عليه باسم معاهدة
متلاشية منذ كانت، وفتح المفاوضات لإحلال علائق جديدة
محلها، وكان هذا - في نظر السلطان - كفيلاً بتمكين المغرب من
إدراك أمانيه في التحرر والانعقاد، والفوز بهذا أظهر حسن
الإرادة، وطيب الاستعداد لحمل دوغول، رجل الساعة في
فرنسا، على الانصياع للحوار المنشود. وبعبارة أخرى، كان
السلطان يسعى في الجلوس مع الفرنسيين على مائدة التفاوض
حتى يتمكن من وضع المسألة المغربية في إطارها الحقيقي
المرغوب فيه لتسويتها أحسن تسوية ممكنة، وهذا ما كان يمكن
للسلطان وهو يحاور وحده وجهاً لوجه مع دوغول في حين أن
المغرب كان ساكناً لا يتحرك فيه أحد بعد خمود حركة المطالبة
بالاستقلال بسبب تخلي أصحابها عنها إثر القمع الاستعماري

الفظيح. وقد كانت الظروف - كما بينا - مؤاتية بعد انتصار الحلفاء، واستعداد الأمريكيين خاصة للتدخل كما فعلوا سالفاً في سوريا ولبنان، فتحمل المغاربة مسؤولية عدم التحرك من جديد بما يساعد على تغيير الوضع في بلادهم في اتجاه الأمانى الوطنية، وبعدم استئناف العراك، والإقدام على التضحية، وتنسيق العمل بين الملك والشعب ضاعت الفرصة، واستفاد الفرنسيون من السكينة الداخلية لإبقاء الوضع الاستعماري على ما كان.

وتابع دوغول روايته للمحادثة قائلاً: «إني أومأت إلى السلطان باتفاقي معه في عمق الأشياء مع التحفظ فيما يخص الكيفيات والأساليب التي يجب أن تدرس عن قرب وكثب، أما الأجل المناسب لفتح المحادثات فأعتقد أنه يجب تحديده غداة نفس اليوم الذي تتخذ فيه الجمهورية الرابعة دستورها الخاص، ذلك أن هذا الدستور - فيما يظهر - لا يمكنه أن يتأخر عن تحديد العلائق الاتحادية (فيديرال) أو الاتحادية المختلطة (كونفيديرال) القابلة للتطبيق على بعض الأقطار أو الدول التي تتعين مراعاة حرية تقرير مصيرها، ومساهمتها في مجموعة مشتركة، وعنى دوغول بهذا اتحاد دول خاضعة لسلطة واحدة مع احتفاظ كل منها بجزء من الاستقلال الإداري، ثم واصل دوغول الحديث فقال: «وفيما يتعلق باتحاد بلدنا اقترحت على محمد الخامس أن نظل على اتصال شخصي على فرض أنني بقيت طبعاً متقلداً لمنصبي، فوافقت فوراً، وأظن من صميم القلب أنه كان صادقاً، وبدءاً في

السير أعطاني موافقته على المبادرة المتخذة من حكومتي دعامة السلطة الشريفة إلى طنجة ونظامها الدولي الذي ألغته إسبانيا سنة 1940 باستعمال القرة، وذلك ما سيتحقق في شهر شتنبر عقب مؤتمر ينعقد في باريس من ممثلي فرنسا، وانكلترا وأمريكا، وروسيا، وتخضع حكومة مدريد لنتائج».

وهكذا توهم دوغول أنه، بانفراده بالسلطان في محاوراته الشخصية، قد سوى المشكلة المغربية، على الأساس، وفي الاتجاه المعاكسين الذين أشار بهما باسم حكومته الساعية في الاحتفاظ بسيطرتها باستثناء تخفيف شكلي محدود. ولا شك أن السلطان، أمام تعصب دوغول للوضع الاستعماري بوجه عام، وتمسكه بحفظه من الانهيار، أدرك من خلال الحوار أنه لم يبق أي أمل في موقف فرنسا الدوگولية من الأماي الوطنية التي عرضت من جديد في باريس بلباقة سياسية، ودون سعة وعمق. أما مسألة طنجة فكان من البديهي أن يوافق السلطان على تسويتها دولياً لإعادتها إلى الحظيرة الوطنية، ولكن نية دوگول كانت سيئة علماً منه بأن مركز فرنسا فقد فيها مدة الاحتلال الإسباني في الحرب، فلم يكن من سبيل إلى استعادته إلا باسم السلطان، وبهذا تعيد فرنسا نفوذها في «منطقة طنجة الدولية»: كذي قبل من وراء ستار عودة السلطة الشريفة إليها، فكانت مصلحة فرنسا مرتبطة أشد ارتباط بمصلحة المغرب، وكانت لها الأولوية في رأي دوگول، ويتضح من الحوار - كما تحدثت عنه مذكرات دوگول - أنه تعرض للإخفاق بسبب الموقف الفرنسي المتصلب العنيد،

غير أن نتيجته السلبية، أفادت من حيث جس السلطان لنفض دوغول وحكومته، واستخلافه لرفضهما لكل تغيير جذري للوضع الاستعماري، وكل تحويل جوهري للسياسة التقليدية الفرنسية في المغرب، وهذا ما تكلفت كل الأحداث والمجريات التي عرفها المغرب بعد الحرب بالبرهنة عليه بما لم يترك أملاً في تطور المسألة السياسية المغربية من سيء إلى حسن، بل ولا إلى ما هو أقل سوءاً ولو شكلاً ومظاهراً، فعلى العكس من هذا تبخرت حتى الوعود الغاضمة والهزيمة التي بذلها دوغول أثناء الحوار مع السلطان، وتناسى الفرنسيون التطورات العالمية عقب الحرب، وتجاهلوا التغيرات الطارئة في العالم الجديد بمختلف قاراته، وقادهم كل هذا إلى ترسيخ سيطرتهم على المغرب، والمبالغة في إحكام إدارته المباشرة، وتثبيت أقدام جاليتهم الأجنبية فيه بما يجعلها وحدها صاحبة الشأن، ومالكة زمام الأمر، وسيدة مطلقة تتحكم في الشؤون العامة بما يخدم مصالحها، ويحقق مطامعها التي لا تعرف حداً ولا نهاية.

وتجاه هذا لم يبق المغاربة، بقيادة السلطان والحركة الوطنية ممثلة في أحزابها السياسية المكافحة، مكتوفي الأيدي، خامدي الهمم، تاركي الحبل على الغارب، بل عارضوا وحاربوا بكل الوسائل ما أصبح يهدد الكيان الوطني، ويرهن المصير القومي، فاستطاعوا أن يعرقلوا ويحبطوا تخطيطات ومشروعات السياسة الفرنسية المتهورة الشريرة حتى أدى الأمر إلى التوتر والتأزم في العلاقات المغربية الفرنسية، ثم إلى الانفجار الشعبي إثر الاعتداء على العرش والجالس عليه.

ونسجل للتاريخ أن اللعبة التي لعبها دوغول مع سلطان المغرب هي نفسها التي لعبها مع باي تونس لما شخص لباريس - بعد ذلك - بدعوة الرئيس الفرنسي، وفي هذا ورد في مذكراته قوله: «وأثناء محادثتنا أشار إليّ الباي بما يجب - في رأيه - أن تصير إليه الإيالة استجابة لمطامح شعبه، وامتنالاً لضرورات العصر، وباختصار فإن ما تصوره الباي من جهته مطابق لما تخيله السلطان من أجل بلاده، وكانت لهجة سيدي الأمين - بدون شك - أكثر خفوتاً من لهجة محمد الخامس بسبب الاختلاف في السن، والمزاج، وتقلص الشهرة، لأنه كان يتكلم باسم إيالة أضعف من المغرب، ولكن الأغنية كانت واحدة، كما كان جوابي واحداً، وتلقاه الباي بمودة».

وهكذا اعتبر دوغول الحوار المغربي والتونسي في شأن مطامح الشعبين مجرد أغنية ردها الباي بعد السلطان، كما لم يكتف أن جوابه كان واحداً لكل منهما، فكان كذلك - في رأيهما - مجرد أغنية لا تتغير، ولا تطرب، وما يُمكن أن ينتظر من حوار كان لعبة وأغنية متبادلتين بين المتحاورين؟ لهذا كان حوار دوغول ألعوبة سياسية ظنها ناجحة، ومكيدة دبرها بغية تسوية المشكلة المغربية - والتونسية كذلك - بما يوافق هواه، ويخدم بلاده استمراراً لسيطرتها في المغرب وغير ذلك وكان لا بد أن تُخفق اللعبة، وتفشل المكيدة في عصر كان فيه الاستعمار محتضراً، وتيار التحرر متصاعداً.

وختم دوغول ما أورده عن المحادثات بقوله: إنه خرج من

أحاديثه مع السلطان والباي بنتيجة، ونصّ أنه من الممكن والضروري أن تبرم مع الدولتين اتفاقات للتعاون تكون مطابقة لمتطلبات الوقت، وتنظم - في عالم متحرك - العلاقات لمدة جيل على الأقل، ذاهباً إلى أن مسألة إفريقيا الشمالية ظهرت له في وضوح مشجع بقدر كافٍ، وعنى بهذا تفاؤله بالنسبة لما أراد من إحكام الرابطة، وشد الوثاق - باسم التعاون - حفاظاً على السيطرة الفرنسية في المغرب، وتوفير الاستقرار للوجود الاستعماري فيه حتى لا يتأثر الوضع الفرنسي، في عالم ما بعد الحرب الهائج المضطرب، بأخطار وآفات ما يضطرم به العصر من فوران الحركات التحريرية المتصارعة مع دول الاستعمار الهرم المعاني للنزاع. وفات دوغول أن ما استنجد من محادثاته الشخصية والسرية في باريس إنما كان كله خطأ ومغالطة له، وأن حوار مع السلطان والباي لم يكن سوى حوار الصم لا أقل ولا أكثر، وهو لا يحل المشاكل بل يتركها على حالها، وهذا ما كان فعلاً إلى أن أتاحت لها الفرص، وتهيأت لها الظروف، فتولت الشعوب حلها وفق إرادتها وأمانيتها بالكفاح والتضحية.

فهرس

| | |
|-----|--|
| 5 | الإهداء |
| 9 | المغرب في الحرب العالمية الثانية |
| 22 | اللقاء الرُسمي المغربي بآنفا |
| 37 | خطة الإخفاء العسكري في المغرب |
| 42 | مأدبة العشاء على شرف سلطان المغرب محادثة رسمية بين المغرب والولايات المتحدة |
| 46 | بالدار البيضاء |
| 57 | الجيش المغربي في الحرب العالمية الثانية |
| 71 | المغرب وسياسة فرنسا في الحرب العالمية |
| 79 | حركة المطالبة بالاستقلال في المغرب |
| 84 | حركة المطالبة بالاستقلال في 1944 |
| 114 | الحركة القومية ومطالبتها بالاستقلال |
| 132 | معركة المطالبة بالاستقلال |
| 153 | سياسة الإصلاحات المقيمية |
| 157 | حقيقة موقف الحلفاء من حركة الاستقلال |
| 162 | كيف تمسخ حقائق تاريخ الاستقلال |

| | |
|-----|--|
| 173 | عريضة الاستقلال: تحليل وتعقيب |
| 180 | المغرب ومؤتمر سان فرانسيسكو |
| 187 | جامعة الدول العربية والقضية المغربية |
| 195 | الاستقلال يؤخذ ولا يعطى |
| 213 | المسألة السياسية المغربية وديبلوماسية الدول العظمى الخطة الحاسمة لتشريع الاستقلال عملاً بالمبدأ الحق: |
| 239 | الحرية تؤخذ ولا تعطى |
| 243 | المرحلة الأولى |
| 268 | المرحلة الثانية |
| 281 | تطور موقف الحلفاء لصالح قضية استقلال المغرب |
| 286 | بين السلطان والجنرال دوغول في باريس |

رقم الإيداع القانوني
بالخزانة العامة - الرباط
1982 / 397

COMPUTYPE 3
ELECTRONIC TYPESETTING



التنفيذ : كومبيوترنايب 3
لخدمة الطباعة الإلكترونية

الطباعة : مؤسسة جواد للطباعة والتصوير
